

ياعمال العالم، وياأيتها الشعوب المضطَّهدة اتحدوا!

دمشق - ص.ب (35033) - تلخاكس (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)



الافتتاحية

التفجيرات والمغزى السياسي

تكاد التفجيرات الإرهابية تكون حدثاً يومياً، تحصد أرواح مئات السوريين في دوامة الدم العنيفة الدائرة في البلاد، واستهداف المواطن السوري البريء بهذه الطريقة البربرية يتطلب قبل كل شيء فهم المغزى السياسي لهذه التفجيرات، والأهم هو كيفية لجمها وإيقافها؟

بدأ الحراك سلبياً، وتمت مواجهته بالقمع ودخلت أطراف عديدة خارجية وداخلية على خط الأزمة ليتحول المشهد بعد ذلك إلى عنف وعنف مضاد واستخدم الطرفان ما بجعبتيهما من خطط ووسائل وأدوات، وتوهم كل منهما بإمكانية الحسم العسكري الامر الذي لم يحدث كما كان يُتوقع، ووصل العنف إلى ذروته بالمعنى العسكري دون تحقيق الهدف فجاءت التفجيرات كتكتيك جديد لينقل مركز الثقل في العمل العسكري (المعارض) إلى موقع آخر وهو الجماعات التكفيرية القادمة من الخارج تمويلاً وتدريباً وتسليحاً وأهدافاً ولتدخل في صراع حتى مع المسلحين المحليين في كثير من المواقع يصل إلى حد تصفية كل من يعارضهم من هؤلاء.

إن بروز ظاهرة المسلحين الأجانب والتفجيرات المتلاحقة وما تزهقه من أرواح عمقت ذلك المزاج الشعبي الراض للتلصص، بمن فيهم أعداد غير قليلة من المسلحين كتعبير عن وطنية الشعب السوري وإحساسه بالخطر الذي يتهدد وجوده وهذا ما ينبغي استثماره بالمعنى السياسي لمصلحة الخروج الآمن من الأزمة والتوجه نحو الحل السياسي عبر الحوار والمصالحة الوطنية.

إن الفكر التكفيري المسلح ظاهرة غريبة عن وعي وثقافة الشعب السوري، و القوى المختلفة التي تحاول تصنيعه عبر الضخ الإعلامي والمالي المفتوح والدعم العسكري والاستخباري لن تجني إلا الخذلان والخيبة والهزيمة في حال تم التعاطي مع الموقف من القوى الوطنية في البلاد وخصوصاً في النظام، بوعي و بروح المسؤولية التاريخية تجاه مصالح الشعب والوطن أي في حال التوجه نحو الحل السياسي الشامل الذي يعتبر المواجهة العسكرية مع هذه الجماعات - حصراً - جزءاً منه، أما الاقتصاد على الحل العسكري فقط في التعاطي مع الأزمة السورية والاستمرار في أوهام الحسم فيخلق البيئة المناسبة لزيادة نفوذ هذه المجموعات، ومن هنا فإن المواجهة العسكرية مع هذه الجماعات حتى تؤدي ثمارها يجب أن تترافق مع الشروع الفوري بالحوار والبدء بتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية ببنوده المعروفة من الإفراج عن معتقلي الرأي، وحل مشكلة المهجرين والمفقودين، ومحاسبة المسؤولين عن نزيف الدم السوري... فهذه الجماعات تستمد قوتها أولاً من بيئة العنف، وغياب الحلول الفعلية، ومنسوب القلق والتوتر الاجتماعي في البلاد . إن استخدام هذه الأساليب واستناداً إلى تجربة بلدان أخرى - العراق مثلاً - يُقصد به تعميم العنف وزيادة التوتر و تفعيل كل التناقضات الثانوية وخلق الأوراق والإجهاد على ما تبقى من دور جهاز الدولة وهيبته في جميع مناطق البلاد، ومحاولة إنهاك كل القوى الوطنية الحية في المجتمع السوري، وبالتالي إحداث فراغ والتمكن من التحكم باتجاه سير الأحداث ومآلات الأزمة بما يتوافق مع مشاريع الدوائر الامريكية الصهيونية، فأدوات التنفيذ قوى معروفة بعلاقاتها، مع عروش البترودولار العربي التي تنفذ الدور الاقليمي الموكل إليها ضمن استراتيجية الهيمنة الامريكية والخروج من أزمتها المستعصية عبر تفرغ الحركات الشعبية في المنطقة من محتواها التقدمي الثوري .

إن إحدى مهام جماعات الإسلام السياسي التكفيري هي تسويق مشروع الفوضى الخلاقة في بلدان المنطقة ومنها سورية و تشويه الصراع الدائر في البلاد، لذا فإن المطلوب من قوى المعارضة الوطنية في مختلف مواقعها وتلاوينها تحديد موقف واضح وصريح من هذه الجماعات الدخيلة على سورية كوطن وشعب وعلى الحركة الشعبية نفسها، فلا يوجد وبأي حال من الأحوال تبرير لوجودها على الأرض السورية.

■ ■

أهالي القابون يهجرون للمرة الثالثة

قولوا الحقيقة.. فالسوريون هم من يدفع الثمن

الصناعة السورية إلى أين..؟

فنزويلا.. اليسار سيد الكلمة



رسالة تهئة

الرئيس هوغو تشافيز رئيس جمهورية فنزويلا
باسم الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، نهنيء الشعب الفنزويلي، وشعوب امريكا اللاتينية وكل القوى الثورية في العالم بإعادة انتخابكم رئيساً لجمهورية فنزويلا التي أصبحت نموذجاً للدول التي تسعى للانفكاك من التبعية لقوى الرأسمالية العالمية، وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية. كما نقدر عالياً دوركم في التضامن مع جميع شعوب العالم ضد الاحتلال وانتهاك السيادة الوطنية للبلدان ومنها وطننا سورية، وضد النهب الامبريالي ومن أجل نظام عالمي جديد .
دمشق ٢٠١٢/١٠/٨

رئاسة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير



المحاولات الاستباقية لإجهاض المصالحة

واقع. يمكن تقريباً إجمال أنواع الأفعال الهادفة إلى ذلك بما يلي: (الخطف، القتل والتهديد الطائفي، الاعتقال العشوائي من الطرفين، إساءة معاملة الآخر السياسي أو الطائفي، هدم البيوت «غير المرخصة»! في وقت غير مناسب على الإطلاق، التحريض الإعلامي من الطرفين، الإصرار على أوهام الحسم والانتصار من الطرفين)..
إن المستفيد الوحيد من هذه التصرفات هم الأعداء الخارجيون وفي مقدمتهم الصهيونية وكيانها «اسرائيل» وعلى الطرفين اللذين يتحدث أولهما عن محاربة المؤامرة الكونية «الصهيونية»، والثاني الذي يلوم النظام لعدم تحريره الجولان أن يفسر ما يجري أمام السوريين..

«يشلح» أحد المحسوبين على النظام رجلاً في حي التضامن أربعة آلاف ليرة سورية أثناء محاولة هذا الأخير الاطمئنان على حال بيته الذي وصلته أخبار عن سرقة، ويؤنب «المشلح» المواطن بقوله: (عم نجميكون مستكتر علينا ٩٤٠٠٠)..
يقوم «الجيش الحر» باحتلال بيت أحد المعارضين ويتخذة مركزاً للقيادة لأن هذا الأخير من طائفة أخرى علماً أن في الحارة نفسها بيوتاً لرجال أمن من الطائفة الأولى!
ويبدو أن من الصعوبة بمكان حصر الحالات الكثيرة المشابهة للحالتين السابقتين والتي لا يمكن الحديث عنها كحالات فردية، والخلاصة أن الفاسدين في الطرفين يحاولون أن يجهضوا أية إمكانية للذهاب نحو الحل السياسي ولتحويل المصالحة الوطنية إلى

■ ■

بمراحة



المبادرة الذاتية والدفاع الذاتي للطبقة العاملة

◀ محمد عادل اللحام

أظهرت الأحداث الجارية منذ عام ونيّف عمق الأزمة الوطنية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وهذا لم يكن وليد اللحظة التي اندلعت فيها الأزمة، بل هي تراكمات على مدار عقود من الزمن عمقتها أكثر السياسات الاقتصادية الليبرالية التي وسعت دوائر الفقر والبطالة والتهميش وترافق هذا مع مصادرة واسعة للحريات العامة، وخاصة حرية التعبير عن الرأي عبر الأقنية المشروعة «الأحزاب، النقابات، الجمعيات، الإعلام... الخ» التي كانت تحرم المجتمع ، وتحديدا الطبقات الشعبية المهمشة والمحرومة من أية وسيلة من وسائل التعبير عن مطالبها، وحقوقها مما جعل الاحتقان والتذمر والسخط يتسع ويزداد أكثر وأكثر ثم التعبير عنه بشكل واضح وجلي بالمظاهرات والاحتجاجات السلمية في بداية الحراك الشعبي السلمي الذي واجه عنفاً غير مبرر مما جعل العديد من القوى الداخلية، والخارجية تستنهره، وتحول معظمه إلى عنف مضاد حيث تطور كلا العنفين لاحقاً إلى خطر جدي يهدد الوطن برمته أرضاً وشعباً، ومن ضمن هذا التهديد ما تتعرض له العمال والمنشآت الإنتاجية والخدمية من مخاطر حقيقية عكست نفسها على قدرة المواقع الإنتاجية باستمرار العمل فيها لأسباب منها أمنية والأخرى إدارية متعلقة بقدرة الإدارات على قيادة المواقع الإنتاجية في الظروف الاستثنائية التي يمر بها الوطن حيث تطلب هذا الموقف الشجاعة، والدراية الكافية في إدارة العمل وحمايته وذلك بإيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بأن لا تتوقف المصانع عن الإنتاج وهنا يمكن أن نشير إلى قضيتين أساسيتين:

أولاً: الدفاع الذاتي عن العمال؛

إن السلوك العملي للمجموعات المسلحة على الأرض اقتضى منذ البداية عزل المدن والقرى عن بعضها البعض وتقطيع أوصالها عبر قطع الطرقات الدولية، والمحلية، وخاصة تعطيل السكك الحديدية من أجل منع تبادل المواد التموينية، والمحاصيل الزراعية والإنتاج الصناعي بين المناطق السورية المختلفة، والهدف من هكذا سلوك شل الاقتصاد الوطني، الذي جزء منه تعطيل العمال والمنشآت الأخرى عن العمل بكل الوسائل حيث شهدت بعضها اعتداءات مباشرة مثال على ذلك شركه «تاميكو» لإنتاج الأروية البشرية بالإضافة لعدد لا بأس به من معامل القطاع الخاص التي تعرضت للسرقة والنهب والحرق أدت إلى خسائر فادحة يصعب تعويضها مرة أخرى إلى جانب خسارة العمال لمكان عملهم الذين يعتاشون منه،وتحولوا إلى عاطلين عن العمل.

إن هذا الواقع إذا ما استمر على ما هودون إيجاد حلول عملية لحماية المنشآت الاقتصادية سيؤدي إلى المزيد من إضعاف الاقتصاد الوطني، وسيمعق الأزمة العامة سياسياً واجتماعياً، وهذا يتطلب تعبئة العمال بأهمية دفاعهم عن مكان عملهم عبر تنظيمهم بمجموعات تعمل على التصدي لأي هجوم يستهدف مكان عملهم، والعمال قادرون على إنجاز هذا المهمة الوطنية، بإشراف الحركة النقابية وقيادتها لها باعتبارها جامعة للقوى السياسية الوطنية التي دورها الآن يقتضي الدفاع عن الاقتصاد الوطني، وحمايته ليس من المسلحين فقط بل أيضاً من الناهبين له، والذي لا يقل خطورة عن عمل المسلحين من حيث النتائج على الاقتصاد وعلى مصالح الشعب السوري.

إن الطريقة المتبعة الآن في حماية المعامل قاصرة، وغير عملية وتعتمد على مجموعه من الحراس المحولين من خطوط الإنتاج لأسباب صعبة. ولا يملكون الخبرة الكافية في طرق الدفاع مما يؤدي إلى خسائر في صفوفهم، وحتى لسرقة سلاحهم مما يعرض الكثير للفرامة والمساءلة.

المبادرة الذاتية:

في ظل الأزمة الحالية، والحصار الاقتصادي المضروب على سورية من الجهات الاستعمارية، والرجعية العربية تظهر الحاجة الماسة لمبادرات حقيقية، وفعالة بحجم الأزمة العميقة تستطيع إعادة التوازن لمكونات الاقتصاد الوطني الذي أصابه الكثير من الأضرار جراء السياسات الاقتصادية الليبرالية وتعمقت أكثر مع التطورات الحالية، وبالرغم من هذا الوضع فإن الاقتصاد السوري يملك إمكانية النهوض ثانية بفضل خصائصه المتنوعة، والتجربة التي اكتسبها من الحصار السابق، واستطاع تجاوزه إلى حد بعيد بفضل المبادرات التي قدمتها الطبقة العاملة أثناء الحصار حيث استمرت المعامل بالإنتاج اعتماداً على تلك المبادرات الوطنية، والأوضاع الراهنة تحتاج إلى مثلاً، والطبقة العاملة تقدم مثل تلك المبادرات يتم إعاقتها بالفعل قوة العطالة، وبفضل العقل الإداري الذي أعاد على العمل البيروقراطي النفعي الذي لا يتناسب مع المرحلة الحالية. وظروفها التي تتطلب عملاً إبداعياً ضمن الإمكانيات المتوفرة، وهي كثيرة يمكن من خلالها الاستمرار بالإنتاج، وتأمين موارد لاستمرار الإنتاج ودفع أجور العمال التي لم تدفع في العديد من الأماكن لعدم توفر الاعتمادات، ومعمل الجرارات في حلب مثال على هذا الوضع.

إن الاعتماد على قوى الطبقة العاملة في الدفاع عن أماكن العمل وفي تشغيل المعامل سيكسر الحصار المفروض على شعبنا، و سيجعل المخاطر أقل كلفة وتأثيراً وهذا يحتاج لدور خاص للقوى الوطنية، وفي مقدمتها الحركة النقابية لتكون في المقدمة.

■ ■

في لقاء مع ممثلي نقابات عمال الغذائية..

وزير التجارة الداخلية يوجه بحل عشر قضايا كانت عالقة بين العمال والإدارات



مدار العام، وضرورة أن يحصل العامل على إجازاته وفي حال تعذر ذلك يصرف البذل، يدخل أيضاً ضمن النتائج المميزة لهذا اللقاء النوعي الذي يميز عن بقية اللقاءات التي كانت المطالب دائماً تبقى حبيسة الأدراج دون أن تجد طريقها للحل رغم أحقيتها .

وشهد الاجتماع جدلاً بين إبراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني وحسن مخلوف مدير عام المخازن الاحتياطية حين طالب العمال بضرورة تشميل العمال بالمخازن الاحتياطية بالتأمينات الاجتماعية، والتي لاقت رفضاً من المدير بحجة أن عمال المخازن الاحتياطية يعملون معاملة الشريك لا الموظف العادي، ولأنهم يتقاضون أجورهم على كل طن من الخبز يتم إنجازه، حسب قانون أصدره الوزير المختص منذ عام ١٩٧٧، بعد أن وافقت عليه رئاسة مجلس الوزراء، جازماً إن رواتبهم جيدة مقارنة بالحد الأدنى من الأجور.

تأكيدات المدير قوبلت بالرفض من عبيدو موضحاً أن ٨٠٪ من عمال المخازن الاحتياطية غير حاصلين على حقوقهم المشروعة وأن رواتبهم دون الحد الأدنى بكثير، ما دعا الوزير للتدخل وإنهاء الجدل بتوجيه تعليمات منه بتشكيل لجنة عمل سريعة تتألف من العمال، والشركة العامة للمخازن بهدف التقصي، وتقديم دراسة شاملة عن أوضاع العاملين في المخازن الاحتياطية تكون موقفة بالأرقام.

في ختام الاجتماع أكد د جميل أن الموظفين والعمال في القطاع العام سيتقاضون أجورهم في أوقاتها رغم انخفاض الموارد، مشيراً أن العمل بالمطاحن الأربع: (دير حافر ـ تلخلخ ـ الباب ـ سنجار) أوقف بإيعاز من مجلس الوزراء بسبب وجود هذه المطاحن بالمناطق الساخنة أولاً، وبسبب التوجه نحو التوقف عن أية استثمارات جديدة، ومتابعة القديمة شرط أن يكون قد أنجز ٦٠٪ منها ثانياً.

وأكد الوزير أن تحقيق مطالب العمال في غاية الأهمية لأن لذلك التأثير المباشر على حسن العملية الإنتاجية، بالإضافة لما لذلك من انعكاس على مصلحة الإدارة، وأن الهدف من هذه الاجتماعات حل المشاكل التي يعاني منها العمال، والدفع بها للأمام بعد أن تعودت بعض الإدارات على صم أذانها.

■ ■

من الأرشيف العمالي

الكبير، وإنما جل ما يطلبه هو إعادة توزيع حصص النهب وتحويله من نهب غير مقونن إلى نهب مقونن لضمان حصصهم اللاحقة في ظل ضعف قواهم في جهاز الدولة الذي استفاد جزء صغير منه من هذه العملية على مدى العقود الماضية.

لذلك فإن مثال ونموذج يوسف العظمة في ميسلون يرتدي أهمية كبرى لأنه خرج إليها وافقا من أنه يؤسس لفعل مقاوم سيؤثر على كل تاريخ سورية، وهو ما حدث فعلاً إذ انطلقت الثورة السورية الكبرى بعد ذلك لتصبح سورية أول بلد يتحرر من الاستعمار الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية وهذا ليس مصادفة.

وعلى النقيض كان هناك برنامج التكيف مع الاحتلال القادم الذي أسس له بعض الذوات والأعيان والتجار بجرهم عربة غورو على بعد كيلومترات من موقع استشهاد يوسف العظمة، وبعد فاصل زمني لا يتعدى الساعات، بالرغم من أن الأكثرية الساحقة من أبناء دمشق عمالا وفلاحين وحرفيين وتجارا كانوا في الطرف الآخر يستلهمون مثال يوسف العظمة.

فما أشبه اليوم بالبارحة، فالبرنامج المقاوم لا يحسب الربح والخسارة الآنية بل يحفظ الكرامة والنصر النهائي، أما البرنامج المتكيف «الواقعي» فيقوم بجر عربة العولة المتوحشة عبر برنامجها الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي يدعي الديمقراطية والسعي إلى العدالة الاجتماعية وما هو في الواقع إلا رأس حربة للهجوم على الكرامة الوطنية، على السيادة الوطنية، على الاستقلال الوطني.

قاسيون العدد ٢١٠ أيلول ٢٠٠٣

الأول الذي عقده الاتحاد المهني للصناعات الغذائية مع الدكتور جميل، حيث تم إصدار عدد من القرارات الهامة المتعلقة بإيجاد الحل للقضايا المطروحة في المذكرة التي قدمها العمال في اللقاء الأول منها: إعادة ٥٧ عاملاً يعملون بصفة حراس في فرع القامشلي للحبوب إلى عملهم، كما صدرت عدة قرارات تتعلق بمكاسب عمالية تم توجيهها للجهات المعنية والمختصة وزارتي العمل والمالية» لتنفيذها منها بخصوص العمل الإضافي للعاملين في قطاع المخازن، كما وعد الوزير بالعمل على تثبيت ٢٧٠٠ عامل مياوم في قطاع المخازن لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة ومميزة في توفير الخبز للمواطن في ظل الظروف الأمنية الصعبة.

وأضاف عبيدو بأن: النهوض بواقع الصناعات الغذائية وإحداث صناعات جديدة تواكب التطور الصناعي وتحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي يتطلب بذل المزيد من الجهود من العمال الذين لهم حقوق يجب أن تتحقق، منوها بأن تطوير شركات القطاع العام ورفضها بالكادر البشري المؤهل، والارتقاء بها يشكل أهدافا أساسية في استراتيجية الاتحاد المهني، من هنا فإن تشميل شرائح جديدة بالوجبة الوقائية، وإصدار قرار بتفعيل عمل اللجنة المشكلة من أجل فتح سقف الحوافز الإنتاجية، ومخاطبة الجهات المعنية لتشميل العمال التابعين للوزارة بالتأمين الصحي الشامل، أصبحت ضرورة.

وأوضح عبيدو: أن طلب الوزير بوضع جدول خاص بالإجازات المستحقة للعمال على

صيغة لتأمين العمال بشكل عادل. ٧- اقتراح بتعديل المادة ٤/ من القرار المشار إليه بحيث يتم منح العلاوة الإنتاجية من حد الأداء الحافزي ٦٥٪-٧٠٪، ولغاية النسبة المنفذة فعلاً عوضاً عن ١٢٠٪، سيرفع إلى رئاسة مجلس الوزراء، وفي حال الموافقة سيتم مخاطبة مركز تطوير الإدارة، والإنتاجية ووزارة المالية لفتح سقف الحوافز الإنتاجية وتعديل الشريحة.

٨- رفع اقتراح إلى رئاسة مجلس الوزراء لاستثناء عمال المخازن من سقف العمل الإضافي، لتتمكن الشركة من منح عمالها تعويضات العمل الإضافي التي تتناسب مع ساعات العمل التي يؤديها فعلاً خارج أوقات العمل الرسمي.

٩- مخاطبة وزارة المالية للموافقة على إبرام عقد تأمين صحي للعاملين في الشركة العامة للمخازن مع المؤسسة العامة السورية للتأمين أسوة بباقي الشركات.

١٠- رفع اقتراح على تعديل المادة ٦٨/ الفقرة أ من النظام الداخلي للشركة العامة للمخازن رقم ١٩٦٨ تاريخ ١٤/٨/٢٠٠٦، بالإضافة الفئات الجديدة إلى الفئات المستحقة للباس العمل والهندام.

لقاء نوعي وقرارات في غاية الأهمية

إبراهيم عبيدو رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الصناعات الغذائية وفي تصريح له «قاسيون» أكد أن هذا الاجتماع النوعي يتميز بنتائج مباشرة، واستكمالاً للالتزام

الاتحاد المهني للخدمات يطالب بحلول جذرية



بحث نبيل العاقل رئيس الاتحاد المهني لعمال الخدمات العامة مع الدكتور خالد الحلاق المدير العام لمؤسسة التأمين والمعاش واقع العمل والمطالب العمالية المقدمة خلال المؤتمرات السنوية لمكاتب النقابات ومؤتمر الاتحاد المهني.

وطالب العاقل خلال اللقاء بضرورة العمل على إيجاد حل سريع لموضوع الأزحام في رواتب العمال المحالين إلى التقاعد داعياً إلى إيجاد أفضل صيغة ملائمة بين المؤسسة العامة للتأمين والمعاش والعاملين فيها بخصوص تأخر البعض عن أوقات الدوام أو الغياب نتيجة الظروف الصعبة التي تعيشها بعض المناطق الساخنة، أو إيجاد الآلية المناسبة التي تحقق مطالب العمال وحقوق المؤسسة.

وعرض رئيس الاتحاد المهني خلال الاجتماع جملة من المطالب العمالية التي طالبت بها المؤتمرات السنوية النقابية، وخاصة تلك التي تخص المؤسسة، مطالباً بالعمل على إيجاد حلول جذرية تبتعد عن العقلية التسويسية حيال مختلف القضايا التي تهم الطبقة العاملة.

وختم العاقل مجموعة المطالب بالإشارة للتعاون البناء الذي يسود أجواء العمل بين المؤسسة العامة للتأمين والمعاش، والاتحاد المهني والتي بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود المخلصة لتذليل مختلف العقبات والصعوبات التي تواجه مسيرة العمل والعمال معاً.

■ ■

اتحاد عمال دمشق ومكاتبه النقابية يدعو:

الحفاظ على القطاع العام وصون مؤسساته من أجل كرامة العامل

عدم توفر الغاز والمازوت

ميادة الحافظ رئيس نقابة عمال التبغ أشارت إلى صعوبة الطريق إلى المؤسسة لتواجدها بمنطقة ساخنة، مؤكدة على أن وضع المستودعات جيد ولم يتعرض للأذى.

وعرضت الحافظ لواقع إنتاج المعمل، مشيرة إلى ان غياب العمال، وصعوبة التنقل والطرقات، وعدم قدرة الورديات المسائية على الدوام بسبب الظروف الأمنية ادى إلى انخفاض الإنتاج.

كما أشارت الحافظ إلى العديد من المشكلات المتعلقة بعدم توفر الغاز والمازوت، وعدم توفر الأدوية اللازمة للعمال، مؤكدة هي الأخرى على ان صندوق المساعدة جيد مقارنة مع غيره.

الارتفاع الجنوني في الأسعار

بشير حلبوني رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات أشار إلى وجود عجز بصندوق النقابة مما يؤدي إلى التأخير في صرف المساعدات والإعانات بسبب كثرة النقل والاستقالات والوفيات نتيجة الظروف والأزمة.

وأكد حلبوني ضرورة العمل على توثيق الضرر الذي أصاب بعض بيوت العاملين سواء بالسرققة أو الهدم عن طريق لجنة معاينة، ليصار إلى مساعدتهم وتعويضهم، مشددا على أهمية التعاون مع أغلب الإدارات والتجاوب الذي يبديه المحافظ لحل المشاكل.

ودعا حلبوني لإيجاد آلية ملائمة لتبرير غياب العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم، مشيرا إلى معاناة المواطنين جراء الارتفاع الجنوني في الأسعار، وعدم تناسب هذا الغلاء مع الرواتب، ومتمنيا بهذا الخصوص المساعدة من الحكومة خاصة مع قدوم فصل الشتاء .

التسريح التعسفي

وعرض بركات لواقع المعامل التابعة لقطاع عمل مكتب النقابة مشيرا ان معمل مصيف خرج عن الخدمة منذ شهرين بسبب الأزمة لعدم توفير المواد الأولية ومعمل درعا متوقف بالكامل وفي معمل دباغة الأمور جيدة وهناك معاناة بتأمين الجلود المستوردة

ولكن تؤمن محليا بصعوبة.

وقال بركات : هناك غياب كامل للإدارة في شركة التحويلية مما يؤدي إلى مشاكل كبيرة منها عدم توفر وسائل النقل، عدم تأمين مواد أولية، ومعمل الأحذية التواصل معه معدوم نهائيا ولكن مكتب النقابة يستمر بالتواصل مع الادارة للإبقاء بتعهدا بعدم قطع رواتب العمال، مؤكدا أن هناك معاناة بوصول بعض العمال إلى شركاتهم في أغلب المناطق ولكن يأخذون رواتبهم على أكمل وجه.

وعن القطاع الخاص قال رئيس نقابة الصناعة الخفيفة: إن وضعه مأساوي بسبب بعض مواد قانون العمل الذي أجاز التسريح التعسفي، وهدر في حقوق العمال إضافة إلى المعاناة اليومية من حيث الطرق المقطوعة التي تحول دون وصول العمال إلى شركاتهم.

انقطاع في رواتب العمالب

حسين حمدان رئيس نقابة عمال السكك الحديدية أشار إلى عدم ورود محاضر اللجان النقابية نتيجة الأوضاع، وعدم تمكنهم من الوصول إلى أماكن عملهم.

وفي محطة السبينة قال حمدان: هناك معاناة كبيرة في تحرك العمال منها واليها والوضع سيئ وهي متوقفة كليا، حيث سقطت عدة قذائف عليها مما أدى إلى تهديم أقسام منها .

وأضاف حمدان في المؤسسة العامة للخط الحديدي هناك انقطاع لرواتب العمال بسبب عدم التزام المستثمرين بدفع مبالغ مستحقة عليهم وهناك ديون كثيرة على المؤسسات لم تسدد مما أدى إلى إفلاسها .

■ ■



يتعرضون لمشاكل كبيرة منها السرقات بملايين الليرات والتشليح من العصابات المسلحة، مؤكدا على ضرورة تبرير غياب العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الظروف . وأشار مرعي إلى أن النقص في مستلزمات الإنتاج سببه عدم القدرة على التنقل بسبب الظروف الأمنية، مؤكدا على أهمية تأمين الشركات وحمايتها لمتابعة إنتاجها .

وتقدم مرعي بمقترح لحل أزمة المازوت تمثّل بتوزيع ٤٠٠ لتر بالشهرين لصعوبة التنقل بين المدن بدلا من ٢٠٠ بالشهر، منوها إلى ان الآلية المطروحة حاليا لا تقدم خدمات إلى الريف وهي غير واضحة .

وعن أزمة الغاز قال مرعي: إن المشكلة في الاستيراد بسبب عدم القدرة على تغطية الحاجة والمخزون محدود، وهناك ثمانية مستودعات خرجت عن الخدمة، وأوضح مرعي أنه تم رفع طلب لإلغاء مستودع المزة، ووجه الكتاب للمحافظ لإيجاد البديل، مشيرا إلى فوضوية المواطن للحصول على الخدمة واحتكار التجار لها في أحيان كثيرة، وأشار رئيس النقابة لموضوع تعويض شهداء شركة النفط ومعاملتهم معاملة الشهداء من حيث الاعانات كما غيرهم من الشهداء الذين استشهدوا دفاعا عن الوطن.

مشكلة في تصريف الإنتاج

ايهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية عرض لواقع الشركات التابعة لقطاع عمل المكتب، حيث أشار إلى توقف شركة بردى بسبب الخراب الكبير في أقسامها، وتعرض خطوط الإنتاج للتلف إضافة إلى أن الطرقات غير آمنة.

وأشار جرادة إلى أن شركة الإنشاءات المعدنية حققت نسب تنفيذ ٣٠٪، فقط لعدم توفر المواد الأولية في حين أن معاناة شركة النصر تتمثل بصعوبة تأمين المواد الأولية بسبب العقوبات الاقتصادية، وصعوبة نقل الأجهزة وتعرض العديد من مراكزها للحرق والنهب والاستيلاء والتخريب .

وأضاف جرادة أن هناك مشكلة في تصريف الإنتاج وتأمين المواد الأولية في شركة سيرونيكس، حيث كان اعتمادها على المؤسسة العسكرية التي أوقفت الاستمرار نتيجة الظروف الأمنية.

وعن أوضاع شركات القطاع الخاص قال رئيس النقابة: هناك معاناة كبيرة تتمثل في تسريح الكثير من العمال، وتوقيف بعض المعامل كليا أو جزئيا، وخطط الإنتاج ضعيفة والطرق أيضا غير آمنة .

وأكد جرادة على ان العمل بالمستوصف سيئ بسبب الظروف والأحداث، ولكن هناك تسهيلات مع العمال الذين لديهم ظروف خاصة، مشيرا إلى صعوبة تأمين الاشتراكات من القطاع الخاص .

أين دور المنظمات الأخرى في نشر الأمن والأمان والوعي في الظروف الحالية.

ولفت منصور إلى وجود دين على صندوق المساعدة بسبب بناء الشاليهات، منوها إلى أن مشكلة الاستثمار، وتشغيل القطاع الخاص كان لابد منه لعدم قدرة الدولة تحمل مسؤولية كل شيء، ولكن الخلل بدأ بعدم وجود آليات دقيقة لتوجيه هذه الاستثمارات.

الاستقالات والنقل بازدياد

محمود الرحوم رئيس مكتب نقابة عمال الصناعات الغذائية أكد على ان الظروف في القطاع الصناعي سيئة جدا، على الرغم من إزالة بعض الصعوبات في مؤسسات (الحبوب-المطاحن – المخازن) والتي تم تجاوزها خاصة في موضوع نقل المواد الأولية إليها .

وبين الرحوم أن الإنتاج متوقف في الشركة العامة للكونسروة لصعوبة تأمين المواد الأولية، وأن شركة الألبان تعاني كذلك من صعوبة تأمين المواد الأولية، مؤكدا على أن العمال في أغلب المخازب الواقعة بالمناطق الساخنة يتعرضون لأخطار كبيرة وأنهم على خط نار الاشتباكات والأفران، ومع ذلك يستمرون بالعمل رغم كل الظروف.

وأشار الرحوم إلى أن الاستقالات والنقل زادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، مما قلل من رصيد صندوق المساعدة في مكتب النقابة، مشيرا للديون المتراكمة الواجب سدادها على بعض الشركات مثل(الكونسروة...كاميليا)لمصلحة المكتب.

حماية الشركات ضرورة

نبيل المفلح رئيس نقابة عمال الصناعات الكيماوية أكد ان الشركات تعاني من صعوبة نقل المواد الأولية مما ينعكس على الإنتاج، مستعرضا واقع الشركات التابعة لقطاع عمل مكتب النقابة، حيث تعرضت شركة تاميكو للأدوية لهجوم أسفر عن استشهاد الحارس وتحطيم ٤ سيارات، وسرققة ٣ سيارات وسرققة ٤ بنادق، منوها بوجود مشكلة في المخزون لعدم قدرة الوكلاء استجراار الإنتاج بسبب الظروف الأمنية.

في حين أن شركة الزجاج متوقفة لعدم توفير مستلزمات الإنتاج والطريق سيئ لا يستطيع العمال الوصول إلى الشركة، موضحا أن العمال يذهبون بشكل متقطع للعمل في كل من شركة سار والدهانات اما شركة الكبريت فهي متوقفة، وتم نقل ٤٠ عاملا منها .

تعويض شهداء الحركة النقابية

علي مرعي رئيس نقابة عمال النفط أكد على ان العمال

أكد جمال القادري رئيس اتحاد عمال دمشق على أهمية الدور الكبير الذي تضطلع به المنظمة النقابية في هذه الظروف التي تمر بها البلاد مشددا على ضرورة التواجد النقابي في مواقع العمل والوقوف بجانب العمال في التجمعات والقطاعات كافة، وضرورة عقلنة الحوار، والتحلي بالروح الوطنية، مشيدا بالجهود الكبيرة التي تبذلها الطبقة العاملة السورية في حماية الانتاج وتحسينه، وتأمين مختلف احتياجات المواطنين الخدمية.

تأكيدات القادري هذه جاءت خلال لقاءاته مع رؤساء مكاتب النقابات خلال الأسبوع الماضي بحضور أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد عمال دمشق للوقوف على مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجه العمل والعمال في القطاعات الإنتاجية، مشددا على أهمية الحفاظ على القطاع العام وصون مؤسساته بما يمثله من ضامن أساسي للسيادة الوطنية.

أين القوانين والتشريعات من الدستور الجديد؟

عرض حسام إبراهيم رئيس نقابة عمال الكهرباء وأعضاء مكتب النقابة لواقع العمل والعمال في المؤسسات التابعة لقطاع عمل المكتب والصعوبات التي يواجهها عمال الكهرباء في مواقع عملهم والمخاطر التي يتعرضون لها .

كما لفت ابراهيم إلى موضوع تبرير غياب العمال الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى أماكن عملهم بسبب الظروف الأمنية مؤكدا أن مكتب النقابة يبحث عن أفضل صيغة بالتوافق بين الإدارة واللجان النقابية تضمن معالجة أوضاع هؤلاء العاملين. وتساءل رئيس مكتب النقابة: أين القوانين والتشريعات من الدستور الجديد؟ مؤكدا على ضرورة أن تتضمن التشريعات الجديدة المزايا التي نص عليها الدستور، ومطالبا بمكافأة العاملين في القطاع العام للجهود الكبيرة التي بذلوها خلال الأزمة.

توقيف العمل بالمداجن

أما وحيد منصور رئيس مكتب نقابة عمال التتمية الزراعية وأعضاء المكتب فقد أكدوا على أن التواصل شبه مقطوع مع اللجان النقايبية بسبب الظروف الأمنية باستثناء عبر الهاتف . وطرح منصور قضية صعوبة دوام العاملين في بعض الشركات حيث يقتصر على سكان المنطقة فقط لصعوبة الوصول إليها . كما عرض رئيس النقابة لمشكلة المؤسسة العامة للدواجن المتمثلة في عدم تأمين مستلزمات الإنتاج مما سيؤدي إلى توقيف قسم الفروج عن العمل الأمر الذي يؤدي لزيادة أسعاره، وعدم تسديد ما يترتب على وزارة الدفاع من مستحقات .

مكافحة الفساد والمفسدين

في حين طالب حسام منصور رئيس نقابة عمال المصارف والتجارة والتأمين وأعضاء مكتب النقابة بتقديم توضيحات من رئاسة مجلس الوزراء حول المشكلات المتمثلة في نقل العاملين نتيجة التعاميم السابقة وتعديلها .

وأشار منصور إلى أن الحكومة الحالية لم تتمكن من معالجة أية أزمة بشكل واقعي، والتي يفترض بها أن تكون حكومة أزمة، «كما أردنا تسميتها» مؤكدا على ضرورة تحسين الوضع المعاشي من خلال ضبط الأسواق وتفعيل الرقابة عليها، وإزالة المعيقات أمام العمال.

وشدد منصور على ضرورة محاسبة التجار الذين ركبوا الأزمة واستغلوا الوضع، ومكافحة الفساد والمفسدين، متسائلا:

تأثير الأزمة على الصناعة والعمال:

٧٠٪ من رجال الأعمال نقلوا أعمالهم خارج سورية، جراء الحصار و غياب الأمن

تسريح تعسفي بلا مقابل

ومن المشاكل التي تتعرض لها المصانع في سورية أيضا، تغيب العمال عن العمل في حال نشوب الاشتباكات المسلحة داخل المدن والقرى، ومِا يرافقها من إغلاق لطرقات وشل حركة المواصلات فيها، مما سيؤثر سلبا على عجلة الإنتاج وتوقفها لأيام طويلة، إضافة إلى عدم قدرة هذه المصانع نقل منتجاتها إلى السوق، أما بسبب الطرقات المغلقة، وأما خوفا من تعرض شاحنات نقل البضائع لسرققة على الطرق من على يد العصابات المسلحة، كما أن تعرض شاحنات نقل البضائع لسرققة، يمنع هذه المصانع من الحصول على المواد الخام، الضرورية في صناعاتهم، نتيجة عدم توفر الأمان عبر الطرقات و خصوصا بين المحافظات، الأمر الذي سيؤدي إلى عدم القدرة على إيصال البضائع إلى الموائئ لتصديرها، أو نقل ما تم استيراده من مواد خام أولية، مما سينعكس على عجلة الإنتاج، و بالتالي على العامل، حيث أن كثير من المنشآت الصناعية نتيجة هذه الظروف و العوامل، اضطرت إلى تسريح أعداد كبيرة من عمالها، لعدم قدرتها على تحمل نفقات أجورهم، وفي حالات أخرى تسريح العمال كافة نتيجة إغلاق المعمل أو المصنع بشكل كامل.

وتحدث أحد أصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة الخاصة بصناعة الأجيان و الألبان في حمص، لـ «قاسيون» عما حل بمنشأته فقال: كنت أملك منشأة صغيرة أسستها بإمكانيات بسيطة، وكنت أعتمد عليها كليا في إعالة أسرتي، فهي مصدر رزقي الوحيد، لكنها دمرت بالكامل جراء تصاعد العنف والعنف المضاد في المنطقة الموجود فيها مصنعي، حيث تعرضت للقصف، كغيره من الأبنية التي دمرت بشكل كامل، منذ فقدت مصنعي الصغير انتقلت للعيش في دمشق، كي لا أخسر أفراد عائلتي كما خسرت مصنعي .

■ ■

يعتبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات الحيوية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي له دور كبير في تحريك عجلة الاقتصاد السوري، إلا أن هذا القطاع تعرض لنكسات عدة منذ بداية الأزمة السورية، وبلغت ذروتها في الآونة الأخيرة عندما تحولت الأزمة من سياسية إلى مواجهات مسلحة، ليساهم هذا التطور الأخير في مسار الأزمة، بعرقلة سير قطاع الصناعة وشل حركته كليا، ومما دفع الكثير من رجال الأعمال وأصحاب المنشآت الصناعية، إلى إغلاق منشآتهم الصناعية في سورية، ونقل أعمالهم إلى الدول المجاورة، كـ « مصر وتركيا والإمارات، والولايات المتحدة، وكندا، وأوروبا » إضافة إلى غياب الأمن، وعدم القدرة على حماية المدن الصناعية، حيث تعرض عدد كبير من المنشآت الصناعية في سورية إلى أعمال نهب وسرققة وتخريب، و تعرض بعض الآخر للقصف نتيجة تصاعد وتيرة العنف والعنف المضاد، واللجوء إلى الحلول الأمنية، واستخدام مختلف الأسلحة الثقيلة، التي لا تفرق بين ما هو عام وخاص، لتطال آثاره عددا كبيرا من هذه المنشآت بأضرار وخسائر كبيرة في مختلف المحافظات السورية.

هجرة رؤوس المال

مع تصاعد وتيرة العنف في سورية وغياب الأمان، اضطر عدد كبير من رجال الأعمال، إلى إغلاق منشآتهم الصناعية في سورية، ونقل أعمالهم إلى الدول المجاورة، بعد تعرض عدد كبير منها لنهب والحرق والتخريب، و تعرض بعضها للقصف بشكل مقصود أو غير مقصود خصوصا في المناطق المتوترة كـ « حلب» التي تعتبر العاصمة الصناعية في سورية، والتي تساهم بأكثر من ٧٠٪ من الناتج المحلي، وتشير التقارير الإعلامية إلى أن أكثر من ٧٥٪ من معامل حلب مغلقة، نتيجة تصاعد وتيرة العنف فيها، إلى حد بات فيها من الصعب استمرار هذه المنشآت بالعمل فيها، كما تشير هذه التقارير عن تزايد حجم استثمارات رجال الأعمال والصناعيين السوريين في بعض الدول خلال الأشهر الماضية ومنها «تركيا ومصر

واضح كالماء ... بسيط كرصاصة

◀ وائل منذر

نعم هناك شيء ينقرض، ولكن هذا الذي يموت لا يقبل الموت، إنه يقاوم، يقاتل من أجل بقائه، إنه يدافع ضد فئاته بشراسة، وبالمقابل هناك شيء جديد يأتي إلى الوجود ولكن هذا الذي يولد لا يولد بهدوء، هو يصرخ وينشج مقاتلاً عن حقه في الحياة، مخاض الولادة عسير حقاً. الصراع بين الفضاء السياسي القديم والجديد، بين الذي يحتضر والذي يولد هو أساس تطورنا وتقدمنا فيما نحن فيه الآن من أزمة وطنية عميقة في البلاد، وقبل أن يتهمنا البعض – الذي يظن نفسه هو وليس سواء قد رضع من أثداء الحقيقة والمعرفة بكل بواطن الأمور – بأننا نمارس أساليب الأستاذة ونكر كلاماً ومقالات أصبحت ممجوجة ومقرفة على مسامع هذا البعض، العارف والمصر على الذهاب بعيدا في حميته الطبقية عن كل الحلول السياسية متمعداً ذلك، نقول لهذا البعض إن اخترنا مثالا، كلماته بسيطة كالماء لكنه واضح كالرصاص، مثالٌ يوصفُ موقفنا مما يحدث في البلد وما حولها إقليمياً ودولياً، ولعلنا نبسُط دون تسطيح المفاهيم السياسية الكبيرة والتوازنات الدولية المعقّدة، ونوصل من خلال كل ذلك كيف نميّز بين الموقف الوطني والآخر اللاوطني وبالتالي رفضنا للمشروع القديم_الجديد في «سوريا ستان» أو سورية المفتتة على أسس طائفية وقومية وغيرها في العمل الدرامي الكوميدي «الخربة» تبنى الأحداث على موقف «أبو نمر» و«أبو نايف»، اللذين هما الزعيمان بالوراثة للعائلتين الأساسيتين في القرية، تلك الشخصيتان تمثلان في الجوهر التسلط الاجتماعي والسياسي عملياً، وفيهما من الفساد والانتهازية الكثير الذي يظهر جلياً مدفوعين إلى تلك المواقف من مصالحهما الطبقية عملياً، إذ إن زعامة العائلتين تضمن ثبات توزيع الثروة لمصلحتهما أكان في الأراضي أو المحاصيل أو الهدايا ..الخ عبر سيطرتهما على القرار النهائي في كل ما يتعلق بحياة تلك العائلتين، من هنا يأتي الدافع الحثيث للتدخل بكل الشؤون الخاصة والعامة ومهما كانت تكاليف ذلك، هذا في السياق الدرامي للعمل المذكور وعلى نطاق تلك القرية الصغيرة النائية، لكن في الواقع نجد تجسيداُ لذلك الصراع تمثله وبوضوح شديد قوى التشدد والفساد في النظام والمعارضة، التي تحاول جاهدة إطالة عمر الأزمة الوطنية بتحصيد الاشتباك الداخلي واستمرار نزيف الدم السوري. وأهالي قرية «الخربة» هم حقيقة الشعب السوري المتضرر من قوى الفساد والتشدد المصرة على قسمته على ثنائية وهمية هي إما العائلية أو الطائفية أو ثنائية معارضة-موالاة، والهدف من تلك الثنائيات الوهمية حرف وتشويه الصراع الرئيسي، الصراع بين ناهب ومنهوب و بين منتفع من الفساد ومتضرر منه، بالتالي إظهار التناقضات الثانوية الوهمية بين العائلات المتناحرة – في مثال العمل الدرامي- على أنها الرئيسية عوضاً عن الصراع الأساسي الطبقي بين الناهب والمنهوب، أما المشاجرة الدامية بين العائلتين وسقوط جرحى من الطرفين نتيجة تدخل زعماء العائلتين ضد رغبة ومصلحة الأفراد التابعين، تلك المشاجرة والصدام تأخذ مداها وتسبب من الأذى والمشاكل والخلافات حتى تصل حدّها الأقصى الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تغيير المزاج الشعبي المنقسم وأخذه اتجاه المحافظة على السلم الأهلي كخط أحمر يمثل المصلحة الحقيقية الوحيدة للجميع، والذهاب نحو المصالحة الأهلية الشعبية تجلى ذلك السعى بالعرس بين العائلتين في المشهد الأخير –المقاربة هنا هي في رفض العنف تجاه أبناء القرية-البلد الواحد والسعي للمصالحة الشعبية الأهلية الوطنية-، المشهد الأخير يُعلن انتصار الإرادة الشعبية لأهالي القرية وعزل عقلية «أبو نمر» و«أبو نايف» الأحادية والمسلطة والفسادة والمتقاتلة ظاهرياً وهي في واقع الحال كانت متحالفة بحكم المصالح الطبقية.

في النهاية الشعب المكوّن والساكن في القرية، كون ذاك الفضاء السياسي الجديد الذي ولد

بعد مخاض عسير ونفى ما قبله ملئاً التحول

النوعي الجديد. أما «أبو نايف» و«أبو نمر»

الفضاء السياسي القديم- الميت أصلاً سريريا

– المدافع عن بقائه ضد فئاته، تُعلن وفاته وموته

المحتم وخروجه من الفضاء السياسي الجديد

بالوصول المتأخر بعد انتهاء العرس «الوطني»،

عرس المصالحة بين العائلتين، وعزلهما بشكل

نهائي كونهما يمثلان التشدد والفساد في طرقيّ

الصراع....

والليبب من الإشارة يفهمُ، ومن وحي التجربة..

ينضج ويتعلم .

■ ■

◀ محمد هاني الحمصي

أدت الأزمة التي تعصف بسورية إلى تدهوربالأوضاعالسياسيةوالاجتماعية والأمنية وصولاً إلى الأوضاع الإنسانية كذلك،ومع استمرار المعارك بين الجيش العربي السوري من جهة والعناصر المسلحة المدعومة من أطراف خارجية من جهة ثانية، تزداد نيران الحرب في سورية اشتعالاً متجاهلة تماماً الأوضاع المأساويةوالمعاناةالحقيقيةالذييعانها الناس جراء نقص المواد الغذائيةوتدني مستوى المعيشة والخدمات الصحية الضرورية لكل إنسان،وهو ما يندّر بقرب حدوث كارثة إنسانية وهذا ما لا نتمناه.

أضرارملحوظة

تقول منظمة الصحة العالمية إن هناك عدداً كبيراً من مصانع الأدوية في سورية خرج من الإنتاج ولاسيما بعد حدوث الأزمة حيث أغلق الكثير من هذه المصانع (البلسم في حمص، بركات في حلب) بالإضافة إلى عشرين معملاً ومستودعاً في مدينة حلب أصابهم الضرر مثل معمل الشروق، بالإضافة إلى مستودعات الأدوية الموجودة في ريف دمشق، والتي أحرقت ودمرت بالكامل مثل مستودع عين ترما للأدوية، ومستودع الأدوية الموجود في مشفى الفاتح في قرية كفر بطنا في ريف دمشق. وقد أشارت المنظمة إلى ذلك بقولها «إن أضراراً جسيمة قد حلت بمصانع الأدوية في حمص وحلب وريف دمشق وهي التي تشكل حوالي ٩٠٪ من مصانع الدواء في سورية بالإضافة إلى أن مصانع الدواء في المناطق المشتعلة هي دائماً متوقفة عن العمل».

ويقول الدكتور طارق جسارفيتش المتحدث باسم المنظمة:«إن هناك عدداً كبيراً من المصانع قد أغلقت أوتضررت بسبب تصاعد العنف في سورية وهذا يعني نقصاً كبيراً وحاجة ملحة لأدوية السل والتهاب الكبد وأدوية ضغط الدم والأدوية العصبية والسكري والسرطان».

مشاكل مستعصية

لا يمكننا أن نتجاهل وجود مشكلات عديدة تواجه صناعة وتخزين الدواء في سورية الآن،



منها غياب العديد من الزمر الدوائية المستوردة من السوق السورية، وغياب الأمن والأمان، وعدم قدرة المصانع المحلية على العمل بسبب الظروف الأمنية الصعبة، وانقطاع سبل النقل بين وفي العديد من المحافظات خصوصاً بين حمص وحلب وعدم قدرة العمال على الوصول إلى مكان العمل، وصعوبة استيراد الدواء والمواد الأولية من الخارج بسبب العقوبات الجائرة المفروضة، ناهيك عن غياب التعاون والتنسيق بين الأطراف المعنية..

كل ذلك أدى وسيؤذي مع مرور الأيام إلى ازدياد الأزمة وتفاقمها ما لم يتم إيجاد حل سريع لها.

نقص وبدائل لا تسد الحاجة

إن المسألة الهامة في هذا الموضوع تكمن في غياب أنواع عديدة منأدويةالضغطوالسكريوانقطاعها عن السوقمع عدم توفرالبديل الحقيقي لها، مثل: (نور فاك- واكس زار) بالإضافة إلى أن العمال البديلة أصبحت تبذل جهوداً مضاعفة في العمل فهي لم تضع في حسابها أن تكون أساسية يوماً ما، ومع ذلك فإن كمية الإنتاج قليلة وغير قادرة على سد الحاجة والثغرة الحاصلة بسبب فقدان الأدوية الرئيسة من السوق.

وفي هذا السياق، تقول الصيدلانية وفاء بدمشق لدقاسيون: «من الصعب على الأدوية البديلة أن تسد الحاجة وهناك عدة أدوية قد اقتربت من الانقطاع في السوق وحتى أنها من المستحيل تأمين بديل لها، خصوصاً بعد الذي أصاب مدينة حلب من دمار، حتى أن الأدوية البديلة

شؤون محلية

الأزمة تفقد بعض المرضى السوريين غطاءهم الدوائي!

إلا أن إغلاق العديد منها في أماكن تحتدم فيها المعارك، ككفر بطنا، ووجود العديد من الإصابات وصعوبة وصول الدواء وإغلاق مستودع الدواء الموجود في مشفى الفاتح وتوقف المصانع والمعامل في بقية المحافظات عن الإنتاج، كل هذه العوامل ساهمت في غياب الكثير من الأدوية وفقدانها من الصيدلية»، ويقول الصيدلي محمد عوض: «بصراحة لم يفقد الدواء بشكل كلي من سورية، فلكل دواء بديل تقريباً باستثناء الأدوية التي مصدرها الاستيراد طبعاً، أما فيما يتعلق بالمصانع التي توقفت عن العمل فمعظمها في مدينتي حمص وحلب وقد توقفت بطبيعة الحال جراء فقدان الأمن والأمان، فالطريق غالباً مسدودة والمواصلات صعبة وصعبة جداً، وهذا هو سبب النقص الحاصل في بعض الدواء، أما فيما يتعلق بالأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة من أمراض القلب والسكري وضغط الدم فما زالت متوفرة ولكن للأسف بدأت بعض الصيدليات برفع سعرها وخلق سوق سوداء للدواء في بعض الأحيان».

وتقول الصيدلانية وداو: «هناك نقص بشكل عام في الأدوية وانقطاع لعدد لا بأس به من الأصناف الدوائية الموجودة سابقاً ولعل أبرز الأسباب في ذلك هو العقوبات الجائرة المفروضة من الغرب وحظر استيراد المواد الأولية وارتفاع أسعارها، وهذا ما أدى إلى انقطاعها، خصوصاً شراب الأطفال، أما بالنسبة إلى أدوية السرطان فهي صعبة التأمين، ولاسيما أن أغلبها يتم استيراده وفيما يتعلق بالأدوية الوطنية قد نجد في تأمينها بعض الضغوطات، لكنها غالباً موجودة وأسعارها مازالت تخضع لتسعيرة وزارة الصحة».

كلمة أخيرة

إن قضية الدواء من أهم القضايا التي يعاني منها المواطن السوري اليوم، وتأمين الدواء والعلاج واجب أساسي من واجبات الدولة وحق للمواطن المريض لا تجوز الاسهانة به، وعلى الدولة الإسراع في تأدية واجباتها تجاه مواطنيها المرضى، قبل أن تزداد أعبأؤهم ويفتك بهم المرض مرتين؛ مرة حين نقص الدواء وأخرى حين نقص الرعاية الاجتماعية!.

■ ■

الكهرباء.. والحلول الأمنية

◀ تحسين الجهجاه

أن تعاقب مدينة بأكملها من خلال قطع التيار الكهربائي وبالتالي قطع المياه هو أمر لا ريب مثير للدهشة والاستغراب في زمن لم يعد أحد يستغرب فيه شيئاً، وخاصةً توسع نفوذ الفساد بالعرض والطول، وتحديدأ حين تجري الاتصالات مع وزارة الكهرباء وترسل الفاكسات لهذه الوزارة حول ذات الموضوع ولا يصدر عنها أي رد، بل على العكس يدعي معاون وزير الكهرباء عدم معرفته بالوضع الكهربائي لمدينة البوكمال..

هذه أمور لا تدعو للدهشة أو الاستغراب بل تؤكد أن بعض القائمين على مصالح المواطنين لا يهتمهم سوى الكرسي الذي يجلسون عليه، فأية معاونة يقدمها معاون وزير الكهرباء الذي لا يعلم بما حل بمدينة تعداد سكانها مع ريفها أكثر من ثلثي المليون نسمة؟

لا أحد يعلم بمجريات الأمور في البوكمال، لا الوزير ولا معاونوه أو المدراء العامون، وقد فشلت «قاسيون» بالاتصال بمدير نقل الطاقة بالوزارة لعدم وجوده بالمكتب لساعات طويلة، فإذا كان الأمر عقوبة أمنية كما سمعنا فعلى من يتبع هذه الأساليب ويطالب الناس بالعودة إلى مدتهم ومنازلهم، عليه أن يوفر لهم أبسط الأمور وأهمها مثل الماء والكهرباء، أما من لا يؤمن بالحل السياسي السلمي ويراهن على الحل الأمني والعسكري وحيد الجانب خوفاً على مصالحه الضيقة، فنقول له إن الحل الأمني والعسكري لا يمكن أن يكون هو الحل الوحيد، وإذا كان هؤلاء مصرين على ذلك فأين هم من المسلحين؟ ولماذا تقصف منازل وأحياء لا يوجد بها مسلح واحد؟ لماذا تركتم المسلحين منذ البداية يصولون هنا وهناك أمام مراكز؟ أم أن في الأمر «إن؟ لتأتوا في النهاية وتعاقبوا مدناً كاملة؟ من أوجد المسلحين ومن سمح بدخول السلاح والمال والعتاد بهذا الحجم والكّم؟ أليست قوى الفساد هي المسؤولة عن ذلك؟ ألم يحن الوقت لمحاسبتها؟

نحن في «قاسيون» نطالب بالكف عن هذه الممارسات وتأمين الأوضاع المناسبة والخدمات من ماء وكهرباء وغيرها حتى يعود أبناء المدينة وكل المهجرين إلى بيوتهم وحياتهم الطبيعية.

■ ■



من يضبط التزام الجمعيات السكنية بالقوانين؟

ما ترتّبه تلك البلديات رغم عدم تخصصهم في هذا المجال وعلى هذا الأساسي تم اعتماد مبلغ قدره ٢١٦٢/ ل س قيمة سعر المتر الواحد علماً أنه قبل ستة أشهر تم تخصيص قطعة أرض لإحدى الجمعيات التعاونية السكنية بمدينة الحسكة بسعر ٤٠٠/ ل س مما يثير التساؤل حول هذه الفروقات ولاسيما في هذه الظروف العصيبة التي نمر بها إضافة أن هذه الأسعار لا تتسجم مع متطلبات المرحلة. نلتمس من سيادتكم الإيعاز لمن يلزم بتحديد الأسعار أسوة بباقي مناطق المحافظة ولإنصاف كل ذي حق .

إن الشكوى الحالية الموضوعة برسم الوزير لا تمثل كل مشكلات الجمعيات التي يعرفها المواطنون السوريون على اختلاف انتماءاتهم الوظيفية والطبقية، ولكنها إحدى تجليات ظاهرة الفساد التي تتخر أعمدة السكن في كل أنحاء البلاد، والنظر في هذه المشكلة لن يكفي لتجنيب المواطنين معاناتهم الطويلة والمستمرة مع الجمعيات، ولكن فليكن أول الغيث قطرة!.

■ ■



حسبما تتطلبه كرامة الشيوعي

■ ■

أعداد المتشردين في ازدياد مستمر!

أهالي القابون يهجّرون للمرة الثالثة.. ومناطق أخرى إلى الإزالة



◀ ماهر فرج

كانت «قاسيون» قد تطرقت في أعداد سابقة لموضوع المهجرين من مناطقهم في المدن والقرى السورية ولا تزال على عهدها في طرح مشكلاتهم والحديث عن المعاناة التي يعيشونها نتيجة التشرد وخسارة المسكن الذي دمرته أعمال العنف والعنف المضاد والحلول الأمنية المبالغ بها والمتبعة منذ شهور حتي الآن، هذا العنف الذي تتزايد حدته وقسوته يوما بعد يوم، بتنوع الأسلحة المستخدمة فيه، والتي أتت على منازل عشرات الآلاف من السوريين، ما أجبرهم في معظم المحافظات السورية على إخلاء بيوتهم والمدن والقرى، والنزوح عنها، ليجربوا أقسى أنواع التهجير والتشرد، خصوصا أولئك الذين لم يجدوا من يؤويهم، ولم يجدوا أمامهم سوى الحقائق العامة والشوارع ليسكنوها، في ظل غياب، أو بأحسن الأحوال شح المساعدات التي إن وجدت فهي «لا تسمن ولا تغني من جوع» ولئي تقيهم برد ومطر فصل الشتاء، الذي بات على الأبواب.

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

إلا أن التهجير وهدم البيوت لم يعد يقتصر على الأسباب الأمنية، ونتيجة القصف بل على ما يبدو باتت سياسة تتبعها الجهات المختصة في المناطق المحسوبة على الحراك الشعبي السلمي المطالب بحقوقه المشروعة، تحت ستار «هدم العشوائيات» وبحجة أن هذه المناطق منذرة منذ مدة طويلة بالإخلاء، وحان أوان تنفيذ الهدم.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه فيما لو أخذنا هذه الأوامر بحسن نية، هل الوقت مناسب لإصدار أوامر بإخلاء وتنفيذ أوامر الهدم في مناطق العشوائيات في دمشق وريفها، خصوصا في هذه الفترة التي يعاني فيها مئات الآلاف من السوريين من التهجير والتشريد على أعتاب فصل الشتاء؟ علماً أن مناطق العشوائيات في مدينة دمشق وريفها، كانت الملاذ الوحيد لمئات الآلاف من المدنيين الذين هجروا من المحافظات السورية الأخرى، وقصدوا دمشق وبعض ريفها بسبب الهدوء النسبي فيها عن غيرها من المحافظات.

القابون.. تهجير للمرة الثالثة

● التهجير الأول: تكاد منطقة القابون تكون من أكثر المناطق السورية التي عانى أهلها من التهجير والتشريد قبل الأزمة ومنذ بدايتها لعدة أسباب، كان أولها عند ما استلم أهل القابون أوامر بإخلاء منازلهم منذ عدة أعوام بحجة المصلحة العامة، عند ما بدأت الحكومة بتنفيذ مشروع عقدة الطرق عند «بانوراما حرسا»، هذا المشروع الذي أقيم على أنقاض مئات المنازل في المنطقة حينها، فعدد كبير من أهاليها قد هدمت منازلهم وصودرت أراضيهم بحجة المنفعة العامة دون تعويض، رغم أن عدد من الأهالي كانوا يملكون أوراقاً رسمية، علماً أن معظمهم من ذوي الدخل المحدود كمعظم سكان العشوائيات.

● التهجير الثاني: ومع بداية الأزمة التي تشهدها سورية، وبعد ما رافقتها من تطورات، إلى أن وصلت إلى حد استخدام الأسلحة الثقيلة، استلم أهالي القابون أوامر بإخلاء منازلهم بحجة ملاحقة المسلحين. ليتم تهجير أعداد أخرى من عائلات هذه المنطقة للمرة الثانية من منازلها نهائياً خصوصا بعد أن دمر العنف المزدوج والثقيل، عدداً كبيراً من منازلهم فيها، لتجد مئات العائلات في هذه المنطقة أنفسها دون مأوى، وبعد عودة الهدوء إلى هذه المنطقة، طمعا بعد أن سويت معظم البيوت بالأرض خصوصا تلك الملاصقة لـ «كراجات البولمان»، تم التلميح من

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

للبیوت الخاویة من أهلها .

● **برزة البلد** : يقول أهالي منطقة برزة البلد إن الدولة باشرت بهدم المنازل والمحال في هذه المنطقة، والتي كانت من أوائل المناطق التي شاركت في الحراك شعبي منذ بدايته، يعتبر الأهالي أن أوامر الإزالة جاءت كنوع من العقاب لا أكثر، وتساءلوا ماذا لم تصدر أوامر لهدم مناطق عشوائية كثيرة أخرى؟ سؤال يجول في ذهن أهالي معظم المناطق العشوائية التي باشرت الجهات الرسمية فيها بأعمال الهدم والإزالة مؤخراً .

فأهالي منطقة برزة البلد، كان لهم تجربة سابقة مع مصادرة أراضيهم دون تعويض منذ أكثر من أربعين عاماً تقريباً، تلك الأراضي الواقعة جنوب برزة البلد والمعروفة حالياً بمساكن برزة، ليفقد أهالي هذه المنطقة،بأعمال الهدم التي تتم حالياً فيها،

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

أسئلة مشروعة

أمام هذا الواقع يصبح من المشروع طرح عدد كبير من الأسئلة، يمكن اختصارها ب: هل إصدار أوامر إزالة المناطق العشوائية في هذا الوقت أمر صائب؟ ولماذا بدأت هذه الأوامر تصدر بهذا الوقت بالذات في المناطق العشوائية المحسوبة على الحراك الشعبي المطالب بحقوقه المشروعة، والتي اعترفت الدولة بمشروعيتها، بينما هناك مناطق عشوائية كثيرة لم يصدر بحقها حتى الآن أوامر بالإزالة؟ والسؤال الأهم؛ هل لحيثان التجارة في سورية أو للشركات الدولية، يد بإصدار مثل هذه القرارات الخاطئة في هذا الوقت بالذات؟. وهل الوقت مناسب لزيادة أعداد المهجرين والمشردين، في وقت باتت فيه أعداد كبيرة من المدنيين في سورية، يعانون من التشريد والتهجير جراء العنف والعنف المضاد والحلول الأمنية التي تتبعها الدولة؟.

فيمجرد البدء بأعمال هدم هذه المناطق العشوائية بتنا نلاحظ أعداداً كبيرة من المهجرين ويسكنون في الحدائق العامة، بعد أن هجروا للمرة الثانية من المناطق التي لجؤوا إليها هرباً من أعمال العنف والعنف المضاد الدائر في مناطقهم، فهذه الأوامر ساهمت في تشريد أعداد إضافية من المدنيين كان بالإمكان تفادي تشريدهم، فيما لو تم إيقاف أو تأخير إصدار أوامر إزالة العشوائيات والتي قد تساهم في تخفيف مشاكل من أعداد المهجرين والمشردين في«الحدائق العامة وعلى أرصفة الطرقات» نتيجة مساهمة هذه المناطق العشوائية باحتضان المهجرين، أليس من المفترض أن تقوم الدولة بمحاولة تأمين مساكن ولو مؤقتة، لمن دمرت منازلهم نتيجة العنف المزدوج الثقيل، بدل محاولة زيادة أعداد المهجرين، بإصدار مثل هذه الأوامر التي ستساهم في زيادة الهوة بين المواطن والدولة، وتأجيج النفوس، مما سيساهم في ازدياد حدة وتيرة الأزمة، خصوصاً أن أهالي هذه المناطق يعتبرون صدور هذه القرارات بهذا الوقت بالذات كنوع من العقاب؟؟.

هذه الأسئلة يرسم كل من بيده الأمر ..

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

شؤون محلية

من الذاكرة



بريناسي...براغو!

◀ محمد علي طه

تبقى ذكريات الخدمة العسكرية تنبض في الذاكرة، ولا يزيدُها مر الأعوام إلا ألقا وحيوية، وفي استعدادتها يستعيد الإنسان زخم شبابه فتسري في عروقه التي جففها كر السنوات واستهلاكها للجسد ولعل عبارة «للعمر حقه» قد اخترعت لتخفيف وقع هذه الحقيقة .

وفي الخدمة العسكرية يلتقي الشاب مع أعداد كبيرة من الشباب من كل أرجاء الوطن، من مختلف البيئات والمشارب والاتجاهات وتنشأ بين الجميع ـ وإن على درجات متفاوتة ـ علاقات تتكون منها قواسم مشتركة تتجسد في السلوك العام والنظرة الواسعة للحياة. وهذا يهيئ ويؤدي لصنع أجيال تتخطى عتبات البيئات المتباعدة والمنعزلة، وتشهدُها للانتماء الوطني الذي يشمل المواطنين عموماً .

وخلال الخدمة العسكرية، كما في باقي مجالات الحياة الاجتماعية يحدث الكثير من الأحداث المتشابهة وحتى «المعروفة» إلا أن بعض الأحداث يتسم بفرادة خاصة به، وهذا ما سحدثكم عنه اليوم، وأبتدئ بالدورة التخصصية الأولى التي التحقت بها في سلاح المدرعات عام ١٩٥٧ في معسكرات القابون القريبة من مدينة دمشق، وكانت الدورة منطلقاً عملياً لتكون جنوداً حقيقيين في صفوف جيشنا السوري الباسل درع الوطن وسيابه الأمين، وكم أعتر بآن ترتيبي في النجاح كان الثاني على الدورة.

ومن أجمل ذكريات تلك الفترة ذكرى مشروع الاغارة الليلية على موقع للدبابات، والذي نفذ باتقان رائع دون أي حادث يذكر، وهذا نادر في مثل هذه العمليات الليلية الخطرة ..

وحينها أذكر أنني رأيت أول ضابط سوفيتي مع مجموعة من ضباطنا في ساحة المعسكر وكان شعره طويلاً وهذا ما كان موضع استغرابنا وقد زال الاستغراب عندما علمنا أن الضابط كان من أوائل الضباط الذين سيطروا على برلين وقد أصيب بجرح كبير في مؤخرة رأسه ولذلك فإن يغطي مكان الجرح بشعره الطويل.

وبعد انتهاء الدورة جرى فرزنا إلى قطعات سلاح المدرعات المنتشرة في كثير من المحافظات السورية، وكان فرزي مع بعض زملائي إلى اللواء السبعين المتمركز في قطنا والمناطق المجاورة لها .. وفي التكنة التي التحقنا بها دار للسينما وقد حضرنا فيها فيلم الأم لمكسيم غوركي، وعلى منصتها: شاركت بتقديم مسرحية تمجد الثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي، وتمثلت دور أحد الثوار الذين يتعرضون للقتل رمياً بالرصاص، وقد سقطت فعلاً على حافة المنصة ومنها إلى أرض الصالة، وكان المشهد واقعياً وكأنه حقيقية تامة ..

وفي ذلك المعسكر تلقينا أخبار ثورة ١٤ تموز في العراق الشقيق فانطلقت مواكبنا في أنحاء المعسكرات نحو مركز القيادة ونحن نردد الهتافات والأهازيج ابتهاجاً بهذا النصر العظيم وأصوات طلقات الرصاص تدوي في كل مكان .. وكأننا في معركة شديدة ..

وفي لوائنا المدرع شكلت مجموعة منتقاة من أفراد عدة كتائب، وجرى إعدادها وتدريبها لأكثر من شهر ثم وضعت تحت قيادة مجموعة من الضباط السوفيت لتدريبها على العقيدة الشرقية الجديدة التي حلت محل العقيدة الغربية المتبعة منذ الاحتلال الفرنسي والتي استمرت بعد الاستقلال. ومن أجمل وأروع الأحداث أيامها، تنفيذنا لعملية هجوم على ثلاث مراحل وعلى مسافة عدة كيلومترات .. وكان الضباط السوريون يتابعون الهجوم من على التلال المحيطة، وبعد إنجاز المشروع بنجاح كبير .. أعطيت لنا استراحة كافية، وقد بلغ بنا الإجهاد والإرهاق حده.. «فارتيمنا» على الأرض وبعد حوالي نصف ساعة اقترب منا أحد الضباط السوفيت فنهضنا ووقفنا أمامه باستعداد واحترام، فقد كانت التعليمات في هذا المجال صارمة بأن نظهر دائماً بالمظهر العسكري اللائق تجاه الضباط المدربين .. وقد بادرنّا الضابط بقوله «بريناسي .. براغو» فلم نفهم معنى هذا القول وأخذنا ننظر في وجوه بعضنا البعض محاولين معرفة معنى قوله .. وقد خطر لي أن الضابط يعبر عن استحسانه لأدائنا الجيد وجهدنا الكبير .. فأخذت أحاول استحضار بعض الكلمات (عربي.. انكليزي) لأقول له:

«لسه ما شفت شي.. وفي التدريبات القادمة ستري الأفضل والأحسن» وقد ساعدني بعض الزملاء في توضيح ذلك إلا أن الضابط عاود ما قاله سابقاً «بريناسي .. براغو» التي حسنها «برافو» وسرعان ما حضر الضابط السوري المرافق للمدرب وسألنا عما نقول، فأوضحنا له ما فهمناه من استحسان لأدائنا وقول المدرب «برافو» وحين حدث الضابط المدرب التفت إلينا متفعلاً وقال إن المدرب يطلب منكم أن تحملوا الهياكل الخشبية التي وضعت كأهداف خلال المشروع إلى سيارات براغا التي ستحضر لنقلها. فأصابنا الوجوم والحيرة والإرباك لكن الضابط المدرب بدد ذلك حين اقترب منا أكثر وريت على أكتافنا وهو يقول ضاحكاً: برافو .. برافو ..

أطفال من المهجرين في مدينة حلب، سوريا

مجلس الشعب في جلسته الأولى من الدورة العادية الثانية..

ماهر حجار: كيف يمكن كسر الحلقة المفرغة؟

عقد مجلس الشعب دورته العادية الثانية بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٢. وقد خصص جلسته الأولى لمناقشة جدول أعماله الذي تضمن مناقشة عمل الحكومة في الفترة المنصرمة ومناقشة اقتراح مكتب المجلس بإحداث لجنة في مجلس الشعب تسمى «لجنة المصالحة الوطنية».

وكان الرفيق **ماهر حجار** أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو المجلس قد ألقى كلمة باسم كتلة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير في اليوم الثالث من الجلسة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٤ قال فيها:

«السيد رئيس مجلس الشعب الموقر

السادة الأعضاء

رغم أهمية ما احتواه البيان الذي تقدم به رئيس الحكومة أول أمس من بعض النقاط الهامة، إلا أنني لا أجد مفرأ من توصيف ما تقدم به من أن الحكومة ما زالت تدور في الحلقة المفرغة. فقد تخلل حديثه كله الثائية التالية: (هم يقومون بالتخريب ونحن نقوم بالإصلاح ثم يخربون ثم نصلح.... وهكذا إلى ما شاء الله).

السيد الرئيس

أليست هذه حلقة مفرغة؟؟ ألا يدعونا ذلك إلى سؤال الحكومة كيف يمكننا كسر هذه الحلقة المفرغة والخروج منها؟ ألا يعني ذلك أن المطلوب هو الخروج الآمن من الأزمة التي تعصف بوطننا؟؟ وبالتالي فإن عمل جميع الوزارات يجب أن يصب الماء في طاحونة هذا الخروج؟؟

هذا ما لم نجده في حديث رئيس الحكومة. ولا ينتقص كلامنا من جهود رئيس الحكومة وبعض الوزراء الحثيثة في معالجة القضايا اليومية الماثلة أمامهم.

بالأمس تقدم وزراء الزراعة والنفط والكهرباء بكلام ما .. لا أعرف ماذا أسميه؟؟ يمكن بالإنصاف الشديد تسميته محاولة لفتح شهية الحديث. وسأتوقف كنموذج عند حديث وزير الزراعة.

طلاب معهد فلسطين بين الفساد والليبرالية

◀ آlan كرد

بدأت مشكلة طلاب معهد فلسطين التقني والفني/المدينة التعليمية لأبناء شهداء فلسطين في عдра بعد صدور نتائج امتحانات الفصل التكميلي لهذا العام وأثناء مقابلتنا مع طلاب من المعهد تحدثوا بالتفصيل عما حدث.

محاسب.. أم وال عثمانى؟

يشكو الكثير من طلاب المعهد من أسلوب تعامل الإداريين اللاحضارية مع الطلاب، وخاصة محاسب المعهد المدعو(خ.ع) بحجة أنه يملك الصلاحيات لغرض رقابة إجبارية على الطلاب، علماً أن هذا الموضوع هو من اختصاص شؤون الطلبة. ويسأل الطلاب هل هذا الموظف محاسب أم وال عثمانى على الطلاب؟ كما أن الهيئة الطلابية المنتخبة لا تمارس دورها بحجة الأوضاع الراهنة في البلاد .

اعتصاماتوعريضة

برزت مشاكل أخرى في المعهد أولها قضية الرسوم التعليمية السنوية والتي تبلغ حوالي ٨٠ ألف ليرة سورية، حيث اعتصم الطلاب من أجل عدة مطالب أولها تغيير مكان المعهد كونه يقع في منطقة توتر أمني، كما طالبوا بدفع الرسوم السنوية على دفعات بسبب الأوضاع المعيشية السيئة، وثالثاً عدم التعامل مع الطلاب بأساليب غير حضارية مثل التمييز بين الطلاب.

وبعد اعتصامين وعريضة موقعة من الطلاب، وفي أول رد مسؤولي واتحاد الطلبة الفلسطينيين على مطالب الطلاب المحقة، هددوهم ب«الأجهزة» إذا لم يكفوا عن مطالبهم، كما بادرت إدارة المعهد إلى معاقبة الطلاب بأسلوب جديد وهو منع الطلاب الذين لم يدفعوا الرسوم من الدوام في المعهد في السنة الدراسة الجديدة (ما بتدفع...ما بتطلع)!

فيسبوكيات

واحتجاجاً على هذا الظلم الواقع على كاهل الطلاب أطلق مجموعة منهم صفحات وكرويات على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك منها صفحة تسمى «معهد فلسطين بلا إدارة»، بعد أن ذهبت جهودهم ومطالباتهم المستمرة أدرج الرياح وبعد إتباعهم كل الأساليب المتاحة من اعتصام وتوقيع عريضة وتشكيل وفود، فتوجهوا إلى صفحات العالم الافتراضي للتعبير عن هواجسهم اليومية ومعاناتهم الدراسية.

إبداء كل الوسائل لتهب الطلاب

منذ العام الدراسي ٢٠١١ -٢٠١٢ أصدرت إدارة المعهد قراراً تعسفياً يقضي بفرض غرامة مالية قدرها ٥٠ ل.س على كل طالب يتغيب عن حضور محاضرة واحدة وذلك بحجة أن باصات نقل الطلاب تعود فارغة إلى دمشق علماً إن الإدارة تخبر كل طالب مستجد إن تكاليف نقل الطلاب مؤمنة على المعهد وتفاجأ الكثير من الطلاب نهاية العام الدراسي إذا بوجود غرامات مفروضة بحقهم على الشكل التعسفي وغيرها الكثير من القرارات والتحاييل على الطلاب.

ضد الفساد والليبرالية

عندما وقفت صحيفة «قاسيون» ضد الفساد والليبرالية واعتبرتھا ثنائية أضرت بالشعب والوطن أذن من طين وأخرى من عجین، كانت في استقبال صوت قاسيون الجري، ورغم ذلك بقيت الصحيفة على عهدھا في كشف مواقع الفساد في البلاد والوقوف في وجه الليبرالية الجديدة التي جلبتها لنا الخطة الخمسية العاشرة وممثلو الدردرية في البلاد وأثبتت الحياة بعد انفجار الأزمة في سورية أن اجتثاث مواقع الفساد والتراجع عن الإجراءات الليبرالية وحدها كفيلة بإنقاذ البلاد من الفرق. إن المطالب المحقة لطلاب معهد فلسطين وأسلوب تعامل الإدارة معها هو مجرد غيض من فيض مما يحدث في مؤسساتنا التعليمية تحت وطأة الفساد والليبرالية إن مصلحة الأغلبية الساحقة من السوريين تتعارض اليوم أكثر مما مضى مع منظومة الفساد والليبرالية لذلك فإن مطالب طلاب الوطن برسم من بقي نظيفاً في جهاز الدولة.
■ ■



ملخص حديثه:
الوضع صعب ... لدينا مشاكل ... ليس لدينا خطة أو رؤية ... نعتمد في خططنا الزراعية للموسم القادم على الأمطار ... والله يعين....
إن هذا الكلام فيه من الفقر والبؤس ما ليس بعده فقر وبؤس.مع احترامنا لشخصه الكريم.

لم يتقدم لنا بخطة أو برؤية شاملة متكاملة تترجم ما نص عليه الدستور في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشرة التي تنص «تهدف السياسة الاقتصادية للدولة إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة والمستدامة» لكي يقوم المجلس بمناقشتها وتدقيقها وتطويرها ومن ثم مراقبة تنفيذها .
ومن الواضح أن كلام وزير الزراعة لم يكن في سياق هدف السياسة الاقتصادية للدولة كما نص عليه الدستور.

السيد رئيس المجلس الموقر

إننا في كتلة الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير نتملس في أدائكم رغبة حقيقية وسعياً دائماً لتطوير وتنقيع عمل مجلس الشعب، ونعلن تأييدنا ومؤازرتنا لما تقومون به من خطوات إصلاحية هامة في عمل المجلس وفي تفعيل دور المؤسسة التشريعية.

برسم وزارة الصحة..

ماذا عن مديرية حمص وعن مئات آلاف المواطنين؟!



◀ المهندس ابراهيم الأحمد

كبيرة هي معاناة السكان في مدينة حمص وريفها، وعلى الأخص ما يتعلق بواقع الخدمات الصحية وذلك كنتيجة مباشرة للوضع الأمني الذي عاشته هذه المدينة وما نجم عنه من خروج المشفى الوطني بحمص من الخدمة، والتي كان يوفرها في جميع المجالات لسكان المدينة وريفها.

إن عدم وجود مشا في عامة في العديد من أحياء حمص ومناطقها وريفها جعل من تقديم الخدمات الصحية الضرورية أمراً بالغ الصعوبة، وبالطبع فإن الأحوال المادية لغالبية الناس لا تسمح لهم بعبادة المشافي الخاصة لارتفاع التكلفة، وهذا يحتم على الجهات المسؤولة في الدولة، وخصوصاً في وزارة الصحة، اتخاذ ما يلزم من إجراءات سريعة لمعالجة هذه الحالة وتحويل بعض المراكز الصحية لمشاف تقدم الخدمات الضرورية للمواطنين، خصوصاً وأن أكثر من (٦٠٠) الف مواطن (في قرى: زبدل، فيروزة، عشيرة، النازحين، العباسية، الارمن، الزهراء، جب الجندلي، المهاجرين، باب تدمر، الريف الشرقي للمحافظة) لا يتوفر لهم مشفى عام لتقديم أية خدمة صحية، ونتيجة لمطالبات المواطنين في هذه المناطق فقد وجه محافظ حمص وبناء على كتاب صادر عن مكتب الأمن القومي برقم: ٩٠٣٢/٧/١ ف/ف/ تاريخ ٢١٤/٢١/٢٠١٢، وجه كتاباً إلى مديرية صحة حمص برقم(٨٠٨ /ج/١٠٥ /) تاريخ ١٢/٢٦/٢٠١٢ يطلب فيه إعداد دراسة وتأمين الموافقات اللازمة من الوزارات المعنية لتحويل مركز العيادات الشاملة(مركز الباسل) في الزهراء إلى نواة مشفى عام تقام بها العمليات الجراحية اللازمة.
الغريب هنا حقاً والذي يجعلنا نضع ألف إشارة استفهام حول رد مديرية صحة حمص على الطلب المشار إليه والوارد من محافظ حمص، حيث مديرية الصحة احتاجت إلى قرابة الثلاثة أشهر لمجرد الرد على كتاب المحافظ ولبيتها لم ترد، ربما كان ذلك أفضل.

تضمن رد مديرية صحة حمص بكتابها رقم(٥٨٢٦/ط) تاريخ ٩٤/١٢/٢٠١٢ إن دراسة تحويل المبنى الحالي إلى مشفى إسعاء في يضم غرفتي عمليات وملحقاتها وغرفتي عناية مشددة وقسم إسعاف سريع واشعة ومخابر وصيدلية وغرف مرضى تضم عشرين سريراً، إن هذا سوف يلغي العيادات الشاملة القائمة في المكان المشار إليه أعلاه لعدم قدرة استيعاب المكان لمشفى إسعاء في وعيادات شاملة!!.

من الواضح تماماً أن مديرية صحة حمص لا تفكر بالمطلق بمعالجة الواقع الصحي لسكان المناطق المذكورة، والذين يشكلون أكثر من (٦٠٠) ألف مواطن وبحجة عدم استيعاب المكان والخوف على مستقبل العيادات الشاملة.

لكن هذا الأمر لا يعدو كونه طريقاً للتهرب من تنفيذ هذا المشروع، حيث أن العيادات الشاملة والمستوصفات متوفرة في كافة المناطق والأحياء وأن هذه الذريعة يقصد منها ألا يرى مشروع هذا المشفى النور على أرض الواقع.

شؤون محلية

ذلك عندما يحضر للمناقشة أمام مجلسنا الموقر. ولكني أقول إن الأزمة التي تعصف ببلدنا تتطلب منا الترفع عن صغائر الحساسيات الحزبية الضيقة بما فيه خير البلاد والعباد . ولا أضيف في هذه النقطة أكثر من قول المقنع الكندي:

وان الذي يبني وبين بني أبي

وبين بني عمي لمختلف جدا

فإن أكلوا لحمي وفرت لحومهم

وان هدموا مجدي بنيت لهم مجدا

ولا أحمل الحقد القديم عليهم

وليس رئيس القوم من يحمل الحقدا

وشكراً »

وكان من اللافت أثناء مناقشة إحداث«لجنة المصالحة الوطنية» أن اعترضت العضو سوسن وهبة على إحداث هذه اللجنة لعدم الحاجة إليها بسبب وجود وزارة للمصالحة الوطنية!!.

أما العضو عمار بكداش فقد خصص مداخلته كلها للرد على الرفيق ماهر حجار ولل هجوم على النائب الاقتصادي وتصريحه حول أن الاقتصاد السوري سيصاب بسكتة قلبية إذا لم تقم الحكومة بإجراءات استثنائية. رافضاً فكرة المصالحة الوطنية معتبراً أنه لا خلاف بين السوريين لكي نقوم بالمصالحة الوطنية بينهم وأن كل ما يجري ما هو إلا مؤامرة، وأن فكرة المصالحة الوطنية تنتمي إلى ما قبل الرأسمالية، وأن المصالحة الوطنية يمكن أن تتم فقط عندما يتم تلبية مصالح جماهير العمال والفلاحين وأن المشكلة بالأساس ليست أبعد من ذلك.

ورد في نهاية مداخلته المطولة على أبيات الشعر التي ذكرها الرفيق حجار بذكر بيت شعر لجبرير:

زعم الفرزدق أن سيقتل مريبعا

أبشر بطول سلامة يا مربع

وقد استغرب بعض الأعضاء هذا الرد الطريف الذي لا يتناسب مع الفكرة التي يرد عليها ، معللين استشهاده بهذا البيت بأنه ربما لا يحفظ غيره.

■ **مراسل قاسيون في مجلس الشعب**

نقاط الخلل تنتج الفساد وتعيق إزالته

منذ حوالي ١٥ عاماً توقفت أول الشركات الهندسية وهي شركة الأخشاب والمحركات في اللاذقية، واليوم توقفت بردي التي كانت منتجاتها في كل بيوت السوريين، والتي تضم حوالي ٤٧٠ عاملاً، بين هذا وذاك مرفطاع الصناعات الهندسية بتغيرات كبيرة اتجاهاها العام كان التهاوي المتتالي لمؤسسات ومعامل جهاز الدولة والقطاع العام، مقابل زيادة كبيرة في نصيب القطاع الخاص، الذي استطاع أن يحقق إنتاجية وقيماً مضافة أعلى بكثير من مؤسسات القطاع العام، التي سحبت خيراتها لأسباب بنيوية عديدة. لدينا ولدى المختصين والنقابات والمهتمين نقاط وتصورات متعددة عنها، نجل بعضها هنا، هذه العملية هي مجرد بداية لمسألة عالية الأهمية هي ضرورة فهم مواطن الخلل المفتعلة والموضوعية، التي تحولت إلى أليات تنتج الفساد والنهب موضوعياً، في هذا القطاع الهام، والتي تسحب على القطاع العام الصناعي كافة..

نقاط أساسية:

● ضعف الإنفاق الاستثماري في قطاع الصناعة وتراجعها، يقابله استمرار السحب من هذه الشركات عن طريق الاهتلاكات، مقابل استمرار خطوط الإنتاج القديمة، وضعف التجديد .

● مركزية تعيق التأمين السريع لمستلزمات الإنتاج، وتقلل من مرونة إنطلاق العملية الإنتاجية وإدارتها الذاتية من قبل المعامل، وبالمقابل هذه المركزية التي تدخل في تفاصيل الإنفاق، تمتع عن التدخل في تفاصيل التوزيع، وتغض النظر عن تجاوزات للقوانين الأساسية في العقود العامة، التي تلزم الجهات العامة باستيراد مستلزماتها من الجهات العامة، وينجم عن هذا عقود ومناقصات وازدهار لشركات القطاع الخاص العاملة في المجال نفسه، كونها تدفع عمولة.

● الإقراض من الجهات العامة هو طريقة الإنفاق على هذه المؤسسات، بلا تقييم دقيق، أو مطالبة بأجل زمنية للتسديد، وهو ما أدى إلى تراكم القروض على الجهات العامة، وعدم تسديد الأقساط، أي المال العام يقرض بلا تدقيق اقتصادي أو رقابة أو متابعة، ليتم لاحقاً إعلان الديون، وحجز الأموال، وتحميل الشركات والعمال لنتائج سياسات الإدارات اللامسؤولة، التي تبقى خارج المسألة.

● الهيكل الإداري المتوسع والضخم، ووجود العديد من الحلقات الوسيطة بين المعامل وبين وزارة الصناعة، هذه الحلقات الوسيطة مسؤولة عن التخطيط والتوزيع ومتابعة التنفيذ، إلا أن عملها يبقى خارج التقييم، بينما اتساعها وطفيليتها في بعض الأحيان من المفترض أن يكون على طاولة البحث..

قد لا تامل هذه النقاط كل مواطن الخلل إلا أنها تشير إلى أوضاعها، وهي تكفي لإنتاج الخسائر المتتالية والحلقة المفرغة من عدم الجدوى الاقتصادية التي تصل إلى حد تلغي فيه الجدوى الاجتماعية لهذا القطاع، ولذلك فإن فساد الإدارات نتيجة طبيعية في قطاع مهمل ولا ينال من الاهتمام إلا بعض الشعارات والإعاقات، وقليل من المسؤولية في الرقابة، والمخصصات، وهو ما يجعل هذه الإدارات مفصلة على مقاس الرقابة ومرتبطة جميعاً بعملية سحب مخصصاته وتحويلها موارد للناهبين.

■ ■

وتركت منذ ذلك المطحنة مع المطاحن الأخرى دون عمل تشجيعاً للشركات والفساد وليس تشجيعاً للاستثمار.

تكاليف تجهيز المطاحن الأربع وهي مطاحن دير حافر وتلكخ وسنجار والباب أربع مليارات ل س ويعني هذا أن ما يدفع للقطاع الخاص خلال أربع سنوات يجهز المطاحن ولم يتخذ هذا القرار رحمة بالقطاع الخاص، علماً أن اصحاب المطاحن الخاصة لو اتخذ القرار لاستطاعوا إنتاج مواد أخرى في مطاحنهم ولا خوف عليهم من التوقف.

قبل عامين وفي سياق الليبرالية طرحت المطاحن الأربع على الاستثمار بإعلان عالمي وقد تقدمت شركة «الابالا التركية» بعرض قيمته /٥٣/ مليون يورو ورفض العرض ولم يتخذ قرار.

عروض جديدة

الآن كما يقول مدير عام المطاحن لصحيفة محلية إن استكمال المنافسات الخاصة بتزويد أربع مطاحن بالتجهيزات والآلات اللازمة من قبل الجانب الروسي ستتم خلال هذا الأسبوع موضحاً أن التأخير بالتنفيذ يعود لعدم تأمين الاعتماد المادي اللازم ولكن مؤخراً حصلنا من الجهات المعنية على تأكيدات بتوفيرها بعد الانتهاء من المباحثات مع الجانب الروسي وذكر بأن تكلفة المشروع تصل إلى ٥٨ مليون يورو وطاقة كل مطحنة تصل إلى ٦٠٠ طن يومياً.

أجل اليوم البت في المطاحن الأربع بعد تعثر المفاوضات مع الجانب الروسي.

إلى البداية

نعود هنا إلى البداية وإلى نقطة الصفر« التأخير يعود لعدم تأمين الاعتماد المالي اللازم» وهذه هي الحجة خلال السنوات الماضية.

لا توجد اعتمادات مالية لتأمين الأمن الغذائي هكذا توجد اعتمادات مالية لتأمين الدردي وتحت هذا الشعار توقفت عشرات الشركات في القطاع العام عن الانتاج.

والوقائع تقول:

إن الاعتمادات موجودة لو أن إرادة البناء والإصلاح كانت موجودة ولو توقف نهب المال العام لأصبح فائضاً في الاعتمادات ولكن...

■ ■

الصناعة والليبرالية وقائع وأرقام



من الأقماح في مطاحن القطاع الخاص وبشكل عام تدفع الحكومة ٨٤٥ ل س للطن الواحد في الخاص أي ما يعادل مليار ل س سنوياً وهذا المبلغ يكفي لتجهيز المطاحن.

شركات وفساد

قبل ١٥ عاماً زرت إدلب بمهمة صحفية واصطحبني رئيس نقابة الغذائية آنذاك إلى مطحنة سنجار والتي كانت مرتعاً للقطط والكلاب ومكباً للنفايات وقال بعد بناء هذه المطحنة والتي كلفت ٥٠٠ مليون ل س اشترط مسؤول كبير بأن لا تجهز بالآليات لأنه يريد إقامة مطحنة في المنطقة نفسها وتمت الاستجابة لهذا المسؤول تشجيعاً للاستثمارات في القطاع الخاص هذا قبل اقتصاد السوق والانفتاح والليبرالية.

العام	١٩٩٠-١٩٩٥	١٩٩٥ - ٢٠٠٠	٢٠٠٠ - ٢٠٠٥
نمو قطاع الصناعة	١١,٥ ٪	٦,١ ٪	٠,٢ ٪

بعد أن كان الميزان التجاري لقطاع الصناعة رابحاً وبلغ أعلى قيمة له عام ٢٠٠٢؛ ٤٨ مليار ليرة سورية، انتقل القطاع إلى الخسارة في ميزانه التجاري بحيث بلغ ١٧٤ مليار ليرة عام ٢٠٠٥.

السوريون ينتظرون قراراً حكومياً يعاقب فيه المتهربون ضريبياً بالحبس وبالغرامة الرادعة

◀ **حسان منجه**

لن نقف في صف الرافضين لسعي الدولة تأمين مواردها المستحقة من المتهربين على اختلافهم، وهذا ما تفعله كل الحكومات دون استثناء، إلا أن العدالة في تحصيل الموارد المستحقة لتمويل الخزينة العامة يجب أن تبقى الموجه الأساس لتلك السياسة الاقتصادية، وهذا المعيار كان ولا يزال آخر الاهتمامات والإمكانات الحكومية، مما جعل من الشريحة الأضعف الأكثر تمويلاً للخزينة العامة ليس الآن فقط بل خلال السنوات الطويلة السابقة..

«نقطة في بحر» التهرب الضريبي

من رحم هذا المنطق، أتى القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠١٢، والذي ينص على المعاقبة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة قدرها ١٥ بالمئة من قيمة الطاقة الكهربائية المستجرة بشكل غير مشروع وبما لا يقل عن ٥٠٠٠ ليرة سورية، ونص المرسوم على أنه تضاعف العقوبة في حال التكرار على كل من أقدم على استجرار الطاقة الكهربائية بصورة غير مشروعة أو ساهم بذلك... فهذا الاستجرار غير المشروع يعبر عنه بالفاقد التجاري الذي تجاوزت نسبته ١٠ بالمئة، وتقدر تكلفته بالحد الأعلى بنحو ٥ مليار كيلو واط ساعي، وذلك انطلاقاً من متوسط ما يدفعه السوريون لقاء كل كيلو واط ساعي في «فواتير الكهرباء»

«على هامش تثبيت الأسعار»

ينظر السوريون بعين المتربق إلى إجراء حكومي قادر على انتشالهم من العجز أمام الارتفاع اليومي للأسعار، ليستذكر البعض سنوات التسعير الإداري والرقابة التموينية، متسائلين عن إمكانية وجود خطة حكومية تلوح في الأفق لإعادة تسعير المواد الأساسية المحررة والمستثناة من نسب الأرباح، والتي لا ترتبط بالأدوات التي تمتلكها الدولة فقط، حيث إن هناك أكثر من ٣ آلاف سلعة في الأسواق يصعب تسعيرها بالمجمل، وإذا تم ذلك، فهل ستلتزم الفضاليات الاقتصادية بها؟ فالعبرة بالنتائج بطبيعة الحال.. هناك من يرى في تثبيت أسعار بعض السلع الأساسية (٥٠ سلعة) خياراً أكثر واقعية من التسعير الإداري، لأن لا إمكانية لخلق البيئة التي تسمح بإعادة التسعير الإداري بشكله المعهود، وهذا لا يرتبط بوجود الرغبة من عدمها فقط، بل بالإمكانية أيضاً، والتي تقف عائقاً في وجه هكذا مشروع، وهذا ليس ادعاءً من باب تبرير التقاعس، وإنما هو تنفيذ لهواجس أخطاء متوقعة قد تفرغ القرار من مضمونه إذا ما جرى اعتمادها كآلية لضبط الأسواق، فخارطة السلع باتت أكثر تعقيداً، وعددها الكبير سيحل عائقاً في وجه تطبيقها، وهذه المخاوف المشروعة، سترفع من أسهم سياسة السعي لتثبيت أسعار عدد من السلع الأساسية بالتدرج كخيار أكثر واقعية في ظل الواقع الراهن الذي فقدت فيه الدولة كل أدواتها القادرة على ضبط الأسواق والتحكم بها..

دفاعاً عن الجيش الوطني



◀ أسامة دليقان

لطالما كانت مؤسسة الجيش السوري تاريخياً مؤسسة وطنية جامعة، وحلقة هامة في الحفاظ على الوحدة الوطنية لسورية ككيان سياسي جغرافي متماسك. والدفاع الحقيقي عن الجيش السوري الوطني، إنما هو دفاع عنه ضد استنزافه وتوريطه كأداة في الصراعات الداخلية التي تجري لحسابات ضيقة بين المتشددين من أطراف الأزمة. وهذا لا يعني بأية حال تحييد الجيش بالمعنى السلبي، بل توجيه قوته المادية والمعنوية في الاتجاه الصحيح الذي لا بد أن يكون متناسباً مع وظيفته كجيش الوطن المدافع عن جميع أبنائه.

صون الجيش دفاعً عن الشعب

يكون الدفاع عن الجيش دفاعاً عن الشعب، لأنه يعني توجيه عمليات الجيش ضد أي اعتداء خارجي على البلاد، وخصوصيته في ظرف الأزمة تعني تأمين أكبر قدر من الاستقرار الأمني المناسب لحل الأزمة والخروج الآمن منها، عبر ضرب المسلحين الأجانب والمرتبطين بالخارج المنفذين عملياً لأجندته التقسيمية والتفتيتية ضمن المجتمع السوري عبر إثارة النزاعات الفئوية والطائفية وتسعيها لمستوى العنف الدموي المسلح، وذلك بشكل متلازم مع ضمان حقوق المواطنين في التعبير عن الرأي بكل الأشكال المشروعة، وحمايتهم من تعسف أجهزة قوى الفساد.

هذا ما يجدر به أن يكون الجانب الأمني من الحل السياسي الشامل، خلافاً لما تروج له بعض أوساط النظام حول «الحسم العسكري» و«الحل الأمني»، لأنّ المضامين العملية لهذه العناوين كانت في غاية الخطورة وأثبتت فشلاً ذريعاً، وتعقيداً متصاعداً للأزمة بدل حلها، إذ أثبتت التجربة حتى قبل الأزمة أنّ هنالك ميلاً موضوعياً لدى القوى الأخرى – غير الجيش السوري – التي تحمل السلاح داخلياً سواء ضمن أجهزة الدولة، أو في المجتمع، لأن يتم استخدامها وتوظيف سلاحها بسهولة من أجل فرض جبروت قوى الفساد داخل الدولة وخارجها، بدلاً من فرض هيبة الدولة وسيادة القانون، وهذا ما يتجسد عملياً بما بات يعرف بالميليشيات المسلحة، المتشابهة فيما بينها من ناحية تسببها في تعقيد الأزمة ورفع منسوب العنف، والمختلفة شكلياً بالجهات التابعة لها من قوى التشدد في النظام أو المعارضة.

ونظراً للفضوى في استخدام السلاح وما يتسبب به من خسائر وإزهاق لأرواح السوريين، لا بدّ من التأكيد على ضرورة حصرية حمل السلاح بيد مؤسسة الجيش الوطني السوري فقط، مع استقلالية قراراته عن أية تشوينشات أو معلومات مضللة يمكن أن تؤثر سلباً على وظيفته، ولاسيما بعد الفضائح المجلجة والخروقات المشينة التي كشفت الأزمة عن حجمها الهائل ضمن بعض الأجهزة الامنية، والتي لطالما حذر منها كثير من الوطنيين الشرفاء منذ زمن بعيد، ليس بناءً على ظواهر ملموسة مباشرة فحسب، بل وكذلك بسبب

قولوا الحقيقة.. فالسوريون هم من يدفع الثمن

◀ ديماء النجار

لم تستطع المعركة الإعلامية الهزلية التي خاضها وزير الإعلام العراقي محمد سعيد الصحف أن تمنع «العلاج» الأمريكيان من غزو العراق وتفتيته، فالمعركة الإعلامية عامل مساعد وهام، لكن من المستحيل أن تكون عاملاً حاسماً في صراع ما، والعدو يعرف ذلك جيداً، ويسهر لذلك أن تعطى «الحرب الإعلامية» وزناً زائداً.

ولئن كان الظرف الدولي قد وضع النظام السوري في موقع الداعم لمحور المقاومة بحكم التاريخ والجغرافيا، فإن التحالفات وحدها لا تصنع موقفاً مقاوماً ومتجذراً في المقاومة، ولا الخطابات قادرة على ذلك بطبيعة الحال..

لا يزال الفاسدون في النظام يتعاملون مع الأزمة التي تمر بها البلاد كأنهم في سوق البورصة، فيرى بعض أركان النظام أنه من غير المعقول أن يعترفوا للناس بالوضع المتردي الذي وصلت إليه البلاد في أمور يلمسونها كل يوم في حياتهم اليومية كالالاقتصاد مثلاً، متذرعين بالخوف من أن يؤثر ذلك على قيمة الليرة السورية! وكان آخرها الهجوم الشررس الذي شنوه على النائب الاقتصادي لأنه تحدث صراحة عن النتائج التي أوصلتنا إليها سياسات الحل الأمني البحت الأحادية غير المترافقة مع حل سياسي شامل، وما يزالون يرددون أن «سورية بخير» وهم قد أعبوها أشد التعب.

إن من الضروري لإنقاذ سورية أن يعرف الناس الأمور على حالها وكما هي بالضبط، لأن التجربة أثبتت أنه لا يمكن إثممان نظام على هذه الدرجة من الفساد على مستقبل

توقّع وجودها موضوعياً بسبب انتشار وتفاقم الفساد داخل أجهزة الدولة عموماً، ونتائجه الاقتصادية– الاجتماعية الكارثية على مرّ العقود الماضية دون أية خطوات جدية لمكافحته.

أساليب تشويه سمعة الجيش

نرى اليوم كيف تتسبب قوى الفساد الداخلي والخارجي عبر عملائها ضمن تلك الأجهزة بمزيد من سفك الدم السوري وتدمير البنية التحتية، عبر تضليلهم للجيش، لتوريطه بأخطاء فادحة، ترفع التكلفة البشرية والمادية عليه وعلى الشعب معاً، وتتيح لهم استثمار تلك الأخطاء إعلامياً عبر تشويه سمعة الجيش. ولا بدّ في هذا السياق للانتباه إلى أنّ أساليب تشويه سمعة الجيش السوري الوطني عبر توريطه في الصراع بين ميليشيات الفساد المتكالية على السلطة والثروة، لا تقتصر في شقها الإعلامي على ما تبثّه وسائل إعلام خارجية، بل يبدو أنّ تلك القوى الفاسدة نفسها التي تورط الجيش ميدانياً، تقوم كذلك عبر فرعها الداخلي (الفساد داخل جهاز الدولة)، بالخلط المتعمّد والمقصود بين عمليات الجيش من جهة، وعمليات ميليشياتها المسلحة من جهة أخرى، على مبدأ تلطيّ الأسود خلف الأبيض، والقدر خلف النظيف، وبات جزء لا يستهان به من خطاب الإعلام الرسمي، وشبه الرسمي، رهينة لهذا النوع من الخروقات الإعلامية.

المؤسف أنّ بعض الإعلاميين، رغم وطنيتهم وحسن نواياهم، لا ينتبهون دائماً إلى هذا الأسلوب، فعلى سبيل المثال لم ينتبهوا إلى تلك الرسالة الرمزية السيئة التي ظهرت على شاشات الفضائيات السورية الرسمية، في السادس من

◀ **محمد الذياب**

شكل وصول الرئيس الفنزويلي هوغو تشافيز إلى سدة الرئاسة عام ١٩٩٨ بداية لتقدم قوى اليسار في أمريكا اللاتينية التي عانت من الهيمنة الأمريكية طوال عقود، ووجه هذا الانتصار صفة جديدة لقوى الثورة المضادة في أمريكا اللاتينية، قوى الديكتاتوريات العسكرية الليبرالية الموالية للغرب، وجاء امتدادا لثورة كوبا التي تنتمي إلى الموجة الثورية السالفة، موجة أربعينيات وخمسينيات القرن الماضي، ثورة كاسترو الذي لم يستطع وفقاً للظروف الموضوعية في بلده وموازين القوى الدولية في القرن العشرين أن يشكل أكثر من نموذج معنوي وروحي لثوري أمريكا اللاتينية، في حين ظلت هذه القارة على مدى عقود تفتقر إلى النموذج السياسي والاقتصادي– الاجتماعي العملي القادر على تمثيل مصلحة شعوب القارة اللاتينية، والتعبير عن المجاهة الشعبية للمشاريع الإمبريالية في القارة والعالم. هذا النموذج المطلوب عمل عليه قادة اليسار المتجذّر تاريخياً في القارة، وكان نموذج كاسترو المنهوي هو منصة الانطلاق المعاصر الذي بدأ مع تشافيز وشمل معظم دول أمريكا اللاتينية، وشكلت فنزويلا النموذج العملي المطلوب..

لم يتجاوز عمر فنزويلا ذات اشتراكية القرن الواحد والعشرين والمناهضة للإمبريالية الأمريكية ١٤ عاماً، في حين أن بلداً مثل سورية الذي يمتلك خصائص استراتيجيّة هامة أمضى قرناً بأكمله في مناهضة السياسات الاستعمارية ولم يتثبت فيها أي نظام غير وطني، وعلى الرغم من ذلك سار كل من البلدين في طريقين أوصل كل منهما إلى نتيجتين متناقضتين، علماً

تشرين الأول الأسبوع الماضي، بمناسبة ذكرى الحرب، إذ تم تمرير شريطين أسفل الشاشة، أعلاهما يستعيد الأبناء المشرّفة للانتصارات التي أحرزها جيشنا في تلك الأيام ضدّ العدو الصهيوني، وبالمقابل يظهر الشريط السفلي أنباء عن اشتباكات وعمليات جيشنا حالياً في ظلّ الأزمة الراهنة. بين الشريطين الزمنيين الذين تمّ جمعها في مكان واحد يبقى الجيش السوري هو نفسه، ذلك الجيش الوطني الأبي، لكنّ المفارقة هي أنّه في حرب تشرين كان جيشنا يستنزف العدو الصهيوني ويلحق به الضربات الموجعة، أما في الأزمة الحالية فالجيش يتمّ استنزافه بتوريطه في معارك داخلية لأزمة حلّها الجذري والوحيد حلّ سياسي شامل بالدرجة الأولى. أفلا يبعث تصوير استنزاف الجيش والشعب علي أنّه «انتصار حاسم» عبر هذه الرسالة الإعلامية، على الشكّ بنوايا وغايات من يبنّيها عن سبق الإصرار والترصدّ؟!

القضية الوطنية والمعارضة المسلحة

بالمقابل يتعزى كذب ونفاق تلك الجهات من المعارضة المسلحة والسياسيين المؤيدين لها، أو الصامتين إزاءها، فيما يتعلق بالمسألة الوطنية، وقضية الصراع مع العدو الصهيوني، وذلك من خلال تنفيذهم على الأرض لعمليات لا تستهدف الكادر البشري والعلمي فقط ضمن مؤسسة الجيش الوطني، بل وكذلك العتاد والأسلحة الحربية، الأمر الذي يوصلنا بمجرد محاكمة عقلية بسيطة إلى مفارقة ساخرة من هذا السلوك، إذ كيف يستقيم ويستوي أن يدعي أولئك حرصهم على سورية وشعبها وأمان البلاد، وفي الوقت نفسه يقومون باستهداف وتخريب ركن أساسي من أركان الدفاع ضد أعداء هذا الشعب التاريخيين وعلى رأسهم الكيان الصهيوني

والولايات المتحدة الأمريكية؟ لا يمكن تفسير ذلك بأنه غباء طبعاً، بل هو عمالة وخيانة للوطن والشعب السوري، لأننا حتى لو افترضنا وفق سيناريو ما بأنهم على خلاف مع قيادة الجيش السوري، فما هو مبرر استهداف المؤسسة بحدّ ذاتها، والتي هي قبل كلّ شيء ومنذ فترة الاستقلال الوطني لسورية، مؤسسة من الشعب وللشعب، وليست ملكاً لأي نظام سياسي، مهما حاولت الأنظمة ادّعاء ذلك، بل أنّ الحكومات والأنظمة كانت تتغير، تأتي وتزول، وتبقى مؤسسة الجيش السوري محتفظةً بدورها وعقيدتها الوطنية الراسخة منذ ميسلون مروراً بتشرين ودعم المقاومة وحركات التحرر الوطني في فلسطين، ولبنان، والعراق.

إنّ الجيش السوري كمؤسسة يتمتع بخصوصية لا تملكها أية مؤسسة أخرى في الدولة، خصوصية تجعلنا نفهم لماذا هذا الهجوم الشرس عليه وبأشكال متعددة من كلّ حذب وصوب، وهي أنه جامع في تركيبته وبنيته البشرية لجميع أبناء الشعب السوري دون تفریق – هل من داع للتذكير بأن معظم الشبّان السوريين يؤدون الخدمة الإلزاميّة في هذه المؤسسة ويشكلون الكادر البشري الأكبر والأهم فيها. ومن جهة أخرى فإنّ سلاح الجيش البري والبحري والجوي يعتبر ثروة وطنية، حصل عليها الشعب السوري بعمله وعرق جبينه، ودافع عنها بدمه، ومن يدمرها مدعيّاً «حماية الشعب» إنما يسفك جهد الشعب ودمه مرات إضافية، ولا نتيجة لذلك سوى تجريد الشعب السوري من أحد أهم أسلحته، وتحقيق الأمانى الإمبريالية والصهيونية وأموثلتهم التي لسان حالها اليوم أنّ «السوري الأعزل هو الأفضل»، وأنّ «السوري الطيب هو السوري الميت»!

■ ■

لماذا لا نستفيد من تجارب المنتصرين؟؟

وهزيمة مرشحهم في هذه المعركة الانتخابية.. أما في سورية فسارت الأمور بشكل معاكس، حيث شكّل تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية بداية التراجع في الدور السوري الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه، والحديث هنا قبل انفجار الأزمة، فقد زادت معدل البطالة إلى أن طالت ربع القوى العاملة في سورية، وزاد الفقر من ٢٠% قبل الخطة الخمسية العاشرة حتى ٤٤% بعدها، وتراجعت الدولة نتيجة لذلك عن دورها في التعليم والصحة والخدمات.. الخ، الأمر الذي جهر الأرضية لانفجار الأزمة بالشكل الذي نشهده حالياً القائم على استخدام المهمشين وقوداً للنزاع المسلح، إضافة إلى تراجع الحريات السياسية وفقدان الثقة بقدرة جهاز الدولة على اجتراح الحلول، كل هذه الأشياء جرت في وقت أزمة الرأسمالية الاقتصادية، أي في الوقت الذي بدأت جميع الدول تعيد النظر بعملية الانفتاح الاقتصادي وأضراره، الأمر الذي يدلل على العمر الحقيقي للاختراق في الدولة السورية.. في الوقت الذي تحتل فيه فنزويلا وشعبها بالانتصار ليس على اليمين فحسب بل على نظام دولي معاد لهم ومنحاز ضدهم، تتزايد في سورية أعمال العنف ومستويات التدخل الدولي في أزمته التي تتعمق ليس بنتيجة الأخطاء الحالية فقط، بل كنتيجة لتوجه كامل استمرّ عقداً من الزمن، ولا تزال نتائجه تزيد من آلام البلاد وجراحها..

إن طريق الخروج من الأزمة السورية هو عكس طريق الدخول إليها، ولن تنتهي الأزمة السورية بشكل تام إلا عبر إزالة آثار النموذج السابق، وبناء نموذج جديد يسترشد بهدى من سبقونا في احراز الانتصار..

■ ■

اللاجئون السوريون في الخارج.. معاناة مضاعفة..

◀ عماد بيضون

لطالما كانت سورية مساحة أمان لشعوب المنطقة التي عانت ما عانته من الاحتلالات والحروب والنزاعات الأهلية والإقليمية والدولية التي لم تنفك تعصف بمنطقتنا كمنطقة مصالح كبرى. اليوم تنقلب الآية ويصبح السوريون هم اللاجئين في البلدان المجاورة ضمن مستوى توتر عال تعيشه المنطقة، إذ إن صمام الأمان السوري نفسه قد تفجر، لذا فإن هذا الملف، ملف اللاجئين، يشكل ورقة للصراع بين أطراف الأزمة السورية في الداخل والخارج..

يتواجد اللاجئون السوريون الذين يتأرجح عددهم بحسب الظروف الأمنية حول ٣٥٠ ألف لاجئ في ست دول أساسية هي: تركيا ولبنان والعراق ومصر وليبيا والأردن، إضافة الى نازحي الداخل الذين تشكل أعدادهم أضعاف أعداد نازحي الخارج، يتشاركون تقريرا الأزمة نفسها من حيث الفقر، وسوء المعاملة، وغياب مساعدات الحكومة السورية لهم، وكانت قد دعت الأمم المتحدة في بيان لها الأطراف الدولية لتقديم دعم لها يقدر بـ ٢٩٥ مليون دولار بهدف إغاثة اللاجئين السوريين.

تركيا: يتواجد اللاجئون الذي يقدر عددهم بحوالي ١٠٠ ألف لاجئ في مخيمات:

أورفة – كلاس – يرداغي – الإصلاحية، ويسكن اللاجئون خيماً قماشية أقامتها الحكومة التركية منذ مطلع ربيع عام ٢٠١١، حيث تستثمر تركيا قضية اللاجئين سياسياً، فهم بالنسبة لها مجرد واجهة لتغطية دورها العسكري عبر



المسلحين الذين يحصلون على دعم منقطع النظير، فيما يقبع اللاجئون الحقيقيون في إهمال الحكومة التركية التي قمعت مرات عديدة احتجاجات شهدتها المخيمات بسبب سوء المعاملة، حتى أن أحد اللاجئين يصف الحياة في المخيمات التركية لإحدى القنوات الإعلامية بشكل مؤسف بأنها «عيشة كلاب..» ويضيف: «شو جبرك على المر..»

الأردن: يقدر عدد اللاجئين بـ ١٨٠ ألف يسكنون مخيم الزعتري إضافة إلى مساكن مستأجرة أو يقطنون لدى أقاربهم، مخيم الزعتري من أسوأ مخيمات اللجوء حيث يفقد أقل مقومات الحياة وأيضاً قمعت الحكومة الأردنية

عدة احتجاجات مطالبة بتحسين وضع المخيم . لبنان: فيها أكثر من ٨٥٠٠٠ ألف لاجئ وهم على الأغلب يقطنون لدى أقاربهم في لبنان حيث تتولى بعض «الجمعيات الخيرية» تقديم المعونات التي تتبعث منها رائحة المال الطائفي في غياب شبه تام لمساعدات الحكومة منذ ثلاثة أشهر بحسب مصادر إعلامية..

بينما في مصر تعتمد الحكومة المصرية، بحسب جريدة الأهرام، إلى طرد السوريين بحجة عدم استكمال الأوراق أو بحجة انتهاء فترة الإقامة..

العراق: لم يسمح سوى للمتزوجين الدخول إلى أراضيه..

في تحولات جهاز الدولة



قوى تحالف الفساد التي أصبحت ضاغطةً بوضوح تقرض ما تمليه عليها مصالحها من قوانين وتشريعات—كان قانون الاستثمار رقم ١٠ عام ١٩٩٠ نموذجاً لأولى الاختراقات الواضحة نحو شرعنة اللبرالية ومدى سطوة قوى المال في القرار السياسي وجهاز الدولة—، حتى جاءت اللحظة الحاسمة لتثمين كل ذلك العمل بظهور حكومة عطري – دردري سيئة الذكر في محاولة لارتداء شرعية مسيطرة تشرعن بشكل حاسم توجهات الفساد الكبير داخل جهاز الدولة وتخلق كل الأدوات الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية لتبرير ذلك أمام الشعب.

الفساد- الطبقة و تهديد الطريق إلى الفاشية:

انطلقت الحركة الاحتجاجية في ٢٠١١/٣/١٥ – قد نتفق أو نختلف حول هذا التاريخ بالتحديد – في ظل ظروف دولية وإقليمية ومحلية حساسة ومفصلية. دولياً: تصعيد أمريكي في السنوات الماضية تجسد بشكل رئيسي في زيادة الدعم للكيان الصهيوني، وتوسع الانتشار العسكري حتى قزوين، وتوسع ارتباط بشكل عضوي بأزمة للراسمالية مستعصية تنتهج افتعال النعرات والحروب كحلول لها– يؤيد ذلك كمية السلاح الضخمة الموجودة في المنطقة حيث يقدر حجم الدين العسكري في المنطقة بـ ١٢ تريليون دولار بين ١٩٩١ و ٢٠١٠–، إقليمياً: عودة الجماهير إلى الشوارع محركة ثورة وطنية ديمقراطية شملت مناطق واسعة وهي في اتساع مستمر، محلياً: سبع سنوات عجاف مرّت على السوريين على أثر سياسات الليبرالية الاقتصادية، سياسات تخبرنا معرفتنا النظرية بالتجارب التاريخية لدول أخرى، و خبرتنا الملموسة كسوريين

تدوير وتبييض لرموز فساد كبيرة، مما يؤدي بالتالي إلى إمساك الفساد – الطبقة الدولة من حنجرتها مرة أخرى وباسم «الثورة المضادة» هذه المرة وعلى دماء السوريين.

برسم الحركة الشعبية والقوى الحية:

في خضم الصراع على إخماد الحراك، من أطراف مختلفة باتت معروفة، تتحمل الحركة الشعبية والقوى التنظيمية والحية في المجتمع مهمة ومسؤولية تاريخيتين لا تقعان في إطار المستحيل، فالشعوب لا تضع نصب عينها مهمات لا تستطيع تحقيقها، خاصة مع انتقشاع الضباب الإعلامي الجالب معه شعارات كادت تقصم ظهر الحركة الشعبية، فضمن الطرف السوري جرى الحديث عن القنوات المغلقة بين الدولة والمجتمع، قنوات يتأخر فتحها من الأعلى بمعية البيروقراطية الفاسدة المشكلة لما يشبه نظام سدانة عليها، يدخل هنا دور المبادرة الشعبية الخلاقة في فتحها – تلك القنوات المسدودة – لتعشيق جهاز الدولة وإحداث عملية تمايز نوعية، بحيث يتم مستقبلاً تلافي الاعتلالات الوظيفية، فكما أن من مهام الدولة الأساسية حماية الوطن من الخطر، كذلك الأمر من بالنسبة للحركة الشعبية فإن من بين مهامها الأساسية حماية دولتها، بمساعدتها وبالرقابة عليها وتوجيهها في الطريق إلى استعادتها لتكون دولة لكل أبناء الشعب.

في إطار تركيز فاسدي النظام على الشعار الوطني شكلاً لا مضموناً عبر قول كلام حق يراد به باطل، و التركيز الانتهازي لفاسدي المعارضة على الشق الديمقراطي شكلاً لا مضموناً أيضاً عبر قول كلام حق يراد به باطل، كلا الطرفين تواطأ على الإهمال الكلي للاقتصادي– الاجتماعي الذي هو بمثابة ورقة عبّاد الشمس التي تكشف زيف وانتهازية مقولات وشعارات الفاسدين أينما وجدوا، هنا تحديداً تتوضح مهمة الحركة الشعبية في إعطاء المهام الثلاث، الوطنية والاقتصادية –الاجتماعية والديمقراطية، مضمونها و شكلها الثوري و الجذري عبر تلازم عضوي لتلك المهام.

الحركة الشعبية المنطلقة، تتعلم وتخطئ وتقف مؤقتاً لتتقدم مجدداً، كل أعدائها حاولوا ويحاولون ضربها بغية إيصالتها إلى مرحلة يقول لسان حالها فيها: يا ليتني مت قبل كل هذا وكنت نسياً منسياً..

لذا يكون القول برسم الحراك الشعبي: سر في طريقك و دع النواحين والمتأمرين والمذعورين والمتذبذبين يقولون ما يشاؤون، فهذا هو وقت فلك ووقت انتصارك..

الصناعة السورية في الأزمة إلى أين ..

الصناعات الهندسية من ١٢ شركة عامة إلى أربع شركات

رئيس نقابة الصناعات المعدنية أيهم جرادة يؤكد أن النقابات تسعى مع بعض الجهات الحكومية إلى الإبقاء على شركة بردى، هذه الشركة التي قدمت الكثير، حيث يرى أنه لا بد من إبقاء نواتها الأساسية عاملة لتعيد إحياء الشركة في ظروف وواقع اقتصادي أفضل، كما تم اقتراح ضم الشركة بعد تخليصها من أعباء اقتصادية، إلى شركة الكابلات في دمشق المشتقة من بردى سابقاً والتي تعتبر من أنجح شركات الهندسية اليوم، إلا أن الاقتراح لم يلق الصدى المطلوب..

حازم الصالح رئيس لجنة صناعة مواد البناء في غرفة صناعة حلب؛ منطقة الشيخ نجار مركز الاقتصاد في حلب الذي تم إهماله بالكامل من قبل الحكومة وعدم الاستجابة لمطالب حمايتها، حيث وقعت المعامل والمنشآت تحت سيطرة السلاح، وبقيت حوالي ١٠٪ من المعامل فقط مستمرة في العمل، بينما تعرضت معامل أخرى للحرق».

.. مشكلة أخرى تطرح هي العمالة الفائضة، حيث تبدو العمالة هي الفائض الوحيد في هذه المؤسسات والمعامل مقابل نقص السيولة، وضعف الإنتاج، وتراجع النوعية، وقلة التطوير في خطوط الإنتاج والآلات حتى انعدامه، لكن مقابل هذه العمالة الفائضة في بعض المعامل، تعاني معامل وشركات أخرى من نقص كبير في الخبرات الفنية، وهو الذي يدفع النقابات إلى التمسك بنواة أساسية من الفنيين في شركة بردى على سبيل المثال والدعوة لضمها إلى الكابلات التي على الرغم من كونها أنجح شركات الهندسية إلى أنها تعاني من نقص في العمال.. تعددت هذه المشاكل التي تعتبر مشتركة بين مؤسسات ومعامل الإنتاج التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، والتي يمكن أن تجعل العامل الإداري أقل حسماً، أي ناتج عن بنية كاملة، فبطل المركزية التي تعيق مرونة عمل الشركات من حيث تأمين مستلزماتها وربطها بعدد كبير من الجهات الإدارية والإشرافية، تخفي هذه المركزية عن عملية المراقبة والتقييم العامة لمشاكل القطاع الموضوعية وهذه التجاوزات التي يتبناها غض النظر العام عن إدارات تجعل المخالفات القانونية مشرعة ومتاحة بالنسبة إليها، وتجعل الهدر والنهب قانوناً في هذه المعامل والمؤسسات.

■ ■

الصناعة السورية واقتصادها يتراجعان عشرات السنين .. والخسائر في نمو

فشركة الكابلات موادها مستوردة في معظمها، كما توجد صعوبات في الطرقات ووصول المادة إلى وجهتها، حيث لم نعد قادرين على توزيع المنتجات في كل المحافظات رغم وجود صالات عرض متفرقة».

ثلاثة مشاريع مؤجلة

وعن أثر الأوضاع الأمنية على سير المشاريع، قال فلوح إن «بعض المشاريع كان من المتوقع أن تقلع أو تستلمها المؤسسة في وقت سابق، لكن الظروف الحالية حالت دون ذلك، فقد سافر الخبراء الهنود الذين كانوا يعملون على مشروع تأهيل واستبدال معمل صهر الخردة في معمل حديد حماة، بعد أن وصلوا لمراحل دقيقة جداً، علماً أن كلفة المشروع ٣٤ مليون ليرة سورية، ٢٥ مليون منها فرض من الحكومة الهندية، ويهدف إلى تطوير إنتاج المعمل من ٦٠ ألف طن إلى ٢٨٨ ألف طن سنوياً».

وتابع مدير عام المؤسسة إن «مشروعاً مع بيلاروسيا لإنتاج الشاحنات والباصات، تم تأجيله لبداية العام من قبلهم بسبب الظروف، رغم انتهاء مرحلة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، فيما تأخر إلى بداية العام القادم إقلاع مشروع إنتاج أجهزة تسخين المياه بالطاقة الشمسية (سانسير) نظراً لتأخر وصول خط الإنتاج».

تخفيض الاعتماد أكثر من النصف

وفيما يتعلق بتخفيض اعتماد المؤسسة، أوضح مديرها العام إنه «تم تخفيض الاعتماد بعد أن كان يضم خططاً لكل الشركات التابعة للمؤسسة، ثم حاولنا تخصيص اعتماد للأساسيات، وأجلنا ما يمكن تأجيله للعام القادم، حيث حاولنا دعم الشركات التي نريدها أن تستمر بالعمل وخصصنا لها اعتماداً، إضافة لتخصيص اعتماد لكل من كان استمرار عمله متوقفاً على ذلك، وكان التركيز على شركة الكابلات في دمشق وحلب والبطاريات، وتم تخفيض اعتماد بقية الشركات بالتناحر ومعهم».

ونوه فلوح إلى أن «الاعتماد كان يبلغ ٩٠٠ مليون ليرة خفضناه إلى ٤٥٥ مليون بداية، ثم إلى حدود ٤٠٠ مليون».

وتعتبر المؤسسة العامة للصناعات الهندسية إحدى المؤسسات الصناعية بسورية، وتهتم بشكل خاص بالصناعات الهندسية للقطر، أحدثت عام ١٩٧٥، ويتبع لها ١٢ شركة صناعية، متوزعة في ست محافظات.

وصدر عام ٢٠١١ مرسوم أحدثت بموجبه الشركة العامة لتصنيع وتوزيع الآليات الزراعية، التي أتبعت للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، إلا أن المرسوم تأجل ليتم المباشرة به بداية عام ٢٠١٣ .



على سبيل المثال يذكر النقابي أيهم جرادة قيام وزارة الاتصالات بتوقيع عقد لشراء الكابلات من معمل «غريواتي»، مما جعل شركة الكابلات العامة مع النقابات تدعو لفسخ العقد نظراً لمخالفته لهذا القانون، وقد تم الأمر، إلا أن الضغط هنا لتنفيذ القانون، يمتلك مقومات منها قدرة منتجات كابلات دمشق على المنافسة، أما في حالات أخرى فإن حجج الجهات العامة بارتفاع تكاليف منتجات القطاع العام، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها عمولات الجهات العامة عن طريق المناقصات، وغيرها من العوامل تجد طريقها لتغافل «المركزية» وأصحاب القرار عن تطبيق القانون، فشركة الإنشاءات التي تعتبر من بين الشركات الحدية في اعتبارات النقابة، والمتوقفة في اعتبارات المؤسسة العامة للصناعات الهندسية، هي من أكثر الشركات التي يرتبط عملها وسوقها الداخلية بمؤسسات القطاع العام، وتعتبر من أكثر الشركات تضرراً من عدم تنفيذ هذا القانون، وتعاني من منافسة المتعهدين الكبار أصحاب الحظ الأوفر في مناقصات الجهات العامة، كونهم أصحاب العمولات الأكبر، تطبيق هذا القانون يتيح تجاوز مشكلة أساسية هي المفارقة التي يعاني منها إنتاج بعض مؤسسات وشركات القطاع العام، الذي ينتج بأقل من النسب المخططة والمطلوبة، ولكنه بالمقابل يتراكم في مستودعات هذه الشركات، ويمنعها من تحقيق الإيراد اللازم لسد ديونها المتراكمة على مصارف الدولة.

وهو ما يوصلنا إلى المشكلة الأخرى التي تطرا نتيجة إقراض هذه المعامل والشركات من المصارف العامة لتأمين مستلزماتها، وعدم قدرتها في بعض الحالات على سداد الأقساط، أو تراخيها، مع العلم أن أقساط هذه القروض محسومة من العمال، وغير مدفوعة للمصرف، إلى أن وصلت بعض المصارف إلى حجز أموال هذه الشركات والمعامل والامتناع عن تزويدها بقروض إضافية مما شكل عاملاً إضافيا يعيق تأمين مستلزمات الإنتاج

وبالحديث يتضح أن مفاعلات حدث اليوم والأزمة الحالية أقل وطأة على واقع هذه الشركات، من أحداث الأمس المتتالية التي كانت تدمر هذه الشركات بسلسلة من المشاكل البنيوية المشتركة بين مؤسسات القطاع العام الإنتاجية تحديداً، والتي تبدأ بالعامل الذاتي أي طفيلية الجهاز الإداري المتسع وبقائه بعيداً عن أي محاسبة ومراقبة، لتنتحل لاحقاً الشركات والعاملون وأموال الدولة، نتائج التسهيلات وغض النظر، التي كانت تقدم لهذه الإدارات مقابل النذب من قبل الحكومات المتتالية بأن التسهيلات المقدمة «للقطاع العام ومؤسساته»، أصبحت فوق القدرة على التحمل...

الإدارات فاسدة أم الهيكل مفسد

تؤكد النقابات على الدور الأولي والمباشر للإدارات المتتالية الفاسدة لهذه الشركات الهامة، ولكن تشير بالوقت نفسه إلى عوامل موضوعية متعددة، أهمها القوانين التي تحاصر هذا القطاع بمركزية بيروقراطية، فالمستلزمات والمواد المستوردة تحتاج إلى اقتراح المعمل وترشيح المؤسسة، والمصرف المركزي وهيئة التخطيط واللجنة الاقتصادية، وكل هذه المراحل لصرف القطع المطلوب لعملية شراء خارجي لمصلحة معمل ما، مما يؤخر وصول المستلزمات، ويجعل بعض معامل الصناعات الهندسية على سبيل المثال تستورد موديلات تصبح قديمة خلال فترة التأخير.

نقطة أخرى تشير إليها النقابات أن الإدارات تقوم بمخالفة قوانين العقود بين شركات القطاع العام التي تنص بالزام الجهات العامة باستيراد مستلزماتها التي تنتج من قبل جهات القطاع العام من هذه الجهات حصراً، دون اللجوء إلى المناقصات أو الاستيراد من القطاع الخاص، أو من الخارج، نظراً لأن هذه العملية تؤمن الطلب الداخلي على منتجات القطاع العام، وهنا

◀ **عشتار محمود**

الواقع الاقتصادي اليوم يقول بأن الصناعات السورية تجد صعوبة في الاستثمار، وفي مقدمتها صناعات القطاع العام التي كانت تعاني ما تعاني قبل الأزمة الحالية، وقبل الصعوبات الأمنية المتعلقة بالطرق ومستوى المخاطر وتأمين المواد، والصعوبات السياسية المتعلقة بالعقوبات المفروضة على المصارف الرسمية وصعوبة تأمين المستلزمات المستوردة، ويضاف إليها الصعوبات الاقتصادية المتعلقة بانخفاض كبير في الطلب الداخلي، وماينتج عنه من صعوبات التوزيع..

الصناعات الهندسية التي تعتبر في مقدمة الصناعات السورية من حيث مستوى تطورها، والتي كانت يوماً عبارة عن ١٢ معملاً وشركة تابعة لجهاز الدولة، تقلصت اليوم ليعلن في الأزمة أن أربعاً من هذه الشركات فقط تعمل..

توجهنا إلى أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية لنطلع على رأي النقابات بواقع القطاع وشركاته، كانت ردة الفعل الأولى للنقابات على موضوع ملفنا ونقطة انطلاقه وهي إعلان توقف ثمانى شركات تابعة للصناعات الهندسية، استكثاراً ناعماً لسرعة التصريحات وحزمها ..

وقد اتضح لنا أن السرعة في إعلان وفاة العديد من شركات الصناعات الهندسية، ليست دقيقة أو موضوعية،، وقد تم هذا سابقاً في عام ٢٠٠٩ عندما أصدرت رئاسة مجلس الوزراء في حكومة العطري السابقة كتاباً لوزارة الصناعة بوقف العمل بـ ١٧ شركة من القطاع العام، سبع منها تتبع للمؤسسة العامة للصناعات الهندسية، وعرضها للاستثمار، بينما بقيت المؤسسة والنقابات تعتبرها شركات حدية ولم تلتزم بإيقافها ..

بردى نواة الشركة يجب أن تبقى

يرى أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية، أن قرار إيقاف شركة بردى ليس نهائياً حيث لم تنته بعد عملية الجرد الدقيقة والنهائية لوضع الشركة بعد تعرضها للاعتداء، والفرق كبير بين تعرض الخطوط الإنتاجية الرئيسية للتدمير وبين أعطال وأضرار ثانوية من الممكن للعمال إصلاحها ..

إلا أن شركة برادات بردى كانت تعتبر شركة حدية مع مجموعة من شركات الصناعة الهندسية التابعة للقطاع العام، وحدية أي بين الرباحة والخسارة، وإيقافها يتوقف على تطورها اللاحق.. وهذا ما قبل التدمير والاعتداء، ولكن الشركة التي كانت منتجاتها يوماً ما منتجات أساسية في منازل السوريين، تعاني الكثير من المشاكل، أهمها تكاليف منتجاتها العالية والصعوبات الكبيرة، أما النوعية التي كانت ميزتها الوحيدة بالمقارنة مع منافسيها في السوق، بدأت تتراجع منذ سنوات، إلا أنه على الرغم من ذلك، لديها الاسم والخبرات الفنية ولديها أهمية اقتصادية اجتماعية تجعل النقابات تؤكد أن إعلان توقف نهائي لهذه الشركة هو عمل خاطئ، لا بد من إبقاء نواتها الأساسية عاملة لتعيد إحياء الشركة في ظروف وواقع اقتصادي أفضل، كما اقترح النقابي أيهم جرادة أن تضم الشركة بعد تخليصها من أعباء اقتصادية، إلى شركة الكابلات في دمشق المشتقة من بردى سابقاً والتي تعتبر من أنجح شركات الهندسية اليوم.

◀ **أروى المصفي**

أغلقت مدينة «الشيخ نجار» إحدى أكبر المدن الصناعية بسورية أبوابها، بعد أن أهملت الحكومة مطالب الصناعيين بحماية المنشآت والمناطق الصناعية في محافظة حلب، ناصحة إياهم «بحماية أنفسهم» من الاعتداءات، ما أدى لإغلاق ٧٥٪ من المنشآت الصناعية في حلب حتى الشهر الثامن الماضي، وهجرة أو سفر العديد من الصناعيين خارج البلاد، بينما أعلنت الحكومة في شهر شباط الماضي أن خسائر وزارة الصناعة السورية وصلت إلى ١,٦ مليار ليرة.

الحكومة أهملت مركز الاقتصاد

ووصف الصناعي حازم الصالح منطقة الشيخ نجار بأنها «مركز الاقتصاد في حلب الذي تم إهماله بالكامل من الحكومة وعدم الاستجابة لمطالب حمايتها، حيث وقعت المعامل والمنشآت تحت سيطرة السلاح، وبقيت حوالي ١٠٪ من المعامل فقط مستمرة في العمل، بينما تعرضت معامل أخرى للحرق».

حازم الصالح رئيس لجنة صناعة مواد البناء في غرفة صناعة حلب، قال إن «خسائره تجاوزت الخمسين مليون ليرة سورية، وهناك خسائر سرقات، وخسائر تشغيل تقدر كل شهر بمليون ونصف مع عدم القدرة على منح الأجور للعمال، والحال مستمرة منذ ثلاثة أشهر».

الاقتصاد منهار لولا المساعدات

واعتبر الصالح أن «الاقتصاد والصناعة السورية تراجعت عشرات السنين إلى الوراء جراء الخسائر، كما أن المساعدات الخارجية هي التي أبقت الاقتصاد السوري بتماسكه حتى اللحظة»، منوهاً إلى أن «عدداً كبيراً من أصحاب رؤوس الأموال في حلب تركوا البلاد، بعضهم خوفاً على نفسه بعد تكرر حالات الخطف مقابل فدية، ثم القتل، وبعضهم خرج بنوع من الخيانة».

وتردد في الأونة الأخيرة أنباء عن هجرة استثمارات وأموال من سورية نظراً لتزايد أعمال العنف التي تعيشها البلاد، ما أكده رئيس اتحاد غرف صناعة حلب فارس الشهابي لوسائل إعلامية بأن «معظم صناعات النسيج التي غادرت سورية أصبحت في مصر وبدأت بالاستثمار واشترت أراضي وباشرت بإنشاء المعامل».

وطالب اتحاد غرف صناعة حلب مؤخراً المصرف المركزي أن يتم بيع العملة الصعبة للتجار والصناعيين عبر المصرف التجاري، بهدف تجاوز عقبات ناجمة عن سلوك

تركيا: النتائج الاقتصادية التدميرية للأزمة السورية والعقوبات على النظام الإيراني



◀ بقلم: فينيان كونيغهام.
ترجمة: هزار محمود.

تظهر البيانات الصادرة حديثاً أن نجم تركيا المتصاعد مؤخراً كقوة اقتصادية ناشئة قد بدأ فجأة بالأفول.

أظهرت المؤشرات الاقتصادية في الربع الثاني من العام الحالي أن أيام رخاء هذا البلد المترتب على نمو مطرد يزيد على ٨٪ خلال العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ قد انتهت .

يُبيننا لاتزال معدلات نمو هذا العام البالغة ٢,٩٪ تبدو متماشكة بمقارنة بمثلها الرائدة في كل من أوروبا وشمال أمريكا وعلى الرغم من ذلك فإن الهبوط الحاد الذي وصل نسبة ٥٠٪ عن المعدلات المرتفعة السابقة يشكل تهديدا جديا تواجهه تركيا ينذر بفترات اقتصادية عصيبة.

وبتحليل للأرقام الرئيسية الصادرة فإن هناك مؤشرات لأزمات أكثر خطورة بما يتعلق بمستقبل الاقتصاد التركي .

تشير الفاينشال تايمز هذا الأسبوع بأن الأنباء الاقتصادية للحكومة رجب طيب أردوغان قد تكون أكثر سوءاً، فقيماً عدا مأميخس التزايد الحالي في الصادرات إلى إيران حيث يؤكد تقرير الصحيفة: «إن الزيادة بنسبة ٦٠٪ في الصادرات التركية خلال السبعة أشهر الأولى من العام كان من جراء ارتفاع مبيعات الذهب لإيران.»

إن تزايد الطلب على الذهب من إيران يعود بشكل كبير إلى العقوبات الاقتصادية الغربية الصارمة المفروضة على الجمهورية الإسلامية هذا العام والتي تدفع بالإيرانيين للحصول على الضمانات المالية من خلال شراء الموجودات العينية من المعدن النفيس .

إن الأبناء المقلقة للحكومة التركية هي أن موجة الصادرات الإيرانية هي على الأرجح دفعة انتفاذ وحيدة . هنالك كميات كبيرة من الذهب يمكن للعائلات الإيرانية شراؤها لتقدم بذلك مجالا حيويا محدودا لتركيا لمواجهة الانحدار الأكثر حدة في اقتصادها .

لقد بدت تركيا في السنوات الأخيرة كحالة استعراض عالمي في تطورها الاقتصادي محققة بذلك تقييمات براق في وسائل الإعلام المختصة بعالم المال والأعمال وذلك لنمو صناعاتها الرئيسية في مجال الزراعة والنسيج وتصنيع السيارات وتأمين متطلبات المستهلك وكذلك في الصناعات الثقيلة كبناء السفن. تصنف تركيا الآن في الموقع الرابع على مستوى العالم في بناء السفن بعد الصين وكوريا الجنوبية واليابان. هذا ماضٍ إلى النعم المتسارع في البلاد إلى درجة أن بعض المعلقين قد بدؤوا بتصنيف تركيا كإقتصاد متطور بدلا من كونه إقتصادا ناميا. ومع ذلك فإن السمعة الطيبة التي حققتها حكومة أردوغان مؤخرا كإدارة اقتصادية راسخة تلقت ضربة فادحة مع الانكماش الاقتصادي الحالي.

إن أحد العوامل الرئيسية لأزمات تركيا الاقتصادية هو تآكل سياستها الخارجية الرجعية والتدخلية والذي ينعكس بشكل سيئ على اقتصادها. فالتراجع الحاصل في مبيعات المستهلكين يعكس قلة الثقة لدى المواطنين الأتراك وذلك نابع من المخاطرة السياسية التي تقوم بها تركيا في صراعات الجارة سورية وفقاً للفنانشال تايمز.

إن لهذه المجازفة أثرا تحذيريا خطيرا على الإستثمارات الأجنبية في البلاد والتي شكلت لغاية الآن محركا رئيسيا للنجاحات الاقتصادية في الفترة الأخيرة .

كما شكل العنف المتجدد من الانفصاليين الأكراد في المقاطعات الجنوبية الشرقية مصدرا آخر لغامرة تركيا السياسية والتي خففت من الثقة بالاقتصاد التركي . حيث إن العشرات من القوات النظامية وميليشيات حزب العمال الكردستاني كانوا قد قتلوا في مناشات متبادلة في الأسابيع الأخيرة . هذا العنف المتجدد هو نتيجة لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها سورية الجارة الجنوبية لتركيا .

وقد مهد رئيس الوزراء أردوغان الطريق لتدخل حكومته في الشؤون السورية ليصطف بذلك مع القوى الغربية كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا ومع حلفائهم «الإسرائيليين» وحكومات الخليج العربي في محاولاتهم للإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد.

ازدادت حدة تدخل أردوغان بسورية بشكل كبير مجدداً شجبه للأسد واصفا إياه بأنه يدير (دولة إرهابية) وداعياً إلى فرض منطقة حظر جوى فوق الأراضي السورية.

وتشير الدلائل مع ذلك إلى أن مصدر العنف الأساسي الذي

تشهده سورية يعود إلى رعاية القوى العظمى لـمجموعات «المرتزقة» المسلحة حيث لعب أردوغان تركيا دوراً هاماً في دعم شبكة المجموعات المتطرفة عبر سورية من خلال تزويدها بالأسلحة الأساسية والدعم اللوجستي والسلاح وشخصيات عسكرية تركية وفقاً لأحدث التقارير .

كما أن حالة عدم الاستقرار في سورية قد سببت تدفقاً شديداً للاجئين إلى داخل تركيا حيث شكل ذلك ضغطاً على متانة الاقتصاد التركي مزعماً أكثر حالة الثقة في الداخل .

ومما يزيد في تعقيد مشاكل تركيا الاقتصادية هو علاقات أقررة السابقة مع جارها العراق والتي تشكل شريكا تجاريا هاما لها حيث وصلت إلى المرتبة الخامسة بعد ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا في مبيعات الصادرات.

إن تحالفات أردوغان مع الحكومات في المملكة العربية السعودية ووقطر لتنفيذ الأجندة الجيوسياسية الغربية لتغيير النظام في سورية من شأنه أن يدق إسفيناً سياسياً بين أنقرة وبغداد .

يتمتع العراق بعلاقات طيبة مع سورية وإيران إذ ما من أحد
تترضيه هذه الحرب العدوانية المستورة للغرب على المنطقة
والتي تعمل على إشعال فتيل العنف الطائفي في العراق حيث

قتل الآلاف في تفجيرات إرهابية خلال الأشهر الثلاثة الماضية. إن الخطوة الأخيرة التي قامت بها تركيا بتقديم لجوء سياسي للرئيس الوزراء السابق طارق الهاشمي الفار والمطلوب من السلطات العراقية بتهمة تخطيط لأعمال إرهابية ساهمت بتعميق الأزمة بين البلدين ومجدداً فإن هذا انعكاسات سلبية على الاقتصاد التركي ستحمله عبئاً كبيراً من خلال تضييد شريك تجاري هام.

كما أن التكلفة التي يتكبدها الاقتصاد التركي جراء سياسات
انقطة الخارجية المقبلة مازال كبيرة . فبينما تواصل تركيا
محاولتها التمسك بعلاقات ودية مع إيران على المستوى الرسمي
فإنها بتأييدها للأجندة الجيوسياسية الغربية في المنطقة تقدم
زخما كبيرا لمعاداة أمريكا وأوروبا تجاه طهران .

إن الدور الإجرامي والتقصيدي الخطير الذي تلعبه تركيا
النشر الفوضى وفقا للمخططات الغربية يمثل تناقضا وازدواجية
في المعايير بشكل فادح وذلك لعدم إدراكها إلى حد ما أن مثل
تلك السياسات التخريبية والمثيرة للاستياء تعارض مع حليف
سورية الرئيسى إيران .

إن هذه الديناميكية السيئة لحكومة أردوغان ضد سورية وإيران تساهم في تشديد العقوبات الغربية وتشكل عبئاً كبيراً على اقتصاد النفط والغاز الإيراني. بالإضافة إلى أنها تساهم بالمقابل برفع أسعار النفط والتي تشهد انتعاشاً مما يضر بالنمو الاقتصادي الأوروبي. إن الاتحاد الأوروبي هو المحرك التجاري الرئيسي لاقتصاد الصادرات التركية. ولذلك فإن الركود الاقتصادي الأوروبي اليوم هو بمثابة ركود تركي غداً.

فإلى هنا نصل: إن العنف وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة ومخاوف المستهلك المحلي والابتعاد عن شركاء تجاريين رئيسيين إقليمياً مثل العراق وإيران والضربات التي تلقاها الاقتصاد الأوروبي بعد تعافيه من أزمته من جراء العقوبات على النفط الإيراني: كل هذا ارتد على اقتصاد تركيا بشكل سلبي مما دفع بحكومة أردوغان إلى الإعلان عن سياساتها الخارجية الرعناء. وبذلك فبوسعك القول إن أردوغان تركيا يصوت لميلاد جديد.

السلح النووي .. على من يجب أن تفرض الخطوط الحمراء .. إيران أم (إسرائيل)

◀ بقلم: نابي سونبولي
ترجمة: نورطه

طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في الثالث والعشرين من سبتمبر الماضي الولايات المتحدة وحلفاؤها بوضع خطوط حمراء واضحة فيما يخص البرنامج النووي الإيراني مشدداً على أن إيران اقتربت من إمكانية صنع قنبلة نووية في أواسط العام القادم.

إن فحصاً معمقاً لنتائج ما جرى ويجري من أحداث يكشف لنا صورة أخرى لواقع الأمور تختلف عن الصورة التي يرسمها لنا تباهاو .

بعد هزيمة العراق في حرب الكويت عام ١٩٩٠ ركز المسؤولون الإسرائيليون على البرنامج النووي الإيراني معتبرينه التهديد الأول لأمن الكيان الإسرائيلي». فقد زعموا بداية أن إيران قامت بشراء مكونات سلاح نووي من جمهوريات سوفياتية سابقة ثم انتقلوا للتأكيد على أن إيران تسعى لامتلاك سلاح نووي وستتمكن من تحقيق هدفها هذا خلال بضع سنوات

مطالبين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالقيام بكل ما يمكن من أجل حل الأزمة في الشرق الأوسط. فتم - تحت ضغط من المجتمع الدولي - فرض عقوبات على قطاع النفط الإيراني في منتصف تسعينيات القرن المنصرم. لكن القوى الأوروبية التي تعبت من حالة التبعة لكل من الولايات المتحدة والقيادة الإسرائيلية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة لم تكن مستعدة لقبول بالحجج «الإسرائيلية» حيث عمدت هذه القوى إلى تطوير علاقاتها مع طهران واعتبر هذا الأمر فشلاً أمريكياً في إلزام بعض حلفاء الولايات المتحدة بتنفيذ قوانينها.

لقد تمكن اللوبي الإسرائيلي في عهد بوش الابن من فرض خط أحمر وإدراجة في سياسة المحافظين في الإدارة الأمريكية وفود تمثل بمنع قيام أية عملية تخصيب في إيران على الرغم من أن في هذا مخالفة صريحة للقانون الدولي. وجرى لاحقا تعديل هذا الخط من إدارة أوباما ليتوافق مع القانون الدولي حيث أصبح ينص على منع إيران من امتلاك السلاح النووي. وكان الاتفاق البديل الذي تم اقتراحه ومن ثم سحبه من الولايات المتحدة ينص بشكل ضمني على أنه لا مشكلة في استمرار إيران بعملية تخصيب اليورانيوم بشرط أن لا تصل نسبة هذا التخصيب إلى درجة الـ ٢٠٪ على الرغم من أن هذه النسبة تعد قانونية وفقا للقانون الدولي.

A political cartoon by Latuff. Uncle Sam, wearing a top hat with stars and stripes, is painting a target on a large box labeled 'IRANIAN NUCLEAR PROGRAM'. He is holding a paint can labeled 'LIES' and a paintbrush. A smokestack is visible on the right side of the box.

LATUFF 2010
+ JAME-JAN

بالمناطق عبر محاولة إقناعهم بشن حرب جديدة حيث تعتبر «إسرائيل» أن تكلفة الحرب ومدى نجاحها مسائل ثانوية والأمر الأساسي المركزي لديها هو الإبقاء على التزام وانخراط أوروبا -أميركي طويل الأمد بالإنحياز لصفها في الصراع الشرق أوسطى.

مهما لا شك فيه أن أمن «إسرائيل» هو أمر بالغ الأهمية للأمريكيين والأوروبيين ولكنه ليس أهم من مصالحهم الخاصة. فالولايات المتحدة تدرك جيدا أنه في حال قامت «إسرائيل» بمبهاجمة إيران فهي لن تملك سوى الإضمام إليها ولكنها في هذه الحالة لن تستطيع حماية مصالحها.

والأمريكيين. أوسطيا طويل الأمد سيكون ذا كلفة عالية على الأوروبيين وأدائمة والحال ذاته ينطبق على الأوروبيين وبالتالي فإن صراعا

وأذا كان حق امتلاك القدرة النووية يتعلق بمعيار التطرف، فإننا نرى أن إسرائيل، غير مؤهلة لامتلاك هكذا قدرات لأن حكومتها الحالية متطرفة بامتياز. لذلك فعلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فرض حظر أحمر عليها ومنعها من فرض سياستها عليها.

تحدث المسؤولون «الإسرائيليون» في الأسابيع الفائتة

ليس باستطاعة نظام هاجم جيرانه مرات عديدة خلال العقود الخمسة الماضية أن يتهم دولة مسالمة بامتلاك نوايا عدوانية. «اسرائيل» التوقف عن تضليل المجتمع الدولي فقد أمضت «اسرائيل» العشرين سنة الأخيرة وهي تردد إدعائها بأن إيران ستملك سلاحا نوويا خلال بضعة سنوات ، وقد مضت كل تلك السنين دون حدوث هذا الأمر، ولن تكون السنة القادمة مختلفة عن سابقتها .

منع قيام الحرب مسؤولية عالمية.

إن حل الأزمة النووية الإيرانية أمره غير معقد، والاعتراف الشفاف بحقيقة الأمور هو الحل الأفضل، فإيران مستعدة لزيادة التعاون الشفاف مع الأطراف الدولية المفاوضة في حال اعتمادها (الدول) أسلوبا جديدا في المفاوضات كما أن إيران لم تعارض تنفيذ البروتوكول الإضافي أيضا. إن برنامجا نوويا شفافا وواصل المعالم لن يهدد أمن أحد، وهذا النوع من البرامج موجود في بلدان عديدة حول العالم كاليابان وجمهورية كوريا وجنوب إفريقيا والبرازيل ودول أخرى. وليس لدى إيران أي مشكلة في موضوع الشفافية لكن المشكلة موجودة لدى الأمريكيين وحلفائهم الذين استمروا بمحاولة عزل إيران ولم يتمكنوا - أو لا يريدون - الاعتراف بحقوقها ودورها ومصالحها.

www.globalresearch.ca

موجز

إعداد قاسيون

❖ أفادت قناة المنار التابعة «لحزب» الله اللبناني، عصر يوم الأربعاء، أن أمينها العام، السيد حسن نصر الله، سيتحدث عبر شاشة «المنار» عن قضية طائرة الاستطلاع التي جابت أجواء فلسطين المحتلة لأول مرة، وقام الجيش الإسرائيلي بإسقاطها بعد نحو نصف ساعة من تحليق.

هذا وقد اخترقت الأجواء الفلسطينية طائرة استطلاع بدون طيار السبت الماضي، الأمر الذي أدى لارتباك في أوساط العدو «الإسرائيلي» العسكرية والسياسية، لأنه لم يعرف مصدرها بشكل أكيد حتى الآن، وقد قام الجيش «الإسرائيلي» بإسقاط الطائرة بعد نصف ساعة من تحليقها في الأجواء، واتهمت إسرائيل في بداية الأمر حركات المقاومة الفلسطينية بالوقوف وراء إطلاق الطائرة، فيما وجهت أصابع الاتهام إلى «حزب الله اللبناني» دون الحديث بشكل رسمي.

❖ أكد وزير الدفاع الأمريكي، ليون بانيتا، يوم الأربعاء، أن الولايات المتحدة أرسلت مجموعة من العسكريين الأمريكيين إلى الحدود السورية الأردنية لدعم القدرات العسكرية الأردنية، كي تكون المملكة قادرة على التحرك إزاء تصعيد العنف المحتمل على الحدود.

وأشار بانيتا إلى أن الولايات المتحدة كانت تعمل مع الأردن على عدد من القضايا الناجمة عن تطورات الأوضاع في سورية، وأوضح أن الحديث يدور عن المسائل الإنسانية الخاصة بتدفق اللاجئين السوريين، ومساعدة الأردن على التعامل مع هذا الأمر. وتابع بانيتا قائلاً: «وكنا نعمل معهم (الأردنيين)، على مراقبة المواقع الخاصة بالسلاح الكيماوي والبيولوجي (في سورية)، وتحديد السبيل الأفضل للتحرك إزاء ما يثير القلق بهذا الشأن».

❖ دعا رئيس الوزراء «الإسرائيلي»، بنيامين نتنياهو، إلى إجراء انتخابات نيابية «في أسرع وقت ممكن». ويأتي تقديم موعد الانتخابات أساساً بسبب العجز عن إقرار الميزانية العامة للعام المقبل في الولاية الحالية للكنيست، فمتطلبات القوى الائتلافية أكبر من الاستيعاب في ظل تراجع الاقتصاد «الإسرائيلي» عموماً ومداخل الدولة تحديداً، وهذا يلفت الأنظار أصلاً إلى وضع الاقتصاد «الإسرائيلي»، الذي كثيراً ما تفاخر الساسة والاقتصاديون بحصانته في مواجهة الأزمة العالمية.

❖ شن رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان،هجوماً على المعارضة الداخلية الرافضة للتصعيد مع سورية، معتبرا ان بلاده جاهزة لجميع الاحتمالات مع سورية بعد القصف المتبادل في الأيام الأخيرة بين الجانبين، وأن «الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا»

وسارع زعيم حزب الشعب الجمهوري المعارض كمال كيليتشدار أوغلو للرد على أردوغان، معتبرا، أمام نواب حزبه، أن «سياسة حكومة العدالة خاطئة بشأن السوري»، مشددا على أنه «ينبغي ألا تتطرق حكومة العدالة للديموقراطية لأنها لا تفهم معناها». وقال «لا يمكن لحزب الشعب الجمهوري أن يوقع على صلاحية تفويض الحكومة لدفع البلاد للحرب»، مؤكدا أن تركيا على حافة هاوية الحرب مع سورية. وتساءل «لماذا لم يدافع أردوغان عن المواطنين العراقيين، من نساء وأطفال أبرياء أثناء الاحتلال الأميركي للعراق، ولماذا يسمح للجيش السوري الحر باستخدام الأراضي التركية من دون الحصول على تفويض من البرلمان»

ووصف كيليتشدار أوغلو وزير الخارجية أحمد داود أوغلو بـ«الأحمق». وقال «من يقف إلى جانب تركيا؟.. حماس والبرزاني وقطر والسعودية، أما سورية فليديها البرازيل وإيران وروسيا والصين إلى جانبها». وأضاف «هل هذا عمق استراتيجي أم عمى استراتيجي؟

❖ «ميركل تعتقد أنها ستشتري اليونان»، هذه العبارة التي تفوهت بها موظفة ترمز الى العدائية المنتشرة لدى اليونانيين من مختلف الأطياف السياسية للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي قامت بزيارة إلى أثينا، جددت خلالها دعمها لهذا البلد الذي يشهد موجة غضب عارمة ضد سياسات التقشف التي فرضتها عليه الدول القوية في منطقة اليورو والمنظمات المالية الدولية.

وسار موكب من آلاف المتظاهرين من الحزب الشيوعي اليوناني «كي كي اي»، مستقبلاً المستشارة الألمانية بلافتة كتب عليها «ميركل خارجا... اليونان ليست مستعمرة».

❖ أفادت وسائل الإعلام أن روسيا والعراق قد وقعتا في النصف الثاني للعام الجاري عددا من الاتفاقيات في المجال العسكري التقني بمبلغ ٢, ٤ مليار دولار.

وقد أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «لقد تم استئناف التعاون في المجال العسكري التقني. وإنني واثق بأننا سنتوصل إلى تفاهم في هذا المسار الهام للتعاون».

❖ تحدثت شبكة وطن | مصر | في صفحتها على الفيس بوك عن حجم ضخم للاضرابات العمالية في مصر جرت خلال الأيام القليلة الماضية حيث قالت : « الأمر أصبح ينذر بإندلاع ثورة جديدة لدينا ١٨ حالة إضراب عن العمل قام بها أكثر من ٢ مليون عامل خلال ثلاثة أيام فقط»

نقاط الارتكاز في الخارطة الدولية



من الممكن القول إن الوضع على الحدود التركية سيبقى محدودا بسبب الوضع الداخلي المتوتر في تركيا كما أن الوضع في إيران أيضا سيبقى دون تغيرات نوعية تذكر لكن على ما يبدو أن هناك شيئا ما يتحضر للضغط تجاه خنق السوريين أكثر فأكثر، فالحسم في النقطة السورية سيشكل دافعا هاما للولايات المتحدة لغذ السير تجاه الملف الإيراني وبالتالي حسم نقطة الارتكاز في المجال العربي من البوابة السورية.

تبقى النقطة الثالثة في أقصى أميركا اللاتينية واضحة المعالم، إن دور الولايات المتحدة هناك في أفول فقد أمن فوز تشافيز مجالا حيويا خصباً لتنامي دور اليسار الجذري وتطوير نموذجة الاقتصادي عبر تكتل «الألبا». لاتملك الولايات المتحدة حاليا أية نقطة من نقاط الارتكاز وهي غير قادرة على ضمان أي من التقلبات مما يعني اضطرابها لخوض معارك دفاعية على كل الجبهات وكل المستويات وهو ما يتيح لأي مهاجم تكبيدها خسائر فادحة، لذلك لم تملك الولايات المتحدة إلا إعادة فتح باب الحرب على الإرهاب لإعادة الانتشار في نقاط الارتكاز مجدداً لكن ولسوء حظها هذه المرة لن تجد فراغا من الأنظمة الهشة بل ستواجه شعوبا ذات تجربة نضالية هامة.

■ ■

حرب صعدة السابعة... في صنعاء

أو زعيم سياسي حراك جنوبي خاص به. الوضع المعقد يحتاج إلى بعض اللمسات ليصبح «باقية من التعقيدات»، مثل أن تعرف عزيزي القارئ، أنّ الحراك الجنوبي الممول من الإصلاح والتيار الإخواني قد لا يستطيع السيطرة على القرار في الجنوب، بسبب حراك آخر يحرك القاعدة المنافس، والذي يسعى إلى انتزاع الجنوب من تحت سيطرة الإصلاح، فالحرب في الجنوب هي بين أجنحة القاعدة.

كل هذا لا يعني إلا شيئا واحداً، أنّ صنعاء أصبحت محاصرة، بعد تمرد صعدة، وفي استمرار النزعة الانفصالية للحراكيين. عدن وصعدة كلاهما ذاقا الحكم المركزي الشمولي، والأن صنعاء تدفع ثمن حروبها: حرب ٩٤ في الجنوب، وحروب صعدة الست في الشمال. صنعاء الآن هي فقط عاصمة حكومة الوفاق، وعاصمة المبادرة الخليجية، وعاصمة الرئيس الجديد «هادي» المدعوم من الأميركيين والخليج، وعاصمة الإصلاح، وكذلك عاصمة الثورة التي تتصارع أجنتها. كما هي عاصمة الرئيس السابق «علي عبد الله صالح» بما يملكه من ٦٠٪ من الجيش وعاصمة الشيخ «حميد الأحمر»، وعاصمة اللواء المنشق «علي محسن الأحمر» وفرفته الأولى المدرعة، وعاصمة الحوار والعراك، والأحزاب اليسارية والسلفية. كل هذا يبرر حصار صنعاء، المكتظة بالأحداث والانفجارات ومعاركات الاغتيال. تهديد التحالف القبلي الإسلامي... أصبح على أيدي الحوثيين والحراكيين... صنعاء تدفع ثمن ما فعله علي عبد الله صالح بهم...

ففي زمانها القريب، كانت صنعاء تذهب إلى الحوثيين في عقر دارهم، وتهدم البيوت على رؤوس أهلها، وتذهب الى الجنوبيين في شواطئهم وتزرع فيهم القاعدة. واليوم القاعدة والحوثيون. هنا في قلب صنعاء، وعلي عبد الله صالح لم يغادر بعد.

● **نقلأ عن الأخبار اللبنانية**

أخرى، فعلى سبيل المثال لم تهدأ سيدي بوزيد حتى اللحظة في تونس كما أن الإضرابات العمالية في مصر بلغت مستويات قياسية (١٨ اضرابا خلال ٢ أيام شملت ٢مليون عامل) .

تدخل تعقيدات الوضع السوري في مركبات النقطة الثانية ، إن الوضع السوري يمكن تبسيطه إلى حد ما إلى مستويين:

١- المستوى الداخلي البحت: وهو من الواضح أنه رهن استعصاء من الصعب كسره إلا إذا اختارت الأطراف المتصارعة الذهاب إلى حل سياسي.

٢- المستوى المتداخل مع الخارج: وهو يزداد احتداماً على الحدود التركية السورية مثلما يزداد توترا على الحدود الجنوبية مع الكيان الصهيوني الذي أرعبته طائرة حزب الله الاستطلاعية والتي أوصلت رسائل واضحة إلى الكيان، كما جاءت أيضا رسالة بانيتا وزير الدفاع الأميركي بنشر قوات أميركية في الأردن مؤشرا هاما في تصاعد التوتر.

٣- المستوى الإقليمي الذي يتضح فيه التوتر الإيراني الغربي نتيجة العقوبات والتهديدات الصهيونية المستمرة لإيران من الكيان الصهيوني، كما يشكل دخول العراق بعلاقات قوية مع الروس عبر صفقات التسلح الكبيرة تغيرا نوعيا هاما ولافتا.



هناك قبائل ومراكز نفوذ، ومن يحكم اليمن عليه عقد تحالفات قبلية ودينية وعسكرية كما فعل «علي عبد الله صالح» مقوض الدولة الأول. هذه المناطق الآن بعد الإزاحة الخفيفة «لصالح»، خرجت من دولة الإصلاح، الى دولة الحوثيين. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه المناطق تحت سيطرة الإصلاح، كان التحالف قويا جدا بين الإصلاح و«صالح»، برغم الخلاف السياسي الظاهر. إلا أن تركيبة اليمن القبلية تحتم بقاء نفوذ الإصلاح في مناطق حاشد، للسيطرة على بكيل. ماذا؟

لأن «صالح» أيضا من قبيلة حاشد. يعرف الحوثيون تماما أنّ سيطرتهم على صعدة الآن لن تتم إلا إذا أمنوا مخارجها ومداخلها ومنافذها البرية والبحرية والجبلية. ولا تستغرب إن سمعت أخبارا عن أنهم يحاولون شراء أراضي قريبة من الموائئ، والمنافذ البحرية التي تطل عليها الجبال الشاهقة. فالموقع الاستراتيجي الذي يمكن الحركة الحصول عليه يبرر العراك الدموي الحاصل بين الطرفين قد يبدو أنّ الإصلاحيين يفقدون شعبيتهم، وأنصارهم، والأهم أنهم يفقدون استراتيجيتهم في الحفاظ على مواقعهم القبيلة. وإن فقدوا شمال الشمال فهذا يعني التمرس في صنعاء. والاتجاه نحو الجنوب قد لا يستمر، فقد ينجح مشروع الانفصال، حتى وإن كان هناك حراك موال للإصلاحيين، فليس هناك حراك واحد إذ لكل تيار سياسي

◀ **مراد جادالله**

نستطيع القول وبشكل قطعي إن الميزان الدولي المختل حاليا ونسبيا إلى مصلحة الشعوب لم ولن يستقر في الوقت القريب.

فالميزان الدولي مبني على توازنات محددة منها ماهو داخلي متعلق بالأوضاع الداخلية للبلدان العظمى والبلدان المفصلية، ومنها ماهو خارجي مرتبط بالصراعات والتناقضات بين الدول والتكتلات السياسية المختلفة.

إذا ما أردنا ترتيب الأوراق على سحاح الصراع الدولي سنجد ثلاث نقاط ارتكازية مبدئيا :

الأولى: هي الوضع الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

الثانية: هي المنطقة العربية عموماً والوضع السوري خصوصاً.

الثالثة : هي منطقة أميركا اللاتينية وما يحدث بها من تغيرات جذرية هامة.

قد تبدو هذه النقاط متباعدة مناطقياً ومتباعدة أيضاً من حيث مستويات وأشكال الصراع القائم فيها، لكن المهم الآن هو تحديد الاتجاه العام للصراعات الأكثر وضوحا حيث ستشكل جزءا من الوضع العام المتغير في هذه اللحظات المفصلية.

لنعد إلى النقطة الأولى حيث نجد ومن دون أدنى شك أن الأزمة الاقتصادية والتي تشكل قاعدة المتغيرات على المستوى الدولي مازالت مستعرة، كان آخر المؤشرات على ذلك هو تخفيض صندوق النقد الدولي لتوقعاته حول النمو في هذه البلدان مما يعني استمرار الركود في أكثر البلدان انتاجا واستهلاكاً. كما سيضاف إلى ذلك وضع أسعار البترول الذي سيتصاعد حكما كلما زادت حدة الضغط على إيران، فرغم تطمينات السعودية بزيادة الإنتاج لعدم رفع أسعار البترول والذي يرفع من تكاليف الإنتاج وبالتالي يخفض الاستثمار والنمو، إلا أن هذه التطمينات لا تستطيع أن تغطي كل تقلبات الأسعار في حالات التوتر المستمر كما أنها أساسا ذات قدرة محدودة على تغطية نقص المعروض خاصة فيما لو توترت الأوضاع أكثر في منطقة الخليج.

-عند النقطة الثانية تشبك الكثير من التفاصيل فعلى الأرجح أن الثورات والحراكات العربية لن تهدأ حتى في الدول التي أنجزت تغييرا ما في نظامها السياسي، حيث تندر بعض الاحتجاجات أن الأوضاع مرشحة لثورات

فنزويلا.. اليسار سيد الكلمة



◀معن خالد

يصف جيمي كارتر الرئيس الأميركي الأسبق الانتخابات الفنزويلية بأنها أفضل عملية انتخابية في العالم، ليس مهما أن نستشهد بما قاله رئيس مؤسسة كارتر لحقوق الإنسان حول الديمقراطية في أي بلد في العالم لكن المهم هو توضيح مدى أهمية ذلك الحدث الحاصل في ٧ أكتوبر تشرين الأول الفائت والذي يستحق أن يكون في موقع الملحمة التاريخية، ملحمة صراع الجنوب مع الشمال بإحدى أهم أدوات هذا العصر.

تشير المعطيات الواردة من كراكاس أن تشافيز حقق نصرا تاريخيا على مرشح الغرب هنريك كابريس، فنسبة المشاركة في هذه الانتخابات وصلت إلى ٨٠٪ بينما بلغت في الانتخابات الماضية ٧٥٪ وهي نسبة تاريخية وهي أعلى من نسب المشاركة في بلدان الغرب «الديمقراطي». حقق تشافيز نسبة ٥٤,٤٪ من الأصوات مقابل ٤٥٪ لكابريس، كما تحدثت التقارير عن مستوى تطور العملية الانتخابية وأكدت أن الانتخابات جرت وفق نظام الكروني يعتمد البطاقة الالكترونية وهو مايسمح بمراجعة كل نتائج الانتخابات بأي لحظة في حال وقوع أخطاء، أي أن هذه الانتخابات كانت عالية النزاهة ولن يستطيع الغرب التبعج والتطح للتشكيك بها.

من المؤكد أن الديمقراطية الغربية لاتريد تشافيز في الحكم لا بل من المؤكد أيضا أن الغرب سعى لهزيمة تشافيز حيث تشير إحدى الورقات المسربة من مجلس العلاقات الخارجية أن السفير الأمريكي السابق في فنزويلا «باتريك دادي» طلب من حكومة الولايات المتحدة اتخاذ تدابير عسكرية ومالية ودبلوماسية تحسبا لاضطراب ما بعد الانتخابات، وطلب دادي من بلاده أن تكون على اتصال بقيادة الجيش الفنزويلي للوقوف في وجه أي حكومة تعادي النظام المالي والدولي . كما طلب دادي تجميد عوائد شركات النفط الفنزويلية للضغط على حكومة فنزويلا في حال عدم استجابتها لطلبات الولايات المتحدة بما يخص عملية الاقتراع الحاصلة. لاتتحمل ديمقراطية الغرب رجلاً

ينتقد الامبريالية الأميركية كل صباح وهو يعلن بنموذجه السياسي قطيعة مع النظام الرأسمالي الدولي، لذلك لاذت وسائل إعلامهم بمافيتها فروعها العربية (كالجزيرة والعربية) خلف انتقادات باتت معروفة بسطحيتها وغياثها للقاصي والداني كأن يقال : أن تشافيز مرشح لأربع دورات متتالية أو أن يقال إنه على علاقات جيدة مع إيران و نجاد وليبيا والقذافي.

تشافيز أوضح من ذلك وأعمق بكثير فقد أعلن ثورته الاشتراكية الجديدة (اشتراكية القرن الحادي والعشرين)مذ وصوله للسلطة عام ١٩٩٨ وحقيقة الأمر إن هذا مايقض مضاجع الغرب.

إن النموذج الوطني الذي أُمم النفط من الشركات الأجنبية وزاد انفاقه على الصحة والتعليم ونشل نصف فقراء فنزويلا من تحت خط الفقر خلال العشر سنوات الماضية كما خفض معدل البطالة من ١٨٪ في ٢٠٠٣ إلى ٨٪ في ٢٠١٢ والقضاء على الأمية بنسبة ٩٩,٦٪ ورفع الحد الأدنى للأجور ليصبح أعلى حد في أميركا اللاتينية، يضاف إلى ذلك مواقفه الصريحة والمعلنة في عدائه لديكتاتورية الولايات المتحدة وفرضها لقراراتها بالقوة ومواقفه المعادية للكيان الصهيوني، إن هذا النموذج هو مايعاديه الغرب عمليا .

واجه تشافيز منافسه هنريك كابريس والذي لايعتبر منافسا وطنيا بل منافسا غريبا دون أي مبالغة ، حيث يعتبر كابريس

أحد المحبوبين من قبل مؤسسي حزبه «العدالة أولا» هذا الحزب الذي تلقى طوال العقد الماضي الأموال من منظمات غير حكومية في الولايات المتحدة وتشير بعض التقارير المنشورة في عام ٢٠١٠ أن المساعدات التي منحها «الصندوق الوطني للديمقراطية» بلغت ٤٠ مليون دولار سنويا لمصلحة المعارضة الفنزويلية حيث زادت هذه المساعدات بشكل خاص بعد فشل انقلاب عام٢٠٠٢ على هوغو تشافيز.

ينبغي أن نتذكر في هذا السياق أن كابريس أحد المتهمين باغتيال «دانيلو أندرسون» المدعي العام والمسؤول عن التحقيق في أحداث انقلاب عام ٢٠٠٢، لا ينبغي على الإطلاق أن نسقط أيضا دور الصهيونية العالمية في دعم كابريس، ومن المفارقات أن كابريس هو يهودي من أب وأم يهوديين رغم أن اليهود في فنزويلا هم أقلية تبلغ ٠,٠٣ ٪ فقط من مجموع سكان فنزويلا. الأهم من هذا وذاك هو النموذج الاقتصادي الذي يتبناه كابريس حيث يعتمد نموذجه على نماذج صندوق النقد الدولي عبر الخصخصة وتخفيض الإنفاق العام ودمج الاقتصاد الفنزويلي بالاقتصاد الرأسمالي الدولي عبر الشركات العابرة للقوميات والتي وعدت بتخفيض الضرائب

■

فيما لو نجح كابريس.

انتصر تشافيز بكل الأحوال ورغمما عن كل الدعم الغربي لخصمه استطاع تشافيز أن يحوز نصرا مؤزرا ، وقدم تشافيز بذلك نموذجا تاريخيا تقدميا حول قدرة

■

كامب ديفيد..مراجعة لأجل التراجع

◀شيرين ذياب

تؤكد الأحداث الجارية اليوم على مستوى الوطن العربي والعالم أن صراع الشعوب من أجل البقاء لا ينتهي ذلك بالرغم من مروره في مراحل يتم فيها التعتيم الكامل على ماجرى في الواقع بشكل حقيقي. لقد نال المنطقة العربية القسط الأعظم من هذا الشكل من تهमيش جياعه وفقرائه بحيث أصبح من الصعب تبين مايجري في الدول العربية حتى بالنسبة للعرب أنفسهم وبالرغم من التطور الإعلامي الهائل مؤخرا. تظهر مصر اليوم من جديد ومع ظهورها فتحت ملفات مهمة مجددا من تاريخ المنطقة، و تحتل إتفاقية كامب ديفيد موقعا مهما في التاريخ السياسي للمنطقة، حيث إنها عادت لتضع الطبقة السياسية الحالية تحت محكمة الشعب، فالشارع المصري الآن بات يبحث عن ممارسات تحدد شكل السياسة المصرية الحالية وهو يعيد قراءة ماجاءت به المعاهدة .

قام أنور السادت بتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع «إسرائيل» والولايات المتحدة تحت عنوان عريض جدا وهو السلام الشامل والدائم، وقد لاقت الإتفاقية في وقتها أصداء مختلفة فالبعض كان يرى فيها حالة خلاص مصر من التردّي الاقتصادي والاجتماعي وإبعاد الشارع المصري عن ويلات التصادم مع العدو «الإسرائيلي» الذي كانت أسطورة قوته تغزو العالم العربي عبر الدعم الإعلامي الأمريكي وتلك الأسطورة كانت الذريعة التي استخدمها السادات وقتها للدفاع عن خيانتته أمام الشعب وأمام التاريخ إلا أن القسم الأعظم في مصر والشارع العربي آنذاك أدرك خطورة هذه المعاهدة على العرب ومصر من عدة زوايا وبمستويات مختلفة.

رأى اليساريون والقوميون العرب في هذه المعاهدة بشكل أساسي أنها اعتراف صريح بالكيان الصهيوني كدولة لها سيادة على الأراضي التي إغتصبها وبناء عليه يحصل الكيان الصهيوني على حق نشر الجيش على الأراضي المسيطر عليها المتاخمة لسيناء وهو ماحدث فعلا، فهاهي القوات «الإسرائيلية» اليوم تقوم بتدريباتها في صحراء النقب وتنتشر جنودها في أرض سيناء كما أعطى «إسرائيل» حق العبور في مياه مصر والإستفادة من الملاحه وتمييز رعاياها ودعم إقتصادها عبر الإتفاقيات الإقتصادية.

تم تأمين حدود «إسرائيل» عمليا من جهة مصر وهو مكسب سياسي وعسكري حتى الآن، من جهة ثانية تم ضرب مفهوم الوحدة العربية أو الخطوات الأولى التي سعت لتعميق مفهوم التضامن العربي، حيث تم ضرب الفرز الوطني في ذلك الوقت والذي كان يقوم على أساس رفض الكيان الصهيوني وعليه كان الشارع المصري والعربي يغلي في تلك المرحلة بسبب إدراكه أن هذه المعاهدة هي معاهدة استسلام لا سلام .

لم يكن الحديث عن المعاهدة شيئا جديدا في مصر، فقبل ثلاث سنوات من تاريخ المعاهدة حضر السادات لها، وقد اضطر أن يواجه التيار الناصري وبعض دكاترة الجامعات والصحفيين واليساريين الذين انتقدوا سياسته حيال «إسرائيل»، وقامت مظاهرات مناهضة لمشروع المعاهدة حتى وصل الأمر إلى المطالبة بطرح المعاهدة للاستفتاء من قبل الشعب المصري إلاأنه استمر في مشروعه .

لقد تم ضرب البرجوازية الوطنية آنذاك وتشكلت البرجوازية الطفيلية واستطاعت الولايات المتحدة تجنيدها بهدف تحقيق مكاسبها الذي كان الإعتراف ب«إسرائيل» أحد أهمها عبر تقديم الدعم لها من خلال مشاريع الإنفتاح الإقتصادي التي بدأت في عهد السادات ودخول الرساميل الغربية إلى مصر.

من المهم هنا ذكر تنبه الأحزاب السياسية إلى الخطورة في تحول النهج الإقتصادي وتمكين الغرب من مفاصل الإقتصاد في مصر فقد سبقت الانتقادات لسياسة حكومة السادات الإقتصادية رفضهم للمعاهدة إلا أن غياب برامج سياسية وإقتصادية حقيقية لهذه القوى دفع بهم إلى الإكتفاء برفض خجول للقرارات التي اتخذها السادات في مصر.

في الوقت الراهن وبعد سلسلة التطورات التي تعيشها المنطقة تبلور بوضوح أثر هذه المشاريع والمعاهدات على المنطقة تاريخيا فقد حولت هذه المعاهدة جوهر الفرز الوطني بين القوى السياسية، فبعد أن كانت المساومة على القضية الوطنِية وهي تحرير الأراضي العربية وخاصة الفلسطينية أمرا مرفوضا بشكل قاطع أصبحت هناك قوى تدعم سياسة الولايات المتحدة و«إسرائيل» علنا وتنفذ أجندتها، كما تم تحييد الصراع العربي- «الإسرائيلي» وطرح أشكال وهمية كالصراع الطائفي أو الديمقراطية الشكلية وذلك للتعتم على جوهر الصراع المستند إلى قضيتين أساسيتين:

أولا- القضية الطبقيّة نضال الجماهير الاقتصادي الاجتماعي في سبيل مصالحها .

ثانيا- القضية الوطنية وإعادة الدور التاريخي لمصر في

قضية الصراع العربي«الإسرائيلي».

لقد تجاهلت حكومة مصر الجديدة بقيادة مرسى إتفاقية كامب ديفد وهذا مؤشر على البنية العميلة للإخوان واكتفت بالتطرق إلى أسعار الغاز المصري المباع ل«إسرائيل» وعملت على تسهيل عزل غزة بعد مشكلة سيناء وجرّت الجيش المصري إلى شكل من أشكال العمل مع الجيش الصهيوني في ماسمي بعملية تطهير سيناء الأمر الذي يؤثر على المدى البعيد على نهج القوات المسلحة المصرية الذي عرفناه مشرفا .

إن عدم قدرة المصريين في أواخر السبعينيات على إفشال مشروع المعاهدة لا يعني أن المعاهدة قابلة للاستمرار فالمرحلة الراهنة تحمل تطورات جيدة قد تشكل موطنَ لخطأ ثابتة ومشرفة.

■



أرنستو تشي غيفارا : جدلية المناضل الثوري و المفكر الإنساني

◀حسام هاب

ولدت في الأرجنتين، قاتلت في كوبا، وبدأت حياتي ككأثر في غواتيمالا !»، هذا ما أسماه أرنستو تشي غيفارا دي لا سيرينا بحصيلة سيرة حياته، فمذ زمن سيمون بوليفار الثائر الشهير كان غيفارا أول رجل يحمل خطة جدية لتوحيد بلدان أمريكا اللاتينية . يعتبر تشي غيفارا من أبرز الشخصيات السياسية والثورية التي عرفها العالم خلال القرن ٢٠، فبعد ٤٤ سنة من اغتياله على يد وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وذلك يوم ٩ أكتوبر ١٩٦٧ بأدغال بوليفيا، مازال تشي غيفارا يحظى بشعبية كبيرة، فصور تشي الحزين والكثير بنظرته المتوقدة، والبيرية السوداء الشهيرة، الحاملة لنجمة كومندان الثورة الكوبية، شاهدة على سيرة حياة رجل تحول من مقاتل ثوري في غواتيمالا، كوبا، الكونغو، وبوليفيا، إلى رمز للثورة الأممية والتمرد ضد الظلم والاضطهاد اقتداء بقولته الشهيرة : « إنني أحس على وجهي بألم كل صفعته توجه إلى مظلوم في هذه الدنيا، فأينما وجد الظلم فذاك هو وطني » . اعتبر الكثيرون أرنستو تشي غيفارا تجسيدا حيا للعالم الثوري المثالي الذي يبحث عنه الثوريون والتميز بالنقاء والرومانسية الثوريّتين، فقد قال جان بول سارتر في حقّه إنه : « أكثر الرجال كمالا في عصره »، كما أن فرانز فانون اعتبر أنه هو : « الرجل الذي جمعت فيه إمكانيات العالم بأكملها »، أما رفيقه في الكفاح في أدغال السيرا مايسترا فيديل كاسترو فقد رأى أن رفيقه : « شكل بمزاياه الشخصية ما نسميه نموذجا للثوري » .

لم يكن تاريخ ٩ أكتوبر ١٩٦٧ نهاية تراجيدية لحياة تشي غيفارا الثورية : ثلاث عشرة سنة موزعة بين انتصار المخابرات الأمريكية على نظام جاكوب أرنيز بغواتيمالا، ونضاله في الكونغو، واغتياله في بوليفيا، وثمانى سنوات في كوبا، ست منها بعد انتصار الثورة، بل كان هذا التاريخ أيضا بداية أخرى لحياة أبدية لثائر جمع بين نموذج المقاتل الثوري والمفكر الجذري . فتشي غيفارا هو شخصية عصامية بخصوص ثقافته في العلوم الإجتماعية والإنسانية، دون تكوين أكاديمي فيها، إضافة إلى قدرته الاستثنائية على العمل الثوري والفكري، وهذا ربما ما خول له القيام بتحليلات لا تخلو طبعاً من قصور وتناقضات لكنها مبتكرة بتجليات عديدة وعميقة بشكل مدّهِش، مع الأخذ بعين الإعتبار مسؤولياته ثم ندرة أوقاته الشاغرة لكي يدرس ويتمثل المفاهيم . كان يسأل باستمرار الحقائق المتداولة، راسما سبلا غير معلومة، محاربا بالنظرية كمقاتل فكري، ماركسيته غير مصنفة : إنسانية، وانتقائية، ومختلفة لكنها بالأخص بوليفارية مهووسة بفعل ذاتي يحول العالم إراديا .

● **عن الحوار المثمدن بتصرف**

الرأسمالية المأزومة تحتاج إلى نزاع عسكري ضخم ٥\٣



كان ينبغي أن تتذكر الحكومة الفرنسية أنها تحتاج إلى فنزويلا أكثر مما تحتاج فنزويلا إلى فرنسا

رأينا، (تحويلاً إلى ملكية الدولة). وهذا هو السبب في وجوب أن تترافق تلك التوجّهات الكبيرة في السلطة للمضي نحو ديمقراطية متقدّمة مع ما يدعوه بيير هنري لوروا، مؤسس ومدير شركة بروكسانفست، وهي الشركة الرئيسة في مجال تقديم النصح للمساهمين، (الخطوات الصغيرة)، ومثلما يشرح هو، لا بد من البدء في إصلاحات أكثر تواضعا ومحلية تمضي في الاتجاه الصحيح.

جيواستراتيجيا؛ على سبيل المثال؟

جان لوي إزامبير؛ على سبيل المثال ينبغي أولاً إضعاف الجماعية وتشجيع تنوّع الآراء في السوق عبر وضع حدّ لنزاع المصالح في المؤسسات المالية الخاصة بالشركات أثناء إجراء عمليات السوق. ومثلما يشير إليه بيير هنري لوروا، (يفرض ذلك الأمر اللجوء إلى خبراء مستقلّين حقا، لا يدفع لهم ويعينهم المعنيون مثلما هي الحال اليوم. لا بد من تعريف دقيق لنزاع المصالح والمنع والعقوبات). أو إلغاء القوانين التي تثقل على ازدهار الاقتصاد لصالح المصلحة العامة، وهو أمر أسهل تصوّرا بدءا من اللحظة التي تصبح بين يدي فاعليه وسائل قانونية وثقافية تسهّل تدخّلهم.

المخرج السلمي الوحيد للأزمة: ثورة وطنية وجذرية

جيواستراتيجيا؛ لكن بما أنّ الاقتصادات لا تزال وثيقة الارتباط من بلد إلى آخر مع العملة الرأسمالية، هل تعتقد أنّه يمكن الوقوف في وجه الترتيبات الأوروبية والقواعد الدولية والضغط التي لا بد أن تمارَس على أمةٍ واحدةٍ تتخرط في درب القطيعة هذا؟

جان لوي إزامبير؛ يتطرّق سؤالك إلى مسألة أساسية: دعم الشعب لإصلاحات جذرية. لا يمكن أن يكونَ تغيّر اجتماعي له مثل هذا المدى من فعل طليعة واحدة، مهما بلغت تنويريّتها. ولئن كانت مثل تلك الطليعة ضرورية لصياغة مقترحات ورفع مستوى الوعي إلى مرتبة الإجراءات التي لا بد منها، وفتح باب النقاش حول المسائل الأساسية، فوحده الدعم الشعبي الكبير الذي تحظى به تلك المسائل يمكن أن يسمح بالقطيعة مع الوضع الحالي، أيّا كان درب الانتقال الذي يختاره الشعب، انتخابيا أو غيره. إنّ انتقال جمهورية فنزويلا من دولة تخضع لهيمنة الأمريكية إلى دولة ديمقراطية مستقلة وتقدّمية هو أحد أهم الأمثلة التي ينبغي دراستها في عصرنا. ولم تستطع كل التهديدات ضد الحكومة الثورية في فنزويلا - من الداخل على يد كبار أرباب الأعمال والعناصر المحافظة في الكنيسة الكاثوليكية

ومن الخارج عبر الولايات المتحدة وبلدان أخرى مع بعض الاتحادات المتفاوتة في ارتباطها بالأجهزة الأمريكية - أن تمنع عملية القطيعة من الاستمرار. اليوم، يخطر البلد في بناء مجتمع اشتراكي عبر التدرب على ديمقراطية مباشرة أصيلة. لقد تمّ تأميم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وأصبحت رؤوس الأموال التي كانت تصدر في جيوب كبار المساهمين الأمريكيين تحقن في عملية تحديث الشركات والمناطق، كما تأسست عشرات الألوف من التعاونيات في كل قطاعات النشاط الاقتصادي وأخذ البلد يتعصّر لمصلحة مواطنيه. وما كان يبدو أمرا لا بدّ منه بالنسبة إلى الغالبية العظمى من الشعب يتحقق اليوم بدعمه الفعّال. كيف أمكن ذلك على الرغم من الاتفاقات الإقليمية والأنظمة الدولية وشتّى أنواع الضغوط، وصولا إلى محاولات انقلاب نظمها الولايات المتحدة؟ لأنّ الشعب عرف كيف يشكل طليعة ثورية مثالية في مجالات عديدة، ويتجمّع، ويتحدّش ويثبت على تحشّده بصدّد أهدافه الرئيسيّة في التحوّل السياسي والاجتماعي الجذري. وهذا يجعلنا نفهم لماذا تغيب فنزويلا الثورية عمليا بكل نجاحاتها عن وسائل الإعلام الغربية. كان ينبغي أن تتذكّر الحكومة الفرنسية أنها تحتاج إلى فنزويلا أكثر ممّا تحتاج فنزويلا إلى فرنسا.

■ ■

٥\٣



كان ينبغي أن تتذكر الحكومة الفرنسية أنها تحتاج إلى فنزويلا أكثر مما تحتاج فنزويلا إلى فرنسا

قيام الديمقراطية في الشركات عبر حقوق جديدة للإدارة وانتخاب مديرين على أساس تأهيلهم وكفاءتهم وخبرتهم. ستصبح الشركات التعاونية أدوات ثمينة لبث الديمقراطية في الاقتصاد. وكما قرأتّم في الكتاب، أنا أبرز المساهمة المهمة التي تقدمها الشركات التعاونية للحركة الهادفة لإقامة إدارة ديمقراطية للشركات عبر مقارنة مبادئ الإدارة فيها وما تعيشه مع معايير الشركات التقليدية أو الرأسمالية إن كنتم تفضلون. إنها ورشة هائلة وشائكة ومشوقة.

جيواستراتيجيا؛ ما الذي سيغيّر في حال تمّ تطبيق إجراء كهذا؟

جان لوي إزامبير؛ فلنقل إنّنا سنفتح باب القطيعة مع الرأسمالية عبر منح الفاعلين في الاقتصاد، وعلى رأسهم الطبقة العاملة وحلفاؤها الذين سيجعلون رأس المال يشر بعملهم، العمال والورشات والمحللين الماليين، وسائل تحديد خطوة الشركات التي يتشاركون معها والتحكّم بها، وإمكانية الاهتمام بمنظمتهم، والتدخّل للمساهمة في تحويلها. ستكون تلك بداية حركة كبيرة من الانعقاد والدعوة إلى العقول وامتلاك الاقتصاد بالنسبة إلى جميع فاعليه من أجل المصلحة العامة. على سبيل المثال، في ما يخصّ المصارف، وكما برهنّت على ذلك في كتابي مع مداخلة اختصاصيي المحاسبة في الشركات الكبيرة، لا يمكن حاليا إجراء أيّ مراقبة فعّالة لتلك المؤسسات طالما أنّ الرأسماليين يلعبون على إجراءات دقيقة شديدة التعقيد لوضع حساباتها الختامية، وجعلها (تُرأقب)، وتأسيس هياكل في ما وراء البحار، وتجنّب الضرائب، والمضاربة بمخاطر عالية بمنتجات مالية شديدة التعقيد. لماذا يكون لدينا كل هذه المصارف التي تقدّم المنتجات المالية نفسها حين يسمح توحيدها في مصرف واحد - باستثناء المصارف التعاونية حيث تكمن مبادئ إدارة ديمقراطية أصيلة، بترك ما يملكه كل شخص له، بالمراقبة الحقيقية لحركة رؤوس الأموال من أجل المصلحة العامة؟ إن هذا التأميم الديمقراطي المترافق بدمقرطة التعاونيات سيسمح للدولة بمعرفة أين وكيف تجول رؤوس الأموال ولمصلحة من، وبإعادتها إلى الاقتصاد الحقيقي تحت الرقابة الشعبية. سيكون ذلك أشبه برثة للمجتمع بأكمله حين نعرف أنّ العوائد الضريبية التي تخسرها حكومات العالم سنويا والمتأثية من النهرب الضريبي وحده - من دون التزوير والتبييض - تقدّر بأكثر من ٢٥٥ مليار دولار.

جيواستراتيجيا؛ لقد تم سابقاً تأميم المصارف وبعض الشركات عابرة القومية. لكن لم تتغير أمور كثيرة آنذاك؟

جان لوي إزامبير؛ هذا صحيح، وهذا هو السبب في تأكيدِي على المظهر الديمقراطي الذي ينبغي أن تتمتع به التأميمات. الأمر لا يتعلق بإحلال قادة يساريين محل قادة يمينيين على رأس تلك الشركات كي يديروا بأسلوب مطابق، مثل (أولئك الذين يعدّون حبّات البازلاء)، على أساس معايير مالية فقط من الربح الأقصى الفوري مع تراتيّات مصفحة من (مناطق النفوذ) وانتهاكات متكرّرة للحريات الديمقراطية وعدم وضوح في الإدارة وتزييف للحسابات لا تتواءم مع الديمقراطية؛ سيكون على المديرين أن يطبقوا على الفور المراسيم والقوانين التي تصدرها السلطة الثورية والتي تمنح حقوقا جديدة للعمالين بأجر كي يتمكنوا من التدخّل في الإدارة تدخلًا كاملاً ويضعوا حدًا لاختلاس جزء من الأرباح على يد المديرين الحاليين لشركات قطاعات رئيسية في الاقتصاد، ويحلوها الديمقراطية في كل الوظائف وصولاً إلى تغيير الأعمال، ويعملوا على أن يكون قطاع الأعمال أداة في خدمة فاعليه ومحيطه لا العكس كما هي الحال اليوم. إنّها مرحلة حاسمة تقتضي ارتقاء كيميا ونوعيا في وعي فاعليها وكذلك في بيئة المهنيين المرافقين لها في ابتكارها وتطورها: مفوضي الحسابات والمدققين وخبراء المحاسبة، إلخ. من دون ذلك، ستبقى التأميمات حبرا على ورق وتصبح، كما

٥\٣



كان ينبغي أن تتذكر الحكومة الفرنسية أنها تحتاج إلى فنزويلا أكثر مما تحتاج فنزويلا إلى فرنسا

الهجمات التي يتعرّض لها عالم العمل. لكنّ الأعمال تبقى جوهر المعارك القادمة: هناك ينبغي على العاملين بأجر أن ينشطوا للحصول على حقوق جديدة تسمح لهم بالمشاركة في الإدارة والاستفادة من النتائج الجيدة التي يساهمون فيها. في الوقائع ومثلما يشرح هيرليه سيربيكس في كتابي، (يتعلّق الأمر بالانتقال من 'الموظف . الأداة) في خدمة المنظمة إلى 'المنظمة . الأداة في خدمة الأشخاص'. يتعلّق الأمر بتوجيه منظمة شركة مكرّسة لإدارة الانقياد إلى منظمة تحفّز الرغبة لدى كلّ من أعضائها في أن يصبح فاعلاً مُلتزما. الدرب صعب لكنّ الأحزاب السياسية التي تصنّف عادةً بأنها (تقدّمية) قد فشلت في أداء مهمتها. لا يكفي أن ينهار العالم الرأسمالي كي يحل محله مجتمع جديد. سيكون انعقاد الشعب من فعل الشعب نفسه. وحتى اليوم، لا وجود لتيار ثوري مهم ينور المواطنين حول مقترحات القطيعة مع النظامّ الأيلّ للسقوط. نفقتر إلى الأداة للعمل على هذا التحوّل السياسي والاجتماعي. الشعب ضائع، لكنّ ذلك لا يعني أنه لا ينتظر حلولاً لتغيير الحياة أو لا يطالب بمثل تلك الحلول. بصدد أولى إجراءات حكومة ثورية

جيواستراتيجيا؛ ما هي برأيك أولى الإجراءات التي ينبغي أن تتّخذها حكومة ثورية؟

جان لوي إزامبير؛ يجب على السلطة أن توقف فوراً كلّ الصفقات المالية الدولية حتّى تتمكن من القيام بتأميم فوري لبنك فرنسا والقطاعين المصرفي والمالي، باستثناء الشركات التعاونية المصرفية التي تمثل في مبادئها معايير إدارة ديمقراطية. أحد أوائل أهداف السلطة الجديدة ينبغي أن يمثّل أيضا في منح حقوق جديدة للشركات التعاونية، وبخاصة كي يملك المساهمون فيها الوسائل الحقيقية لإلزام المديرين باحترام مبادئ الإدارة حين لا يفعلون ذلك. المصارف والتمويل هي في قلب النشاط الاقتصادي وهنا بداية ينبغي اتخاذ إجراءات وطنية وجذرية قبل التفكير لاحقا بتقديم اقتراح أكثر أهمية على المستويين الأوروبي والدولي، في الأمم المتحدة على سبيل المثال أو في منظمات دولية أخرى. كذلك، ينبغي أن تصاغ لاحقا مقترحات لتغيير أدوات الرأسمالية العجوزة تلك (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، إلخ). بصدد هذه النقاط، ربما تسمح حكومة فلاديمير بوتين في الاتحاد الروسي بالتقدم بسرعة لأنها جاهزة أصلاً للفعل، للاقتراح ولعرض الحلول للنقاش. ينبغي ألا نففل عن أنّ الإجراءات التي قد تسمح بالتفكير في مستقبل أفضل صالحة أيضا لكل الشعوب. إن التحدّث عن (تنظيم الحياة الاقتصادية) أو عن (وضع أنظمة للأسواق المالية) مثلما فعل الرئيس الفرنسي ونظراؤه الغربيون، مع إغفال تأميم القطاع المصرفي والمالي أو الإدارة الديمقراطية للشركات وعدم مهاجمة القوى المالية، يعني خداع الناس عبر التحدّث عن وعود قررنا سلفا عدم الإلتزام بها. كيف يمكن أن نزعّم أننا نتحكّم بالاقتصاد وننظمه من دون التحكّم بالمصارف وتنظيمها، وهي قلب الحياة الاقتصادية، ومن دون توحيد (المحاسبة المالية) في الدولة؟

جيواستراتيجيا؛ لكنّ التأميم الديمقراطي للمصارف عملية صعبة ستستغرق وقتاً

جان لوي إزامبير؛ إنّها الفكرة التي يسرّها أصحاب المليارات إلى الرأي العام، بوسائل إعلامهم، فهم يخشون قبل كل شيء من فقدان السيطرة على الاقتصاد وفقدان امتيازاتهم. أمّا في الوقائع، فإن هذه العملية التي لا تمثل صعوبة كبيرة على الصعيد التقني يمكن أن تمضي بسرعة كبيرة. سوف يحتفظ من يملك ١٥٠٠ يورو في دفتر توفيره ومن يملك ١٥ مليون يورو على شكل أسهم أو سندات أو غيرها بما يملكه بعد التأميم. وأولئك الذين ينشرون الفكرة المعاكسة لا يدفعهم إلى ذلك سوى خلطهم بين التأميم ومصادرة الممتلكات الخاصة، كي يحمو امتيازاتهم. في البداية، سيكون على السلطة الجديدة أن تقوم بالتصويت على القوانين التي تسهّل

غياب القوى الحية في الأمة عن البرلمان

جيواستراتيجيا؛ ...رغم أنّ الشعب هو الذي انتخب البرلمان؟

جان لوي إزامبير؛ نعم، لكنّ البرلمانات لم تعد تمثّل حقاً الشعوب في البلدان الغربية وأصبح المنتخبون الوطنيون أكثر انقطاعا عن المواطنين. وأنا لا أذكر حتّى حالة مجلس الشيوخ الفرنسي الذي هو عبارة عن مجلس مكلف لا فائدة منه ينبغي إلغاؤه بهدف تعزيز إمكانات وفعالية مجلس ممثلي الشعب. إن نظرتّم في تركيبة المجلس الوطني الفرنسي، ستلاحظون أنّه من أصل ٥٧٧ نائبا، لا يوجد سوى نائب واحد أتى من الطبقة العمالية، وهو النائب الشيوعي مكسيم غريميتز، وعامل زراعي واحد، هو النائب عن منطقة البيرينيه - الأطلسي جان لاسال، وهو تقني زراعي. أمّا الحرفيون، "أول شركة في فرنسا" وفق شعارهم، فهو لا يعدّ سوى نائبين! في المقابل، ستجدون اثنين وعشرين ممن هم "دون مهنة معلنة"، من بينهم تسعة عشر نائبا من الاتحاد من أجل حركة شعبية، معظمهم أبناء وبنات برجوازيين صغار، خمسة عشر عنصرًا سياسيا دائما، كلهم من الاتحاد من أجل حركة شعبية والحزب الاشتراكي، يعملون في وظيفة نائب لأنهم لم يستطيعوا أن يصبحوا أصحاب مهنة ولم يشاركوا يوما في القوى الحية للأمة، وثمانية وثلاثين محاميا، إضافة إلى ١٨٤ موظفا من كل الفئات، معظمهم لا يمثلون الوظيفة الحكومية، باستثناء المعلمين الذين يمثلون الجزء الأكبر من تلك الفرقة مع كبار الموظفين. وفي الوقائع، لا يمثل هذا البرلمان الفرنسي المجتمع الفرنسي في تركيبته الاجتماعية المهنية. إنّ القوى الحية، وعلى رأسها الطبقة العاملة، تلك القوى التي تصنع البلاد وتعرف مشكلاتها اليومية ومآسي الحياة غائبة عن المكان الذي يتمّ فيه سن القوانين! أين هم العمال والصيادون والفلاحون والمهندسون والكوادر والتقنيون؟ إنّ أولئك الذين يجعلون فرنسا تحيا ما هو أساسي وسخي وعيقرّي خلاق يفوضون صوتهم وسلطتهم بالجملة إلى برجوازيين صغار وسياسيين محترفين سرعان ما ينسوتهم بعد انتخابهم! فضلا عن ذلك، لا يسمح نمط التصويت بتمثيل حقيقي للشعب. المجلس الوطني الفرنسي أقل ديمقراطية بكثير في تركيبته وعمله من مجلس الدوما في الاتحاد الروسي الذي يتمّ فيه تمثيل كل الأحزاب التي نالت حداً أدنى من الأصوات. في فرنسا، وفي الدور الأول من الانتخابات التشريعية في حزيران ٢٠٠٧، نسب الاتحاد من أجل حركة شعبية لنفسه ٩٨ نائبا ٢٨، ١٠ مليون صوت في حين لزم الحزب الاشتراكي الحصول على ٦، ٤٢ مليون صوت للحصول على نائب واحد! أمّا الحزب الشيوعي الفرنسي والجبهة الوطنية، فلم يحصلا على أي نائب مع حصول كل منهما على أكثر بقليل من ١، ١١ مليون صوت! لا يتعلق الأمر بمعرفة إن كنّا متفّمين أو غير متفّقين مع السياسة التي اقترحها هذان الحزبان، بل بإدراك أنّ عالم التصويت لا يسمح بتمثيل عادل للتيارات الفكرية في مجتمعنا. ولم يفعل الدور الثاني من الانتخابات، بتحالفاته الانتهازية والسياسوية، سوى مفاكمة الوضع عبر إقصاء ملايين الناخبين عن خياراتهم وعن تمثيلهم الوطني. وبسبب عدم وجود نسبة متكاملة، فإن فرنسا من كل ثلاثة غير ممثّل في البرلمان.

جيواستراتيجيا؛ إذا لم يكن هنالك كثيرٌ لنتنظره من الأحزاب السياسية والمجالس المنتخبة، فكيف يستطيع المواطنون تعديل مجرى الأمور؟

جان لوي إزامبير؛ الديمقراطية هي بداية ما يصنعه بها المواطنون. هم يستطيعون التدخّل لدى رؤساء البلديات، التي يسهل الوصول إليها أكثر لتغيير المعطى بصدد بعض المشكلات المحلية. لكن أيضا لدى النواب بصدد مسائل تنتمي إلى فضاء السياسة الوطنية. يستطيع المواطنون تماما أن يتجمّعوا وينشطوا بصدد أهداف إجراء قطيعة مع النظام. على سبيل المثال، رفض أيّ تسريح في الشركات الرابحة، معارضة نقل الشركات، المطالبة ببناء مساكن جديدة، توظيف الأساتذة في المدارس، توظيف عاملين في المستشفيات وهيئات البريد، إلخ. - وإرغام مندوبيهم على الانخراط في مطالباتهم، على تقديم كشوف حسابات حول تصويتهم في المجالس، وهو أمر لم يعد يتمّ عمليا. لكن لا يزال ينبغي الاستحواذ على المسائل الأساسية في الانتقال إلى ديمقراطية سياسية متقدّمة والتحكّم بكبرى وسائل الإنتاج والتمويل والتبادل. علّى نحو عام، ومن وجهة نظري، لا تزال النضالات الاجتماعية بعيدة عن محتواها وكفاحيتها لتجابه

لا يكفي أن ينهار العالم الرأسمالي كي يحل محله مجتمعٌ جديد. سيكون انعقاد الشعب من فعل الشعب نفسه. وحتى اليوم، لا وجود لتيار ثوري مهمّ ينور المواطنين حول مقترحات القطيعة مع النظام الأيل للسقوط

الجوع.. هذا الطارق اللجوج



الصحي وخدمات الرعاية الصحية. والجوع وسوء التغذية على العموم يؤثران في مجموعتين هشتين من الناس بدرجات متفاوتة، المجموعة الأولى هم أطفال ما قبل المدرسة، حيث يوجد ملايين الأطفال الذين يعانون نقص الوزن بسبب الجوع الحاد أو المزمن وغالبا ما يكون جوع أولئك الأطفال ميراثا من أمهات يعانون سوء التغذية. ويؤثر نقص التغذية في أولئك الصغار، فيجعلهم أقل حماسا للعب والدراسة؛ وكثير منهم يخفق في الحصول حتى على تعليم بدائي. كما أن الملايين من أولئك الأطفال يتركون المدارس قبل إتمام دراستهم. كذلك يؤثر الجوع المزمن في النمو العقلي، وتبلغ المسألة ذروتها حين يتعرض هؤلاء الأطفال إلى أمراض معدية، إذ تقتلهم بسهولة أكبر مما لو أصابت أطفالا يحصلون على غذاء جيد. أما المجموعة الثانية من الناس الذين يمكن أن يكونوا ضحايا الجوع أكثر من غيرهم، فهي مجموعة النساء والبنات، فبعض الدراسات البحثية تقر

مصدرين أساسيين للطفيان والاستبداد .

ومع بداية الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر نجح معظم البشر في انتشال أنفسهم من ذل الفقر والجوع. إلا أن نحو أكثر من مليار نسمة من سكان العالم اليوم هم معدومون كليا في عالم من الوفرة. ويعتقد البعض أن سبب مشكلة الجوع هو نقص الإنتاج، ولكن العالم زاخر بالطعام، كما هو متخم بأناس متخمين من كثرة ما يأكلون. والحقيقة أن الطعام ينتج اليوم بكميات تكفي لسد حاجة كل إنسان يعيش على هذا الكوكب، والسبب الأساسي للجوع هو الفقر، فملايين الأسر في أنحاء العالم اليوم ليس لديها المال لتشتري الطعام، ولا تستطيع شراء أدوات الزراعة لتقوم بنفسها على إنتاج غذائها . هؤلاء التسعاء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم لا يحصلون على كفايتهم من الطعام ومياه الشرب النقية والسكن الآمن والنظافة، إضافة إلى الصرف

◀ عبد الرزاق دحنون

أول أمس، كنت أطلع كتاب الدكتور فيصل عبد الله مقدمة في علم الأكاديات، دهشت من رسالة مدونة على رقم طيني تعود إلى أكثر من ٣٨٠٠ سنة مرسله من ساميتار رسول أو سفير (زمري ليم) ملك مدينة ماري في القصر الحلبى. تحكي الرسالة عن مفاوضات لإرسال القمح والشعير من حلب إلى مملكة ماري التي تمر بإزمة جوع نتيجة القحط والجفاف والحروب. حيث عرض ساميتار في هذه الرسالة نتائج مباحثاته مع (ياريم ليم) ملك حلب، وأرسلها إلى ملكه في ماري. والرسالة لم تخبرنا هل أرسل القمح الحلبى إلى ماري أم لا؟ من جهتي أزعم أن القمح والشعير قد أرسل فعلاً، وصلت الحمير والبغال من حلب في الشمال إلى ماري على الفرات الأوسط تحمل الخير للناس، وزعت الأرزاق وشبعت البطون الخاوية.

أقول تعليقاً على هذه الرسالة المهمة: لا بدأن يعمل الحاكم بحمية وحماس على قتل الفقر والجوع، لأن الجوع كافر. وقد التفت زياد الرحباني في ثمانينيات القرن العشرين لهذه المسألة البشرية، فصرخ صرخته الشهيرة المدوية: أنا مش كافر بس الجوع كافر. و كان الإمام علي بن أبي طالب صادقاً في قوله لو كان الفقر رجلاً لقتلته. وقد أوجعت مشاهد الفقر والجوع على امتداد كوكب الأرض قلب معلمي الراحل العلامة البغدادي هادي العلوي، فكرس مشروعه البحثي والعملي لنصرة الخلق. أي من أجل الجنس البشري من حيث جوهره الإنساني بغض النظر عن اللون أو العرق أو الدين. وقد أسس مشروعه في جملته على وحدتين متعارضتين؛ تتصارعان فيما بينهما حول الإنسان، الأولى تريد أن تشبعه وتكرمه، والثانية تريد أن تفقره وتذله، والفئة الثانية تتحمل مسؤولية المسألة الإنسانية المتمثلة في الفقر والجوع، لأن تراكم الثروة الاجتماعية لدى فئة الحكام، وفئة الأغنياء، يؤدي بالضرورة إلى حرمان الأكثرية وتفرق الأقلية، وحرمان الأكثرية يؤدي إلى إفقارها وإذلالها . فالفقر والجوع يمنع الإنسان من حقه الطبيعي في الحياة. والذل يمسخ جوهره البشري. كما أن ترف الأقلية يؤدي إلى فساد المترف، وإفساد غيره. ولذلك تكون السلطة والمال

إمدارات



«**طفل المدينة**»

الذي أنجبه علي سفر

النص الذي يفتتح فيه سفر ديوانه «طفل المدينة– دار أزمنة، عمان» يظهر تمسكه في فن السرد ويجنح للقصة أو السيرة ليقول ما يعتقد إن القصيدة ربما لن تفلح في قوله، ويعترف بصعوبتها على الغلاف الخلفي للديوان حين يقول: «أينها القصائد المدلاة.. على أغصان من شغف وموت.. كم هو صعب قطافك.. وكـم أنت جارحة ومرة». الشاعر في مقدمة مجموعته يؤكد أنها «ضرورة لايد منها»، ويعنوان «الطريق إلى المدرسة » يسرد سفر قصة تكوُّنه من سلسلة حالات على صعيد المكان في تغير مكان مدرسته وتغير الطريق إليها– وعلى صعيد الأشخاص في موت أبيه– فيظهر ممسكا بالسرد ليس فقط على صعيد عنوان المجموعة أو مقدمة ديوانه بل بعنوان القصائد أيضا فيعنون مرة ب «الحكاية» أو «سر العتبة» ومرة ب«فاصيل محدوفة» و«هوامش» أصبح سفر مشغوفا بفكرة الموت منذ فقدانه والده وهو ابن المدرسة الابتدائية وابن المدرسة الحياة، فصارت الجبال لديه جبال الموت، وتتكس الأشجار رؤوسها كناية العزاء، وحتى جسده لم يعد، قلبا ينبض حياة أو رتتين تستشفقان هواء رطبا، بل بات حالة مؤقّته معرضة للفقـد في«الهيا».. أو«في محطة قطار».. ولم يعد يرى جسده غير «محمولا على سجادة الفقـد»..

صدر لعلـي سفر سابقا: بلاغا المكان ١٩٩٤ ، صمت ١٩٩٩ ، يستودع الإياب ٢٠٠٠، اصطيداء الجملة الضالة ٢٠٠٤ .

■ ■

ثقبوب تدرسية سوداء

◀ ميساء شهاب

إنّها الفجوة الجافة التي امتحنتني مجدداً أمام اختبار اللغة الانكليزية فرسبت وحملت حزنا يتجدد كلما أوغلت في نفسي الرغبة بإتقان هذه اللغة.

قصتي معها تعود إلى عهد ليس بالقديم قياساً بالوقت الراهن. أذكر عندما أدخلت اللغة الانكليزية والفرنسية إلى مناهج الصف السابع الإعدادي وكان علينا الاختيار . أو بالأصح على أهلنا . بين لغتين وقرر لي عندها اللغة الانكليزية .

في اليوم التالي وزعت الطالبات على الشعب، بأوج فرحتنا ببداية مرحلة جديدة تختلف عن المرحلة الطليعية دخلت معلّمة اللغة وقفنا احتراما وتبجيلاً وبدأ الدرس، لمست فيها نوعا من تهكم وسخرية مني ومن الطالبات وعلى مدار العام لم أتعلم إلا الأحرف هربت من معظم حصصها وغبت مرارا ومعـي الكثـرات خوفا وخجلاً من أسلوبيـا التـهكمي والطبـقي معنا ،هذا ما زرعتـه المعلمة فجوات جافة لا حياة فيها بسبب أسلوبها التعليمي الفج.

تلك الحادثة وغيرها ما زالت تحفر في فجوتي جفافاً لا ينتهي رغم محاولاتي المستمرة الخروج من تأثير الصدمة الأولى.

قم للمعلم وفيه التبجيلا
كـاد المعلم إن يكون رسولا

هذه رسولتنا الحقيقية المجبلة التي حملت مشعل النور من أجل تنوير الطلبة لكن على ما يبدو تحول هذا المشعل من مشعل تنوير الى مشعل توظيف وراتب آخر الشهر وباقي ما تبقى لا يهم .

المؤسف أنها برغم التطور في المناهج ودورات إعداد المدرسين وقرار منع الضرب والإهانة اللفظية إلا أنها مكانك راوح ومثلها كثيرات وكثيرون .

خوفي على جبل قد تشرع بداخله فجوات جافة للغة نحن بأمس الحاجة لتعلمها لتتخطى عتبة الأمية اللغوية مع إتقان لغتنا الأم العظيمة

ليس المهم المنهاج الأهم من يدرس هذا المنهاج فهل تلتفت وزارة التربية الى كادرها التدريسي وتعيد النظر بمضمونه قبل مضمون مناهجنا .

■ ■



وليس انتهاء بسعدي يوسف ومظفر النواب وهم يطيحون بأخر الأوهام للفكرة الرومانسيّة عن «الوطن ». هذه رموز الشعر العراقي في قرن كامل، تموت كلها في المنافي أو تكاد، لقد أضحى المنفى خيارا، ولم يعد مجرّد اضطرار، المثقف الحقيقي عبر العصور هو المثقف المنفي، لأنّه يحمل شعار العصيان الدائم، ويهرب باستمرار من بيوت الطاعة، والشاعر هو المجسّد لصورة ذلك المثقف وأشعاره هي سيرته وشعاره.

حركة الشعر العراقيّ الأصيلة تتمثّل بشعر المنفى فقط، وأعيد التأكيد هنا أنّ المقصود بالمنفى ليس المكاني فقط، أو من المنفى الذهني، وهذا المفهوم ينطبق على منفى الداخل، ومن هنا كذلك حاولت في كتابي النقديّ عن الشعر العراقيّ «حطب إبراهيم» ترسيخ مفهوم «الجيل البدوي» لتوصيف أولئك الشعراء المنشقين دائما عن سياق الثقافة السائدة، ذلك أنّ نموذج «الجيل البدوي» غير متوافق، ليس مع محيطه المؤسّساتي فحسب، بل ومع تراث الدولة، ووصايا أجداده وآبائه من الأجيال السابقة، كما يبدو «البدوي» أفصح قرين لفكرة التمرد، ونشدان الحرّيّة، تحت وطأة الحروب الإقليمية والنزاعات المحليّة ونزعة الهويّات الضيّقة.

❖ **عن مجلة «بيت الشعر»**

(تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأربعاء 2012/10/10) «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

بين قوسين

ثلاجة القدر

◀ خليل صويلح



كان الفيلسوف الفرنسي الراحل ميشيل فوكو قد أطلق على الحداثة، اسم «السلطة التأديبية»، فهو وجد في انتصارها المطلق والعنيد للعقل، هزيمة مؤكدة للجنون.

الحداثة بالنسبة إليه هي عديمة المشاعر، وتقنية، وكثيية، أما الثمن الذي ندفعه لهذا الانتصار المدوي فهو ببساطة إنسانيتنا . ويقول: «نحن مجردون من الروح والجنون، ورغباتنا مسلوية» بعد إسكان كل ما هو مجيد ومشرق وغامض وبهي، الحداثيون وجدوا أنفسهم سجناء في «قفص حديدي» يعانون من «تجبر آلي» لا يستجيبون لنداء الكينونة.

كل هذا حدث ويحدث، كنتيجة للإخلاص المميت للعقل والمعرفة والحقيقة، ولكن ما هو المطلوب في المقابل؟

«الجنون» يجيب فوكو باطمئنان، فالجنون إحدى «المعارف المضطهدة» التي ينبغي تحريرها .

مرة، علّق ممدوح عدوان، إننا أمة غير مبدعة، لأننا أقصينا الجنون عن حياتنا .

كانت المناسبة آنذاك الضجة التي أثارها حادثة انتحار التشكيلي المتفرد لؤي كيالي.

لم يستوعب المشهد الثقافي أن يتجول في تخومه شخص مجنون، فأراد أن يريح دماغه، بأن أرسل كيالي إلى المصحّة، غير عابئ بعبقريته التي لم يتجاوزها الآخرون.

الجنون هنا، هو محاولة تكسير الأطر الثابتة والمستقرة للنص، وعبور صلابة العقلانية لاكتشاف الجوانب الخفية لمنطقة اللاوعي.

ويرى ميشيل فوكو بأن عصر النهضة، أسبع على الجنون صفته الصحيحة باعتباره تجلياً لذلك الجزء من النفس البشرية في لوحات خالدة، أبرزها أعمال ماتيس، ويجد أن العصر الكلاسيكي كان المونولوج الأساسي للعقل حول الجنون.

هذا الافتتان بالجنون، افتتان ما بعد الحداثة، بإطلاق جموح النص، وإسرافها بتمجيد كل ما هو مخفي وغامض، ربما كان أحد مصادر سحرها .

ولكن أين نقف نحن كعرب، بعد أن أودعنا العقل في «ثلاجة القدر» واكتفين بمهمة «النقل». بالطبع علينا ألا نهمل كمية الفتاوى التي باتت تُباع على البسطة. فتاوى بإطاحة الآخر. وفتاوى بإقصاء الاختلاف، وإبادة الفصول إلى «ربيع» يفتح بالدم وحسب.

لم نقرب إذاً، من لحظة الجنون الإبداعية، أو إننا حاكمنا الجنون بعنف، ففقدنا اللحظتين، لحظة الحداثة، ولحظة ما بعد الحداثة، وغرقنا في بئر مظلم...

أي نص يفتقد إلى التحرير، ولا يشجع على القفز في بحيرة التماسيح، هو نص متتائب ويعيش غيبوبة مؤكدة.

Khalilsw5@gmail.com

بشار دهان: السينما حاضنة للفنون

◀ حاورته: إيمان دياب

في لقاء لـ«قاسيون» مع المخرج السينمائي بشار دهان تحدثنا عن السينما عموماً ودورها الاجتماعي، وعن السينما السورية خصوصاً.

● ماذا تمتلك السينما من وسائل تعبيرية؟ ثقافة السينما معروفة في أجيال سبقتنا ولكنها بالنسبة للأجيال الجديدة التي لا تعرف كثيراً عن السينما سوى مجرد فلم يشاهد في التلفزيون. هناك بعد بين الناس والسينما، القليل منا يعرف عن إمكاناتها ومواضيعها وعلاقتها بالفنون الأخرى.

تتحدثين عن المجتمع السوري هنا! في أماكن كثيرة من العالم ما زالت ثقافة السينما موجودة وأتمنى أن تعود إلينا .

السينما عموماً هي حاضنة للفنون من عمارة ومسرح وشعر وموسيقا ونحت ورقص ورسم وغيره، وبسبب احتضانها لهذه الفنون فلديها عدد لا متناه من وسائل التعبير تتفرد بامتلاكها .

منذ أن نشأت السينما الصامتة كانت تسعى لإيصال رسائل صوتية، وبعد أن نطقت السينما تم استخدامها للأسف كسينما روائية ١٠٠٪، تعتمد على الحوارات، وكذلك بالنسبة للون فعندما امتلكت السينما الألوان شاهدنا صوراً فيسيفسائية أقرب إلى السجاد، إلى أن عاد السينمائيون وتداركوا أهمية الفنون التعبيرية الأخرى، وخلقوا توازناً بين هذه الفنون والسينما، لا يتذوق الجميع الموسيقى لكن السينما يجمعها هذه الفنون كلها، تعطي إحساساً وصورة لحالة فريدة لا تظهر مجتمعة إلا فيها .

لا أنكر إمكانات المسرح ولكنه يبقى أسير الخشبة، بينما أدوات السينما لا متناهية يدخل فيها الضوء واللون والتكوين والحركة والأداء والموسيقا وهذا ما يجعلها فناً اجتماعياً بأدوات اجتماعية وانعكاسات اجتماعية، فالأفلام التاريخية تقدم إسقاطات يمكن أن تطبق على أيامنا هذه.

● السوريون لا يشاهدون السينما.. كيف لهم أن يدركوا دورها؟

السوريون عموماً لا يستطيعون التردد



هذه هويتي

بشار الدهان... درست الإخراج السينمائي في روما والنقد السينمائي في باريس، عملت في مشروع تخرجي في إيطاليا مع جان فرانكو مينكوتسي كمتطوع مساعد مخرج فيلم عن المافيا، وكان جريئاً في وقته، ثم بعد التخرج فيلم «رفيف الدوري»، سافرت إلى اليونان وعملت مديراً للنشاطات الثقافية بالمركز الثقافي الإيطالي في مدينة سالونيك اليونانية وأخرجت ١٤ فلماً تعليمياً، وكأني سوري عدت أخيراً إلى بلدي وعملت كمساعد مخرج لعدة أعمال مثل سحر الشرق وأبو الطبيب المتبني والظاهر بيبرس والأن أعمل على أفلام ديكودراما تحت عنوان رسائل من الماضي، خاصة بعد أن تم تسويق الماضي بطريقة مشوهة تناسب الخليج، وتهين الحياة الاجتماعية الدمشقية.

المشكلة بالكوادر فلدينا اكتفاء من كتاب السيناريو والممثلين والمخرجين وغيرهم، بدليل أننا نصدر كوادر لتعمل في الخليج، لكن هناك مشكلة في الثقة إذ لا يوجد صالات سينما كافية وبالتالي فلن يجازف منتج ويقدم فيلماً جيداً للتسويق.

فمثلاً شركة إنتاج يكلفها المسلسل ١٢٥ مليون ليرة ليست عاجزة عن إنتاج فيلم يكلف ١٥ مليون ليرة، والقطاع الخاص يمكن أن يعمل بإنتاج أعمال مشتركة ثم ينطلق لتعود الثقافة السينمائية لنا. كمثال تجربة السينما اليونانية إذ كانت ضعيفة لم تتجاوز عتبة اليونان، لأن أغلبية الصالات تحولت إلى مول فقامت الحكومة بوضع خطة لإعادة النهوض بالسينما فأنشأت تجمعات عملاقة خارج المدينة وعلى أطرافها، تحوي عدة صالات فأصبحت ظاهرة أحياها المجتمع اليوناني وكسب عودته إلى ثقافة السينما.

● ماذا عن انعكاسات الأزمة على المجتمع؟ وهل تعتقد أن للسينما دوراً خلال الأزمة

وبعدها؟؟
للأسف ما زالت المؤسسات الوطنية عاجزة حتى الآن عن استيعاب الصدمة، والسير نحو إنتاج أفلام تخدم حركة التاريخ من خلال تحليل الأزمة وانعكاساتها على واقعنا. أنشأت حالياً وزارة المصالحة الوطنية المستندة إلى الحوار، فلا يمكن منع المفكرين والسينمائيين من التطرق إلى مواضيع سياسية. ■■

على الفرز والاختيار بين الجيد والرديء، وهذا يتطلب تقديم دعم حكومي لشركات الإنتاج الخاصة لتتمكن من إنتاج أفلام، وأنا هنا لا أدعو إلى الخصخصة ولكن حل المشكلة لا يقع على عاتق مؤسسة السينما وحدها. والمفروض أن نخلق توازناً، ونثق بذائقة الناس وحكمهم على جودة الأفلام المعروضة.

● ماذا عن السينما اجتماعياً واقتصادياً؟ السينما فن نابع من المجتمع لا يمكننا أن نطرح فيه إلا مشاكلنا، رغم كوني درست وعشت في الغرب، ولكني لا أستطيع إلا أن أطرح مشاكل المجتمع السوري في سينمانا، لتعكس واقع هذا المجتمع وتلواناته المختلفة وندافع عن حقوق كل فئاته، ولها مهمة تربوية أيضاً، بالإضافة إلى كافة القضايا الإشكالية الأخرى كالفساد وقضايا المرأة، حيث أن السينما قادرة على عكس التناقضات الاجتماعية التي لا تستطيع الفنون الأخرى أن تعكسها بما تمتلكه من وسائل تعبيرية، سمعية بصرية.

ولها دور اقتصادي لا ينفصل عن دورها الاجتماعي بل يكمله ويدعمه، فالسينما يمكن أن تقدم مردوداً مالياً ضخماً للدخل الوطني عندما يجري التخطيط لها كصناعة وطنية، ودعمها وتأمين احتياجاتها، ومثال ذلك أن أمريكا استثمرت حرب فيتنام التي خسرتها واقعياً، وريحت مليارات الدولارات من إنتاجها لأفلام عن حرب فيتنام ونجحت بخلق وهم البطل الأمريكي الخارق. ليست

إلى دور السينما باستمرار بسبب الوضع الاقتصادي بالدرجة الأولى، فلعائلة من خمسة أشخاص هذا يعني حوالي ألفين ل.س وهذا رقم كبير لحضور مرة شهرياً، وحل هذه القضية مرتبط بحلول اقتصادية اجتماعية وليس متعلقاً بالسينما بشكل مباشر. وتقدم الأفلام في المهرجانات بأسعار بسيطة لكن الحلول الموسمية لا تلغي الدور الاجتماعي المطلوب.

● يوجد تمركز لدور العرض في بعض المدن السورية (دمشق وحلب) ولا يوجد سينما في غيرها، ما تأثير هذه الظاهرة؟

سأقدم لك مثلاً عله يقدم رأيي ببساطة، كيف أثرت السينما في المجتمع الإيطالي؟ كانت السينما تذهب إلى القرى وتعرض على شكل سينما جواله، وهي عبارة عن سيارة شحن مع آلة عرض وأفلام، تسبقها سيارة تعلن عن تاريخ العرض، إذ كان هناك وعي لضرورة وحاجة أهل الريف لحضور الأفلام ومعرفة ما يجري، ولا يمكن تجاهلهم وهم الأكثرية، فكان دور السينما الجواله زرع الثقافة السينمائية عند الشعب الإيطالي. ونحن لسنا عاجزين عن استخدام صالات متواضعة أو سينما جواله تعرض أفلاماً حديثة. نحن بحاجة سينما مدعومة حكومياً..

هنا يبرز أماننا تساؤل حول دور الدولة في الإنتاج والتسويق السينمائي!!

المشكلة تكمن في كمية الإنتاج المطلوبة التي يمكن أن نعتمد عليها لتكون لدينا قدرة

«رح نبقى نرسم..»



التجمع ويتمكن الفنانون من إيصال رسالتهم.

لقد انعكس الهم الفلسطيني في الكثير من الأعمال المشاركة على اعتبار أن أغلب الشباب المشاركين فلسطينيون وذلك بشكل غير مباشر من خلال الحس الذي نحمله، فلسطين حاضرة على الدوام في وجدان الفنان يحملها بداخله أينما ذهب وفي كل مكان لجأ إليه وعاش فيه وتجلّى ذلك في انعكاس ثقافات الدول التي أقاموا فيها، بأعمالهم وتأثير ذلك على تفكيرهم فأوجاع المواطن العربي تكاد تكون واحدة.

وعلق الفنان أيهم حمادة قائلاً: الفكرة بدأت عند شخصين هما الفنانين محمد السعدي وقاسم العمية، ولاحقاً استطعنا من خلال مواقع التواصل الاجتماعي تجميع باقي الفنانين، والاتفاق على إنجاز معرض بعنوان رح نبقى نرسم.. وكما ترين هناك تنوع بالمشاركات بين رسم ونحت وتصوير.. الخ.

ما أوجعنا في هذه اللحظات إلى عيش الحياة رغم الصعاب وفتح نوافذ للتعبير عن فكرنا وأحاسيسنا، وهل هناك أبلغ من الفنون البصرية وأقرب منها إلى قلوب وأفئدة شبابنا. ■■

من مختلف الاختصاصات وعدد من المواهب، فنحن نريد إيصال صوتنا وأفكارنا من خلال الفن رغم الظروف الصعبة. وتحدث الفنان أنس سلامة عن مشاركته قائلاً: شاركت بلوحة تمثل أشخاصاً بحالة إنسانية قد لا تكون واقعية، ولكنني قصدت مزج شيء من الحب وشيء من الأمل. وعن مستقبل هذا التجمع وفكرته وعلاقته بالقضية الفلسطينية قال الفنان سلامة: نأمل أن تتعمم هذه الفكرة في مختلف المجالات، فالحياة مستمرة، وأتمنى أن يكبر

الحالية في سورية والمنطقة العربية تتجسد في الفن ودوره، فنحن محكومون بالأمل ولكن علينا أن نقدم كل ما نستطيع ونقوم بواجبنا تجاه شعبنا..

وتحدث الفنان محمد الخطيب عن فكرة المعرض مؤكداً أن الفكرة انطلقت من واقع أن هناك الكثير من المواهب الفلسطينية الموجودة في المخيم، والتي تحتاج إلى الظهور والتعبير عن وجودها، فنشأت فكرة استثمار المواهب الشابة في عمل جماعي فكان التجمع الذي ضم خمسة عشر فناناً وفنانة

تحت عنوان رح نبقى نرسم، أقيم يوم الأحد، السابع من تشرين الأول في صالة جدل بدمشق، معرض لمجموعة من الفنانين الفلسطينيين الشباب (تجمع فنانين فلسطين الشباب) ضم مجموعة منهم وتحدثت الفنانة لينا النبهاني عن مشاركتها مؤكدة أن الفن بالنسبة للفلسطيني هو رسالة يقدمها وقضيته التي يحملها على أكتافه يعبر عنها عبر فنه، فالإنسان الفلسطيني يعاني منذ أكثر من أربعة وستين عاماً وتتجسد معاناته في أعمال فنانيه، وحتى الأزمة



قهوة قاسيون

في الانتظار.. تطول الطوابير أنس سلامة